AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

المفكر الفلسطيني منير شفيق "للهدف":
الحلّ الوحيد للقضية الفلسطينية، تحرير كل فلسطين، وترحيل المستوطنين إلى العواصم الغربية، أو أيّة عواصم يحبونها وتحبهم

وحدة الأرض والشّعب والمُقاومة

الهدف - فلسطين - العدد 56 (1530) - شباط / فبراير 2024

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

العدد رقم (56) - (1530) - شباط (فبراير) 2024

أسسها عام 1969
الأديب الشهيد
غسان كنفاني

رئيس التحرير
كايد الغول

مدير التحرير
سامي يوسف

سكرتير التحرير
محمد أبو شريفة

المدير الفني
منير الرفاعي

تصميم الغلاف
جيفارا عبد القادر

المقالات المنشورة لا تتطابق بالضرورة
مع وجهة نظرة الهدف

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر

عناوين مجلة وبوابة الهدف:
غزة ـ بجوار مشفى الشفاء ـ
نهاية شارع الثورة

الهاتف: 082836472
البريد الإلكتروني:
hadafmagazinenew@gmail.com

تصدر عن
دائرة الإعلام المركزي
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الافتتاحية		
لقاء موسكو والخيار الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة		2
في الهدف		
ستثبت لك قدمان بحجم أشجار البلاد		3
حوار الهدف		
مع المفكر العربي الفلسطيني الكبير منير شفيق	حوار: محمد أبو شريفة	4
شؤون فلسطينية		
مجزرة غزة أمام مساكنة متعددة	د. عادل سمارة	8
أين السلطة الفلسطينية من الحرب على غزة؟!	د. موسى العزب	10
الطَّواف العربي تحت ظِلالٍ إسرائيلية	د. لبيب قمحاوي	13
فخ الدولة الفلسطيني	عليان عليان	14
الحسم الفلسطيني في مواجهة خطة "الحسم" الصهيونية	عمر مراد	17
شؤون عربية		
«طوفان الأقصى» وأزمة مصر الاقتصادية	أحمد بهاء الدين شعبان	19
التطبيع العربي الرسمي والتغلغل الصهيوني في إفريقيا	معاد الجحري	22
اليمن.. المضيق مقابل غزة	عادل عبده بِشر	24
بناء استراتيجية دعم إسناد المؤسسات الشعبية العربية لقطاع غزة	د. عابد الزريعي	26
جبهة الجنوب بين المساندة واحتمالات الحرب	أنيس محسن	28
شؤون دولية		
الحرب «الإسرائيلية» المفتوحة على وكالة أونروا	علي بدوان	31
الصراع على القرم.. بين التقدم الروسي والتراجع الأوكراني – الغربي	محمد صوان	34
انقلاب الرأي الأمريكي وكيف تقاطعت مطالبات الشارع مع حرب غزة	لمى الشطلي	36
الحرب العالمية الثالثة وهزيمة النظام الرأسمالي المتوحش	د. ماري ناصيف ـ الدبس	37
فلسطين المحتلة أمام محكمة العدل الدولية	عبد النبي العكري	39
لن نصوت للمجرم بايدن	د. رباب عبد الهادي	42
شؤون العدو		
مفاجأة «طوفان الأقصى» والمأزق الوجودي للاحتلال	إبراهيم أبو ليل	44
إسرائيل سؤال السياسة وسط الإنكشاف..!	أكرم عطالله	46
إسرائيل كيان استعماري استيطاني إلى زوال	د. علي مفلح محافظة	47
الحرب والأهداف الصهيونية منها	موسى جرادات	52
انعكاسات معركة طوفان الأقصى على اقتصاد العدو الصهيوني	فهمي الكتوت	53
شؤون ثقافية		
وفي سردياتهم.. خبز ووطن وحلم	أحمد علي هلال	55
موت يمشي فوقه الشعراء وتحته قصائد الشعراء	عبد النور الهنداوي	56
المثقف والسلطة... ومعركة طوفان الأقصى	محمد حسين	59
الكتابة في زمن الطوفان تأمّلات في الاستجابات الأولى	د. ثائر يوسف عودة	61

لقاء موسكو

والخيار الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة

يستمر العدوان الصهيو - أمريكي على قطاع غزة والاعتداءات والاجتياحات الصهيونية اليومية لمدن ومخيمات وقرى الضفة الفلسطينية والقدس وبنفس الوقت تتواصل عملية القمع والتنكيل وكم الافواه لأبناء شعبنا في الجزء المحتل من فلسطين عام 1948.

يأخذ العدوان طابعا عسكرياً وسياسياً وإيديولوجياً واضحاً، والهدف واحد عنوانه تصفية القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، وهذا ما يفسر جرائم العدو وعنصريته وفاشيته واستدمائه في حرب الإبادة والتطهير العرقي وإصراره على مواصلة عدوانه حتى آ خر نقطة في قطاع غزة ومحافظة رفح، وصولاً إلى حدود مصر العربية في محور صلاح الدين (فيلادلفيا).

بلغ الصراع ذروته وكشف العدو الصهيوني عن مخططاته التكتيكية والاستراتيجية بكل وضوح، ولم يترك خياراً للفلسطينيين إلا الموت أو الرحيل أو الاستسلام أو الخنوع.

لكن الشعب الفلسطيني اختار طريق التضحية والفداء طريق الصمود والثبات والتحدي، طريق الثورة والمقاومة طريق العزة والكرامة وطريق التحرير والعودة.

يواجه الشعب الفلسطيني اليوم في قطاع غزة حرب إبادة موصوفة وفي الضفة والقدس حرب الاقتلاع، وفي مناطق الـ 48 حرب الهوية والمواجهة لقوانين التمييز العنصري وقرارات التنكيل والقمع، وفي الشتات يتمسك الفلسطينيون بحقهم بالعودة في مواجهة أخطار ومخططات التوطين.

شعب واحد وصوت واحد ولسان حاله ما قاله الشاعر الفلسطيني محمود درويش:

«لو أنّا على حجر ذُبحنا لن نقول نعم» أي لن نستسلم ولن نركع.

وهذا ما عبر عنه الفدائيون في قطاع غزة والضفة والقدس وفي كل فلسطين، وربما جميع الفصائل الفلسطينية متفقة على أولويات القضايا المطروحة وهي (وقف العدوان والانسحاب الإسرائيلي إلى ما قبل السابع من أكتوبر، وتبادل الأسرى «الكل مقابل الكل»، وتقديم الإغاثة الفورية لشعبنا في غزة، وتوفير الضمان للشروع بإعادة الإعمار، ووقف الاستيطان والاعتداء على الضفة والقدس).

انعقد اللقاء الفلسطيني في موسكو بدعوة من معهد الاستشراق التابع لوزارة الخارجية الروسية، والمثير للغرابة والاندهاش هو تنحي الدول العربية المعنية بهذا الملف عن هذا المسعى.

ماذا كان ينتظر الفلسطينيون من لقاء موسكو المرتقب؟ هل ارتقت الفصائل الفلسطينية إلى مستوى التضحيات وعذابات الشعب المكلوم في غزة والمحاصر في الضفة والقدس والمكبل في أراضي الـ 48 وذلك المهدد بالتوطين والحرمان في أماكن اللجوء والمنافي؟

لاحظ المتتبع لهذا اللقاء ثلاثة اتجاهات؛ هناك ستة فصائل فلسطينية اتفقوا على رؤية موحدة وهي الجبهة الشعبية وحركة حماس وحركة الجهاد والقيادة العامة والمبادرة والصاعقة وباقي الفصائل بصورة هذه الورقة، فكانوا بين متحفظ أو غير مبالي وخاصة «فتح» لم تكترث بذلك ولم تقدم أي مبادرة.

هل يتمسك كلٌ بمواقفه وبالتالي تكرار الفشل وزيادة الخذلان والخيبات، أم أن حرارة الدماء والأشلاء الممزقة وإيقاع حرب الإبادة والتطهير العرقي وأخطار التهجير والاقتلاع والاستيطان والتهويد قربت المسافات بينهم ووحدت خياراتهم؟؟!!

إن الوحدة الوطنية الفلسطينية وتحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ببرنامج سياسي واضح أساسه الصمود والثبات والمقاومة هي الضامنة الأكيدة لإفشال مخططات العدو الصهيوني، وهي الخيار الذي يمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه بعيداً عن أي رهانات عبثية، وعن أية أوهام سياسية وتفاوضية ثبت بالملموس فشلها وعقمها.

إن الواقعية السياسية أو الثورية لا يحددها الخيار السياسي وفقاً لمقتضيات «الشرعية الدولية»، إنما يحددها ميزان القوى على الأرض وفي الميدان، وهذا برسم الفصائل وخيارها في تعزيز دور المقاومة بكل أشكالها وخاصة المقاومة المسلحة، والفلسطينيون ليسوا وحدهم في مواجهة المخططات الصهيو-أمريكية في فلسطين والمنطقة فمعهم كل شعوب وأحرار العالم، ومعهم المقاومة في لبنان واليمن والعراق ودول إقليمية داعمة ووازنة كإيران وسورية والجزائر، بالإضافة إلى الدعم الدولي الكبير لنضال الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

أعلن الكيان الصهيوني بعد تصويته مؤخراً على عدم الاعتراف بدولة فلسطينية عن سقوط الخيار التفاوضي وحل الدولتين، على قاعدة أن هذه الأرض «فلسطين المحتلة» لا تتسع لشعبين أو لهويتين «وطنيتين» أو «قوميتين» متناقضتين.

والشعب الفلسطيني يقول إن الأرض الفلسطينية لا تتسع إلا للفلسطينيين والأحرار المساندين لقضيتهم.

في الهدف

ستنبت لك قدمان بحجم أشجار البلاد

سأل طبيبه المعالج وهو ينظر إلى نصف جسده بلا قدمين: هل ستنبت قدماي من جديد؟

وسط ارتباك الطبيب ودهشته حدق بالطفل يتفحصه جزءاً جزءاً وتغيب عيناه في جسده الصغير الضامر، وكلماته البليغة حدَّ الصمت، لكنه تمالك ذاته ليقول لمريضه واثقاً: نعم بني ستنبت أشجار وتتسامق في الفضاءات العارية، فضاءات المدن المكلومة، وستمد جذورها لتطاول قدميك... نعم سينبت جسدك/ وطن بحجم جذور السنابل وستتفجر الينابيع هناك لتروي عطش الأرض وتأخذ دمائها للجداول كلها، لتتفتح أوراق الورد وتضوع السنابل والزنابق بعطرهما في السهول الكثيفة، وستطأ قدمك أرض الوطن تماماً كالأشجار الواقفة في عراء الوقت والأمكنة، وسط زغاريد النساء وتهاليل الرجال، وستعود لتلعب كرة قدم هنا أنت ورفاقك وتضحكون كثيراً، برغم هذا اليل وبرغم أحقادهم ومقتلتهم.

يا بني ستعود شجرة تتكئ على أجسادنا، وتحمل أرواحنا طيوراً بيضاء تحلق في سماوات الوطن، وسنمشي ورائك فرحين بطفولتك وبشقاوتك...

لكن الطبيب وهو ينظر في الطفل من جديد، صمت برهة ليتحسس قدمي الطفل المبتورتين، حدث نفسه كيف سأضع وردة على جرح هذا الطفل الذي أيقظ فينا كل آلامنا المضمرة، وأفراحنا المؤجلة، انهمرت دمعة، كانت يد الطفل أسرع في تجفيفها، حتى قفز فرحاً ومشي في الأرض كلها.

لقد رأيناه هناك يحمي ظهور المقاومين، ويلم الرصاصات الفارغة ليبني منها قنطرة، ولعله يبتكر لعبة جديدة، رأيناه وراء القناص الفلسطيني يحبس أنفاسه معه ليصوب -القناص- فتقوم البلاد مرتلة أهازيج النصر.

حــوار العـدد مـع
المفكـر العـربي الفلسطينـي
وعضـو مجلـس أمنـاء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين
منـــير شفيـــق

حاوره: محمد أبوشريفة
سكرتير تحرير مجلة الهدف ـ لبنان

السؤال الأول: دعونا في البداية نتعمق في جذور الصراع الذي خاضه الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة، متى وكيف كانت البدايات؟ وما هو المطلب الأساسي للشعب الفلسطيني في ذلك الوقت؟

إن جذور الصراع يمكن العودة بها إلى احتلال بريطانيا لفلسطين، واحتلالها هي وفرنسا، أغلب الدول العربية، ما بعد الحرب العالمية الأولى 1917. وهي بداية تنفيذ المشروع الصهيوني، بقيادة الاستعمار البريطاني. وهو المشروع الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي. وهدفه النهائي اعتبار فلسطين كلها «أرض إسرائيل» وتهجير كل الفلسطينيين منها، وتحويلها إلى دولة قومية حصرية ليهود العالم.

وهو ما واجه منذ البدايات، مقاومة فلسطينية متعددّة الأشكال، وفقاً لكل مرحلة وظرف. ولم يُجْدِ كل ما قدّم من حلول، أو اتخذ من قرارات دولية لحل الصراع. لأنه صراع وجود يُراد منه أن يحتلّ الكيان الصهيوني ومستوطنوه كل فلسطين، فيما كل فلسطين هي للفلسطينيين، من النهر إلى البحر، ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش.

ولهذا فشل كل ما قدّم من حلول بين 1920ـ1947، بإقامة دولة واحدة. ثم فشل حلّ الدولتين منذ 1947 إلى اليوم.

فالحلّ الوحيد للقضية الفلسطينية، تحرير كل فلسطين، وترحيل المستوطنين إلى العواصم الغربية، أو أيّة عواصم يحبونها وتحبهم. وبالمناسبة حتى حلّ دولة واحدة يرفضها المستوطنون، لأنهم لن يقبلوا التساوي مع الفلسطينيين. ولهذا سيفضلون الرحيل على إذلالهم بمثل هذه «المساواة» مع «الأغيار».

السؤال الثاني: المنطقة العربية والإقليم بشكل عام يعيش حالة مخاض وهناك توقعات، ارسم لنا المشهد السياسي في المنطقة وما هي توقعاتك للقادم؟

العامل الأساسي الذي سيقرّر المشهد السياسي في المنطقة هو انتصار المقاومة في قطاع غزة، ومواصلة المقاومة فوراً لتحرير المسجد الأقصى من احتلال الجيش الصهيوني، ومنع الاقتحامات، أو تقسيم الصلاة فيه (ثمة قرارات دولية غير قابلة للنقاش «الستاتيكو» لهذا التحرير. هو نظام المحافظة على الأمر الواقع للأماكن المقدسة).

فالعام 2024 هو وريث العام 2023، واستمراراً له. وإن كل ما يطرح الآن من حلّ لدولتين، لن يختلف مصيراً عن السابق.

السؤال الثالث: تحدثت أوساط سياسية وإعلامية مؤخرا حول ما سمي مقترح (اتفاق الإطار) وإمكانية الوصول الى تهدئة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الصهيوني على مراحل وذلك بضمانات عربية وإقليمية.. كيف تقرأ هذه الاتفاقيات في ظل موازين القوى الحالي؟

إن أي اتفاق يتم التفاهم حوله، لا بدّ من أن يحظى على موافقة قيادة المقاومة في قطاع غزة. وأنا لي ثقة عالية بهذه القيادة بعد طوفان الأقصى، وما بعده حتى اليوم.

بكلمة، ما توافق عليه أوافق عليه. وأتوقع أن يكون هذا موقف فصائل المقاومة.

إن موازين القوى هي في مصلحة المقاومة. ولكن ليس إلى حدّ، بلا قيد أو شرط. ولكن إلى حدّ بعيد، لم يسبق له مثيل من قبل. إن نقطة الضعف الأساسية في موازين القوى، ليس الموقف الأمريكي-الغربي- الصهيوني، وإنما الموقف العربي عموماً، وما حدث فيه من اهتراء واختراقات. ولكنه ضعيف يسمح للمقاومة بأن تقرّر مستقلة في هذه المرحلة، أفضل من أيّة مرحلة سابقة.

السؤال الرابع: كيف تقيمون عملية طوفان الأقصى التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية وتحديدا كتائب عزالدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس ضد الاحتلال في السابع من اكتوبر/ تشرين الأول 2023، ما هي انعكاسات هذه العملية وتداعياتها على مستقبل المقاومة والقضية والمنطقة؟

طبعاً ثمة اجماع، حتى باعتراف خبراء العدو، بأن عملية طوفان الأقصى كانت مدهشة وباهرة واستثنائية، أو في غاية الإتقان. ناهيك عما حققته من انتصار عسكري ميداني على «فرقة غزة» (1300 ضابط وجندي) فضلاً عن السيطرة على كل «غلاف غزة» (من أرض فلسطين 1948)، وما وقع من قتلى وجرحى وأسرى.

وهذا إضافة إلى ما حدث من فزع في الكيان الصهيوني، وفي العالم الغربي على الكيان الصهيوني ومستقبله. مما استدعى إرسال ثلاث بوارج أمريكية إلى البحر المتوسط، ورفع مستوى الخطر والنفير العالميين. ثم خطة الهجوم الفوري على قطاع غزة بعد انسحاب قوات عز الدين القسّام من غلاف غزة، إلى مواقع الدفاع في القطاع.

جاءت ضربة طوفان الأقصى أقوى، وأشدّ من أيّة ضربة تلقاها العدو الصهيوني، وذلك حتى ضربة 6 أكتوبر 1972، في تدمير خط بارليف من قِبَل الجيش المصري، والجيش السوري الذي توغل في شمال فلسطين.

هذا وأثبتت المقاومة (كتائب عز الدين القسّام) في مواجهة الحرب البريّة، أنها كانت أعدّت قدرات عالية للدفاع والهجوم. وكان عمادها حفر مئات الكيلو-مترات من الأنفاق. وهذا ما أثبتت عبقريته تجربة الحرب البريّة من خلال مقاومة حماس والجهاد، وبقية الفصائل الفلسطينية في القطاع.

الأمر الذي يفرض أن «يُرتب البيت الفلسطيني» في مرحلة ما بعد طوفان الأقصى، ووقف إطلاق النار. أو بعد هدنة

طويلة، على أساس جبهة مقاومة، وجبهة فلسطينية واسعة، بقيادة حماس والجهاد والجبهة الشعبية. وذلك بمشاركة الفصائل، وعدد من النخب.

■ السؤال الخامس: كيف تنظرون إلى الزيارات المتكررة التي قام بها وزير خارجية أمريكا للمنطقة في الأشهر الماضية ، وما رافقها من تصريحات تعيد تسويق التطبيع مع الكيان الصهيوني كحل للقضية الفلسطينية، وأحاديث عن «اليوم التالي» بعد الحرب؟

ترجع زيارات وزير الخارجية الأمريكي بلينكن المتكررة إثر عملية طوفان الأقصى، وانشغال إدارة بايدن بالردّ عليها إلى أولوية في السياسة الأمريكية، تقدمت على حرب اوكرانيا- وعلى الصين وتايوان. أما السبب الثاني فانشغال أمريكا في إقناع الكيان الصهيوني للتخفيف من قتل المدنيين، تمهيداً للتوصل إلى هدنة لاحقاً. فأصبحت نقطة خلاف مع نتنياهو الذي يريد مواصلة الحرب ضد المدنيين وضد المقاومة. لأن أي توقف لإطلاق النار يعني انتصار المقاومة. فإدارة بايدن تريد مواصلة دعم الكيان وتغطيته، وفي الوقت نفسه، تريد التوصل إلى اتفاق هدنة طويلة نسبياً. لأن استمرار الحرب أخذ يعزل أمريكا عالمياً، ويشوّه صورتها. بل حتى صورة الحضارة الغربية. فضلاً عن عبثية الانتصار العسكري على المقاومة.

وبكلمة، كل ما يحمله بلينكن، كان محاولة لتغطية حرب العدوان، ومحاولة للتخفيف من حملة الرأي العام الأمريكي- الأوروبي، على أمريكا والغرب، وعلى الكيان الصهيوني.

■ السؤال السادس: بعد نحو خمسة أشهر من العدوان وحرب الإبادة في غزة والضفة الفلسطينية، ما هي أبرز الحقائق والدلالات التي كشفت عنها المعركة ؟ وما هي توقعاتكم؟

إن مرور الأربعة أشهر على الحرب في قطاع غزة، والمواجهات الدامية في الضفة الغربية، تدلان على أن الوضع الفلسطيني في حالة التهاب ضد الاحتلال، ومشاريع التصفية. ولكن بانتقال المقاومة في قطاع غزة، خصوصاً، إلى موقع الهجوم، وانتقال المواجهات في الضفة الغربية إلى التصعيد، أدخلا المقاومة في مرحلة أعلى في المواجهة.

وإذا ما توصل الوضع في غزة إلى مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار، فيجب أن تُعطى الأولوية لدعم المقاومة، وصولاً إلى الانتفاضة المسلحة في الضفة، خصوصاً مع فلتان المستوطنين الذي لا يوقفه، إلاّ الردّ الجماعي عليه بالمثل.

■ السؤال السابع: هل سيتمكن العدو الصهيوني من الإجهاز على المقاومة الفلسطينية كما يزعم؟ وهل حقق أي شيء يمكن أن يستند عليه في هذه المزاعم؟

لقد أثبتت الأشهر الأربعة الماضية أن من غير الممكن للكيان الصهيوني التغلب على المقاومة التي بقيت يدها هي العليا في قطاع غزة. أما في الضفة والقدس، فقد ثبت أيضاً أن من غير الممكن للكيان الصهيوني أن يخضع الوضع أو يعيد سيطرة الاحتلال. وقد ثبت أن نتنياهو الذي وقع في حفرة راح يحفر ليزيد من أزمته وفشله.

■ السؤال الثامن: ما تأثير التضحيات وعدد الشهداء الكبير والدمار الهائل الذي قدمه أهالي قطاع غزة على مستقبل الرؤية السياسية الفلسطينية؟

طبعاً سوف يتوقف على نتيجة الوضع الذي سينشأ بعد اليوم التالي من انتصار المقاومة. لكن لا بدّ من توقع تعالي أصوات تبالغ في الأثر السلبي للمجازر والدمار. وما سينشأ من صعوبات في المرحلة التي يسمونها مرحلة إعادة البناء، وتضميد الجراح، ومعالجة الكثير من المشاكل التي نجمت عن هول ما حصل في قطاع غزة، بالنسبة إلى عشرات آلاف الشهداء والجرحى والدمار الشامل.

المهم أن تبقى المقاومة مستمرة ومتصاعدة. وهو الطريق لمواجهة الآثار السلبية الناجمة، أو في الأقل، التخفيف منها. لكن الجرح سيبقى عميقاً، ولم يعد من الممكن للذين يبحثون عن حلول للقضية الفلسطينية، غير حلّ القطيعة، والمقاومة، أن يطالبوا بالتعايش بعد جرائم الإبادة. فكيف يمكن أن تنسى تلك الجرائم، أو تمحى من قلب كل فلسطيني، أو عربي أو مسلم، أو من ذي ضمير رأى أطفال غزة أشلاء.

■ السؤال التاسع: ما تقييمكم لأداء جبهات محور المقاومة الممتدة من جنوب لبنان إلى اليمن والعراق وسورية ؟ وما هو المطلوب منها؟ وكيف تقرأ دخول اليمن الحرب ضد الكيان الصهيوني، وحاليا ضد الولايات المتحدة، بهذه الشجاعة والقوة، ما التغيير أو التأثير الذي ممكن أن تحدثه على مجريات وسير المعركة في غزة؟

انطلاقاً من صمود المقاومة المذهل، ومراعاة لعدم الدخول في حرب إقليمية كبرى للتحرير في هذه المرحلة، يعتبر ما قدمته تلك الجبهات إيجابياً ومشاركاً في الحرب، ومساهماً في إضعاف العدو عسكرياً وسياسياً. فحزب الله قدّم الكثير من الشهداء، وأنزل بالعدو خسائر فادحة. وما أقدمت عليه اليمن أدخلها في الحرب، وأنزل الخسائر الفادحة بالعدو. ودخل حرباً مع أمريكا وبريطانيا. وكذلك فعلت المقاومة في العراق، والاشتباك الدائر في سورية.

■ السؤال العاشر: ماذا عن مستقبل الإسلام السياسي والقوى السياسية الإسلامية الفاعلة في الساحة العربية بعد الطوفان وهي بدون شك ذات حجم كبير ومؤثر؟

بالنسبة إلى الحركات الإسلامية قدمت لهم عملية طوفان الأقصى، ونتائج الحرب كل أسباب النهوض من جديد، ولا سيما إذا ما تشكلت بعد هذه العملية والحرب قناعة، بأن أمريكا عدوة للعالمين العربي والإسلامي، ولا نهضة إلاّ بمحاربتها، والابتعاد عن الأفكار

الخاطئة التي سعت وتسعى، لإيجاد تفاهم عادل معها.

■ السؤال الحادي عشر : لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على كافة المستويات للحفاظ على هيمنتها على النظام الدولي واستمرار أحاديتها القطبية هل ترون أن هناك تحولات حقيقية على بنية النظام الدولي من خلال الدورين الصيني والروسي وهل ستنعكس هذه التحولات ايجابا على القضايا العربية العديدة ومنها القضية الفلسطينية؟

يعلمنا التاريخ أن الإمبراطوريات والقوى الكبرى حين تدخل مرحلة الهبوط والتراجع، أو الأفول والشيخوخة، لا تستطيع أن تمنع حكم التاريخ. وقد كانت إعاقته قليلة الحدوث، إذا ما ساعدتها ظروف معينة.

أمريكا فقدت، الآن، هيمنتها شبه المطلقة على الوضع الدولي. بل كانت هيمنتها دائماً مهيأة للتراجع والهزائم، كما حدث مع فيتنام وكوبا، ومؤخراً مع أفغانستان.

أما في بضع السنوات الأخيرة، فقد أصبح لأمريكا منافسين كبار، لا سيما الصين، ولا قِبَل لها على إخضاعها، أو وقف تطوّرها. وكذلك روسيا النّدّ النووي لها. وقد ثبت بعد صموده وتفوقه في حرب أوكرانيا، أنه منافس عنيد، لا قِبَل لها على إخضاعه.

وهنالك تطورات أخرى هامّة على المستويين الدولي والإقليمي، مثل الهند والبرازيل، وتركيا وإيران، وجنوب أفريقيا. مما أخذ يُضعف من الهيمنة الأحادية القطبية الأمريكية. وأضف تطوّر المقاومات، عبر محور المقاومة.

الأمر الذي يقطع بأن العالم سيشهد انهياراً لنظام أحادية القطبية، وبناء نظام عالمي جديد لدول العالم كافة، للمشاركة في تقرير مصيره. أي في الأغلب لن يكون متعدّد القطبية تسيطر عليه دول كبرى ثلاث، أو أربع دول، ناهيك عن دولتين.

المطلوب أن يكون نظاماً عالمياً تشارك فيه كل الدول والشعوب، كما يقتضي القانون الدولي، ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وأن يكون نظاماً أكثر عدالة للمستضعفين.

■ السؤال الثاني عشر: كيف تقرأون أزمة الكيان الصهيوني السياسية والاجتماعية والاقتصادية على خلفية فشله في تحقيق أهدافه في غزة؟ وهل تبدو هي أزمة عارضة يستطيع النظام «الديمقراطي الصهيوني» أن يتجاوزها؟ أم هي أحد أطوار التحولات البنيوية التي يشهدها المجتمع الصهيوني ؟ وهل من مستقبل لما يسمى بدولة إسرائيل؟

يعتبر عدد من قادة الكيان الصهيوني أن فشله في تحقيق أهدافه في غزة، وهو المؤكد، إن شاء الله، سوف يتهدّد الكيان الصهيوني، بالمضيّ نحو الانهيار. ولكن من وجهة نظري، أن موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية والفلسطينية، ما زالت تسمح له بالبقاء، أو استعادة جزء هام من قوّته العسكرية.

أما كيف التعامل المستقبلي في ما يتعلق ببقائه (ولكن بالتأكيد ليس كما السابق). وفي ما يتعلق بسرعة انهياره، واقتراب مرحلة تحرير فلسطين، فإن ذلك يتوقف على التطورات المستقبلية في المدى القريب والمتوسط للمقاومة- المقاومات، ولمحور المقاومة، كما لعمق الصراعات الدولية بين الدول الكبرى.

بكلمة: الاتجاه العام يمكن تحديده في المدى البعيد أو المتوسط بأن الحرب معه ما زالت مستمرة، ونهايته مؤكدة إن شاء الله. وهو ما يجب أن نسعى له على هدى طوفان الأقصى، وما تبعها.

■ السؤال الثالث عشر: يتجه ائتلاف نتنياهو الصهيوني في عدوانه القائم على الأرض في غزة والضفة والقدس لتحقيق هدف «حسم الصراع» كما صرح به أعضاء متطرفين ابرزهم «سموتريتش» و«بن غفير» هل تعتقد أن هذا الائتلاف الحاكم وصل إلى مستوى متقدم في محاولات تصفية القضية الفلسطينية؟

هذا الائتلاف لم يصل بعد إلى حد يقرر أكثر من استمرار الحرب، وبالخسائر الفادحة التي يُمنى بها الجيش الصهيوني. فكيف يمكن القول إنه يتهدّد بتصفية القضية الفلسطينية في الوقت الحاضر. هذا ما تقوله موازين القوى.

الحسم في الصراع الداخلي الصهيوني أجلته عملية طوفان الأقصى، واستبعدته حرب العدوان على غزة. ولكن عمقتاه أيضاً، كما سيظهر مستقبلاً، بعد وقف إطلاق النار. لأن الطوفان وما بعده، كشفا كل نقاط الضعف في الكيان الصهيوني بُنية، ودولة عميقة، ومستوطنين، مثلاً التناقضات الحادّة، ولا سيما، بين الحداثة الصهيونية، والصهيونية الدينية.

مجـزرة غـزة
أمام مساكنة متعددة
لكن منطـق التاريخ أقـــوى

◄ عادل سمارة

كاتب وباحث مختص في الاقتصاد السياسي/فلسطين

في قراءته للشرق وصف ماركس نمط الإنتاج الآسيوي، وهو نمط افتراضي، بأنه ساكن كتيم لا يملك عوامل تفجُّره الذاتي، لذا يحتاج إلى عامل خارجي، بينما ذهب ويتفوجل إلى تفسير ذلك بما اسماه «الطغيان الشرقي».

لسنا هنا بصدد مناقشة تغييب ماركس للديالكتيك في هذا الافتراض لكنه أمر يشغل من يتابع المذبحة المفتوحة على الفضاء الكوني والتي لا سابق لها من جهة ومن جهة ثانية، فما يحصل أبعد من الطغيان الشرقي! فهو استدخال الهزيمة واستمراء الخيانة.

والسؤال، ما هي عوامل وقوع هذا الواقع العربي الصامت عمَّا يحصل، وهو صمت من السذاجة وصفه بالمؤامرة لمدى علانيته.

قد يصح تفسير ما يحصل في ما نطلق عليه «المساكنة». والمساكنة ليست تعبيراً عن انسجام الأطراف المتساكنة ولكنها في الأساس تساكُن مزيج من القمع والرعب والمصلحة والانتهازية والخيانة معاً لصالح الطرف المسيطر في هذه العلاقة.

تساكن القوى والأنظمة:

قد يصح القول بأن هذه المساكنة بدأت منذ هزيمة عام 1967 حيث تراجعت القوى القومية والشيوعية لتنحصر قُطرياً والذي ترتب عليه تساكنها مع الأنظمة مع أن أساس وجود تلك الأحزاب أو القوى هو إسقاط هذه الأنظمة نفسها. أي إنطوت القوى تحت أجنحة الأنظمة مما حولها، شاءت أم أبت، إلى روافع تقوية وبقاء الأنظمة نفسها. كيف لا وقد تحولت من أحزاب سرية إلى أحزاب تعمل بموجب ترخيص من النظام السياسي الحاكم الأمر الذي يعني أنها تلتزم بحدود ما يسمح لها النظام بالتصريح والخطاب والعمل، وهذا يتقاطع مع تصور ماركس في النمط الآسيوي أي نفي/خصيْ التناقض الداخلي وبالتالي العجز الذاتي عن التحول.

والحقيقة أن هذا لا ينفي قانون التناقض بل يؤكد سقوط موجة من العمل الاجتماعي السياسي بعد أن استنفذت قوتها لتحل محلها قوة أخرى، بغض النظر عن تقدمية أو رجعية القوى الأخرى، فالديالكيتك وإن كان في التحليل الأخير هو صعودي، هكذا التاريخ، لكنه يحتوي على كل من التطور كأساس ويشتمل على التغير أي إلى الأمام وأحياناً إلى الوراء أي الردة الاجتماعية إلى الوراء في حالات معينة. حقاً، فقانون التطور يعمل ويترك خلفه من لا يلتقطه وهذا ديدن التاريخ حيث يوفر مفاتيح ومغاليق اللحظة، والمجد لمن يلتقط المفاتيح.

هذه الحالة السياسية بين القوى والأنظمة في الوطن العربي مختلفة عن نظيراتها في الغرب حيث تعايش المجتمع المدني والسياسي تعايش «تناقض/صراع» ولو ليس باحتدام دائم وعميق بينما في الحالة العربية تساكن التبعية.

تساكن القوى والشعب:

هنا لعبت القوى السياسية دوراً شديد الخطورة بمعنى التوقف عن تعبئة وتحشيد وقيادة الطبقات الشعبية خاصة ضد النظام وبهدف التغيير والوحدة والاشتراكية...الخ مُرسلة رسائل تخدير للشعب لتفريغ شحنتها ضد النظام أي بعكس ما كان دورها سابقاً.

قاد تساكن القوى مع الأنظمة إلى اجتثاث الوعي الجمعي العربي بضرورة الدولة العربية المركزية لصالح الدولة القطرية التي نجح خطابها في اقتلاع المشترك القومي العربي لصالح الإنحصارية القطرية والذي وصل إلى تفهيم المواطن بأن هذا القطر العربي لا يجمعه بجاره العربي سوى الصدفة الجغرافية، وهذا ما برَّر قيام قطر بالعدوان على آخر حتى في ذيل الغزو الإمبريالي ولذلك لم نشاهد حراكا أو رفضاً شعبيا لهذا العدوان الذي أجهز على الشعور القومي فما بالك بالوعي الجمعي القومي العربي على الأقل للطبقات الشعبية.

بهذا التساكن الثلاثي بين القوى والشعب مع النظام وصل الوضع الشعبي العربي إلى ما هو عليه حالياً تجاه القضية المركزية في الوطن العربي أي القضية الفلسطينية. صحيح أنها بقيت في الوجدان، لكن هذا الدفء العاطفي لم يتحول قط إلى حالة نضالية ضد النظام الحاكم. أي أن المساكنة سحبت الشحنة الثورية العملية من الجماهير لنراها تجلس أمام الشاشات، تتحسر أو تبكي أو تثرثر ثم تتناول العشاء وتنتهي إلى الفراش مكررة دورة التناسل الغزيري وإن شئت «إنتاج ناس Nass-production مقابل الأمم التي تعيش من إنتاج موسع Mass-production.

فالمشاركة في الإنتاج حتى رغم استغلال وتغريب الطبقات الشعبية يخلق فيها ثقة بالذات بأنها تعيش بجهدها ولذا هي مكوِّن أساسي في البلد وترى في البلد ما يجب الحفاظ عليه وليس حرقه كما تفعل قوى إرهاب الدين السياسي في وطننا المرتبطة بالغرب الإمبريالي ضمن هجمة الاستشراق الإرهابي.لذا، نظَّر غرامشي بأن في المجتمع الغربي الذي من سماته كونه «مجتمع مدني» توجد هيمنة الطبقة البرجوازية الحاكمة وتواجهها الهيمنة النقيض، هيمنة الطبقات الشعبية بغض النظر عن مدى يكون الاحتدام فالاصطدام الطبقي الثوري .

أما في الوطن العربي، فحتى الطبقات الشعبية مأخوذة بأن من يملك البلد ويملك الناس هو النظام الحاكم، وبما أنها ليست مأخوذة نحو الإنتاج، بل الريع، فالحاكم هو حقا الخالق وليس الله فهو يهب ويمنح ويمنع ويقطع ويقتل بلا قيود. ومع وجود قوى سياسية متساكنة مع نفس النظام نجد أنفسنا في حالة اجتماعية خالية من التماسك الطبقي فما بالك بالتبلور الطبقي حيث لا مشروعا اجتماعيا أصلاً الأمر الذي خلق حالة فَرَدانية متخلفة عن الفردانية في المجتمعات الرأسمالية الغربية.

فالفردانية في الغرب هي فرد، نعم، لكنه

يشعر أنه جزء من البلد وبأن البلد وصل وضعية من توفير شروط معيشية مقبولة تمنعه من الانحراف باتجاه تدمير البلد، بينما في المجتمع العربي وصلت الفردانية حالة انحصار الفرد في نفسه والبحث عن خلاصه الخاص حتى على حساب الوطن والأمة، ولعل أوضح حالة هي كما أشرنا حالة قوى الاستشراق الإرهابي حيث استسهال قتل كل من ليس نسخة عن القاتل. ولسنا هنا بصدد الذهاب إلى حتمية التفاعل الثوري بين الطبقات الشعبية في المركز والمحيط حيث المحيط مرشح كالموقع الأول للثورة.

الإعلام كلجام

عبر مساكنة القوى السياسية للأنظمة والتحول من النضال السري إلى العلني المتقيد ب «قوانين» النظام، فقد الشعب الإعلام الشعبي أي الكتاب والمنشور السرِّيْ ذو القدرة الخارقة في التأثير على الوعي ومن ثم التأطير التنظيمي ضد النظام. ولعل الإعلام الإلكتروني هو أخطر آلية فتك بالإعلام الشعبي.

إذن قاد الاسترخاء الحزبي إلى الاسترخاء الشعبي وكانت ماكينة ذلك أجهزة الإعلام العلنية والمرخصة والتي يملكها إما النظام أو الطبقة المتحالفة معه أي البرجوازية .

إتضح ذلك في موقف الإعلام العربي جميعه، سواء إعلام المقاومة أو إعلام المساومة والتبعية حيث انحصر هذا الإعلام في التباكي على غزة وفي وصف الكيان ووحشيته والتشكي لما تسمى الأسرة الدولية. وكل هذه مفهومة بل محسوسة للناس، أي أن الإعلام في هذا المستوى لا يضيف للناس شيئاً بل إن تكرار الصورة الدموية أربع وعشرون على أربع وعشرين ساعة إنما يقود إلى تحطيم نفسي للمشاهد الذي هو أصلاً في حالة الترويع من عسف النظام، وهذا يكشف لنا انتصار الأنظمة على الأمة عبر وحشية الكيان بالقول للشعب: إن تحركتم فنحن سنفعل بكم ما يفعله الكيان في غزة والضفة الغربية! فالوحشية الصهيونية تعني بالنسبة للأنظمة: أيها الشارع هذا ما ينتظرك.

أليس هذا تقاطع عجيب؟ هل هذا تحالف معلن أم تحالف بالنتيجة؟ ولكن مؤتمر الرياض يوم 11 نوفمبر 2023 حيث تم طوي سبع وخمسن نظاماً عربيا وإسلاميا في جيب النظام السعودي يؤكد أن هذه جبهة واحدة بغض النظر عن حدود التنسيق من هذا النظام أو ذاك بل دوره في ثلاثي العدو:

الغرب الرأسمالي الإمبريالي الكيان الصهيوني والصهيونية العربية

ولو قارننا برامج هذا الإعلام بإعلام العدو الذي يحرض على القتل والدمار وعدم توقف العدوان ونفي إنسانية الفلسطيني... الخ، نرى أمامنا لوحتين متناقضتين:

- اللوحة الصهيونية منتمية تحشيدية متماسكة عدوانية بالمطلق.

- واللوحة العربية خانعة بكَّاءة بمثابة مناحة ومُحبِطة.

هذه الأنظمة وعبر هذا الإعلام ناشطة قمعيا وتنتصر بانتصار الكيان ! إن حصل.

فالدور الطبيعي لإعلام يتعرض شعبه للمذبحة أن يلعب دور التعبئة لحرب الشعب المباشرة من جهة وطويلة الأمد من جهة ثانية. أي التحريض على ضرب مصالح الغرب أي مستعمرات الغرب في الوطن العربي من السفارات للقنصليات للشركات للبضائع ...الخ.

وقد يسأل البعض: لماذا لم يحصل هذا سابقاً؟

وهذا صحيح، ولكن هذا لم يحصل لأن الخطاب الرسمي العربي والإعلامي عن المقاطعة ومناهضة التطبيع كان شكلانياً ومنه الفلسطيني خاصة.

الطابور السادس الثقافي:

ولكي تكتمل الهجمة على الوعي الجمعي العربي فقد تمكنت الأنظمة الحاكمة من تجنيد فئة جديدة من المثقفين الذين يوظفون كفاءاتهم الأكاديمية في وضع أطروحات مُجهضة في داخلها بينما يُعلن مظهرها عن ما يسمى «تراكم الحكمة». أطروحات بلا نَفَس نقدي أو ثوري وهي قائمة على ما يسمى «علم الاجتماع» العلم الوصفي في أحسن الأحوال والمُفرغ من أية شحنة طبقية.

ساهم في هذا طوفان الريع النفطي الخليجي الذي جنَّد عشرات آلاف الأكاديميين والمثقفين للحجيج إلى الدوحة والرياض والإمارات والكويت...الخ في حالة من الذل العلمي وبالتالي الذل القومي. وعليه، ساهم هذا الطابور في تنفيس ثورية كثير من مثقفي الحركات السياسية وطويهم تحت جناح الارتزاق بالفكر.

ويندرج ضمن هذا الطابور «مثقفي وإداريي» الأنجزة /المصطلح الذي صفته عن المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations/NGOs

هذه المنظمات التي سحبت إلى مكاتبها الفارهة ورواتبها الضخمة الكثير من مناضلي اليسار فأصبحوا أبواق تطبيع مع الكيان وترويج للفكر اللبرالي الغربي والثقافوية اليسارية الغربية المضادة للماركسية بلسان عربي. ولو نظرنا إلى الأرض المحتلة فقد تكاثرت هذه المنظمات، منظمات الأنجزة، إلى درجة تسمح بالقول بأنها شكَّلت فئة العيش من عائدات غير منظورة.

بل وصل الأمر، وخاصة في الأرض المحتلة إلى «أنجزت القوى السياسية» حيث أصبح المتأنجزين من هذه القوى هم الذين يقودون التنظيم. لذا، كان طبيعياً أن يترشح أحد مدراء الأنجزة للسلطة في الضفة والقطاع!

ربما قدَّم هذا التشخيص للمساكنة توضيحاً لبعض عوامل تمويت الحراك الشعبي العربي المتجمِّد رعباً أو جهلاً أمام مشهد المذبحة.

بقي أن نضيف بأن منطق التاريخ يفرض علينا حقيقته، صحيح أن الجماهير العربية في حالة غيبوبة إستدخال الهزيمة أو في حالة الدفاع السلبي أو غموض الرؤيا بسبب القمع والفقر والإذلال وتحكُّم أنظمة وطبقات تقوم بدور «إمبريالية على الذات» في خدمة الإمبريالية. لكن هذا الحال لا يجد في التاريخ ما يؤكد ديمومته.

وعليه، فإن التغير التطوري سيفرض نفسه وستكون موقعة 7 تشرين الأول 2023 إحدى محفزاته مما سيقود إلى الإطاحة بكل هذه أنظمة وطبقات وهذا يتضمن الإطاحة بالتبعية ومصالح/مستعمرات الغرب في الوطن العربي وحينها يكون التحرر لهذا الوطن والتحرير لفلسطين. صحيح أن مروِّجي الهزيمة سيهزون كتفيهم هزءاً بهذا المنطق، ولكن منطق التاريخ أقوى.

أين السلطة الفلسطينية من الحرب على غزة؟!

◄ د. موسى العزب
طبيب وكاتب سياسي ـ الأردن

دلالات وتبعات

منذ أن تعرض قطاع غزة في السابع من أُكتوبر 2023 لعدوان "إسرائيلي" همجي ما زال مستمراً حتى اللحظة، شهدنا شراكة وإسنادا غير مسبوق من دولٍ داعمة ل"إسرائيل"، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي حركت أساطيلها إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط الشرقية، ثم إلى البحر الأحمر.. واستمرت في ترويج الرواية الصهيونية الزائفة في المحافل الدولية، ومنحت "إسرائيل" شيكا على بياض في حرب التطهير العرقي والقضاء على المقاومة.

منذ بدء العدوات، لم تتوقف الزيارات المكوكية للرئيس الأمريكي ووزير خارجيته، وأركان حربه إلى الهيئات السياسية والعسكرية الصهيونية، والمشاركة عمليا بأهم اجتماعات وقرارات مجلس الحرب الصهيوني، كجزء عضوي من أدوات الحرب وإسنادها، فيما غاب بشكل شبه كامل أي دور فاعل للسلطة الفلسطينية باعتبارها الممثل «الرسمي» للنظام الفلسطيني، لوقف الحرب على غزة، أو التخفيف من وطأتها، أو تحريك الوضع الدولي، وسط استهجان وانتقاد أطراف فلسطينية وعربية ودولية، لحالة العجز التام عن استخدام أي من الأوراق التي من الممكن أن تؤثر في اتجاهات ما يجري.

7 أكتوبر، يفاجئ «السلطة» ويكشف عجزها وتفسخها.

لقد وقعت معركة طوفان الأقصى، والسلطة الفلسطينية تعيش أسوأ أحوالها، وفاجأ الجميع، وسقط عنوة على رأس «السلطة» فيما كانت تتلهى بالحديث عن مرحلة ما بعد محمود عباس إبن ال 87 عاما، في ظل حالة من الانقسام الفلسطيني، والتنافس العبثي على «الخلافة» داخل حركة فتح، مع حضور فاضح لدور أمني وسياسي إسرائيلي، في ظل نظام سياسي استبدادي معزول وطنيا وإقليمياً، يتمسك باتفاقية أوسلو، ويشجب علنا أشكال المقاومة المسلحة، ويتهرب من وضع آليات مؤسسية واضحة ترتب لمرحلة انتقاله، خاصة بعد فشل مشروع السلطة السياسي، واهتراء كل أشكال العمل المؤسسي في أجهزتها.

وفي مقاربة تشريحية لأحوال السلطة، فقد أشار التقرير السنوي الأخير الذي أصدره الائتلاف الفلسطيني من أجل المساءلة والنزاهة (أمان) الى اعتقاد 85% من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية. دون أن يقتصر هذا الفساد على مسألة تجاوزات إدارية ومالية بحتة يرتكبها أفراد ومجاميع لمصالح شخصية فحسب، بل هو فساد بنيوي متأصل في هيكل السلطة الأساسي وفي النظام السياسي الفلسطيني سبق حتى اتفاق أوسلو.

ورغم كل ما يقال عن الجهود المبذولة لمكافحة هذا الفساد، إلا أنها اتسمت بالغالب بطابع إجرائي وانتقائي، وتغاضت عن مسبباته المنهجية والسياسية، الأمر الذي أسهم في إعادة انتاجه بأشكال جديدة أكثر احترافية ومؤسسية، ولعل العامل الأساسي في إعادة إنتاج فساد نظام الحكم الفلسطيني واستدامته هو انحراف الموقف السياسي، وانحدار المنظومة القيمية، وتغييب هيئة رقابية وقضاء مستقل، بما يوائم النظام التنفيعي القائم على الشبكات الزبائنية -العلاقات العشائرية والمناطقية والعائلية والمعارضة الانتهازية- التي تحكم طبيعة العلاقات في جميع مؤسسات وهيئات السلطة؛ من شراء للولاءات كأداة مستدامة للسيطرة على القواعد الشعبية وتوسيع شبكات الموالين وبسط النفوذ لتنفيذ الأجندات السياسية من دون معارضة فاعلة. وتعمل إدارة الاحتلال على إعادة تدوير مظاهر فساد السلطة وتأبيدها لإبقاء قيادتها عاجزة وطيعة رهن سياساتها، وحبيسة لإملاءات الوصي الأمريكي. في وقت لم يتبقى لهذه القيادة سوى بعض القبول الدولي الخجول.

باستثناء بعض اللمحات الإيجابية في مواقف السلطة كقيام الرئيس عباس بترأس اجتماعا للقيادة الفلسطينية عند بدء العدوان، أكّد فيه على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في مواجهة قوات الاحتلال وإرهاب المستوطنين، وطالب بتوفير ممرات آمنة لتوصيل المساعدات الإنسانية للمدنيين في القطاع، وتأكيده على رفض مخططات التهجير، وإجرائه اتصالات هاتفية مع وزير الخارجية الأمريكي «بلينكن»، أكّد فيه أنّ الفلسطينيين لا يتحملون مسؤولية ما جرى من أحداث، وأن السبب تتحمله قوات الاحتلال «الإسرائيلي»، والاعتداءات على المقدسات، وشدد على ضرورة وقف العدوان معتبراً بأن ما يجري جريمة حرب ضد الشعب الفلسطيني بأكمله.. قبل أن يغيب تماما عن ساحة الفعل حتى ضمن الحد الأدنى من صلاحياته ومجال عمله.

على الصعيد الدبلوماسي، والإعلامي، شهدت الساحة الفلسطينية تحركات متعددة في إطار التصدي للسردية الأمريكية والصهيونية حول ما جرى من أحداثٍ في السابع من أكتوبر، حيث برزت جهود عدد من السفراء الفلسطينيين، كان أبرزها أدوار السفير الفلسطيني في بريطانيا، والتي فتحت الباب أمام إحداث اختراق في السردية «الإسرائيلية» التي سادت في الأيام الأولى للعدوان، كما رفض بعض السفراء إدانة حركة حماس أو اتهامها بالإرهاب أمام المحافل الدولية أو اللقاءات الإعلامية، وحمَّلوا الاحتلال المسؤولية المباشرة عما جرى من أحداث. ومن جهته أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني السابق محمد اشتيّه رفضه «العودة إلى حكم غزة على متن طائرة إف 16 أو دبابة "إسرائيلية"، ورفض ما يقع على القطاع" وذكَّر بأن الموقف في هذا الخصوص مرهون بالتشاور مع الكل الفلسطيني.

ارتهان السلطة للإدارة الأمريكية، ومعاودة الأخطاء القاتلة:

عدا ذلك، فقد فشلت قيادة السلطة الفلسطينية في تقدير أهمية ما حدث في السابع من أكتوبر، ومفصلية الحدث في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، ولم تدرك عمق ارتداداته على الساحة الفلسطينية والعربية. فالهجمة "الإسرائيلية" المتوحشة على قطاع غزة أوحت من قوة ضراوتها أنّ مسألة التخلص من حماس في غزة لن تطول، وكأن قيادة السلطة قد «اطمأنت» لهذا التقدير، و»طنشت» عن استخدام أوراق الضغط الممكنة، مثل ملاحقة "إسرائيل" في المحاكم الدولية، وتنفيذ قرارات المجلسين المركزي والوطني فيما يخص العلاقة مع الاحتلال.

إلا أن تطورات الأحداث في الميدان والمنطقة قد جاءت بشكل مغاير تماما لهذا التقدير.

وهكذا فقد جاءت تصريحات عباس الأولية باهتة وقاصرة في معرض تقيمه للوضع عندما قال:

إن "حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني" قبل أن يتم تعديل تصريحه عبر وكالة الأنباء الرسمية بصيغة مخففة. وقد أثارت تصريحاته احتجاج الشارع الفلسطيني الذي اعتبر بأن الوقت غير ملائم للمهاترات الفئوية وافتعال الحديث عن التمثيل الفلسطيني في ظل ما يتعرض له قطاع غزة من إبادة جماعية.

وطوال أمد العدوان الوحشي، لم يخرج الرئيس مخاطباً الشعب إعلاميا سوى مرة واحدة في ظل تساؤل شعبي حول الدور المنوط بالرئيس في مثل هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها القضية، وفي ظل استبيانات للرأي تؤكد تأييد أغلبية الفلسطينيين للكفاح المسلح!

غابت السلطة الفلسطينية عن تفاعل وحراك الشارع تماما، وهي التي كانت لا تتردد في تحريك التظاهرات تأييدا للرئيس في غداته ورواحه.

من ناحيتها، فقد حضرت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل عكسي.. فلم تبدي أي دور في حماية الشعب الفلسطيني أمام التنكيل الصهيوني المتواصل، بل أعاقت ومنعت الحراك الشعبي نصرة لغزة، واستمرت في لعب دور «المنسق» الأمني لعصابة الاحتلال.

وباستثناء الدور الإعلامي الإيجابي لسفيري فلسطين في بريطانيا وكندا، ومندوب المنظمة في الأمم المتحدة، فقد بدا صمت الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني المتضخم مدعاة للريبة والإدانة.

وشهدنا تغييبا شبه كامل لهيئة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولاجتماعات الأمناء العاميين لفصائل المقاومة.

إمعانا في تغييب أي دور «مؤسسي» فلسطيني فاعل، ومحاولات تلفيق شريك فلسطيني عربي في هدر دم الفلسطينيين، حاولت الولايات المتحدة استدراج السلطة الفلسطينية للمشاركة في تصورات مفترضة لشكل الحل النهائي في قطاع غزة وإدارة شؤونه بعد انتهاء العملية العسكرية التي تشنها بنفسها و"إسرائيل" على القطاع، بذريعة إعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة على قطاع غزة وإدارة شؤونه، ولكنّ الأمر ما زال يراوح مكانه لأسباب موضوعية وذاتية بتنا نعرفها.

وحتى الآن، بقي السلوك السياسي «للسلطة» مرتهنا للموقف الأمريكي، وواقعا في مستنقع الخطأ الإستراتيجي، وحبيسا لدائرة الحركة التي ترسمها الإدارة الأمريكية وفق إتفاق أوسلو وما تبعه، وإبقاء قناة تخابر مفتوحة مع الأمريكان، في وقت يعلن فيه هؤلاء بأنهم جزء أصيل من العدوان.

إرهاصات هزيمة «إسرائيلية» وارتدادات مختلفة:

مع الصمود البطولي في غزة، والارتدادات النوعية للرأي العام الدولي، تراجع الدعم العام للرواية الأمريكية الإسرائيلية، وتدحرج معسكر العدو عن سقف التصورات الأولى للعدوان، مع بروز الخلافات الداخلية "الإسرائيلية"، وتضرر حسابات المصالح الأمريكية، نالت السلطة الفلسطينية حصتها من هذا التراجع، وخاصة على المستوى الشعبي الفلسطيني، الذي بات ينظر إليها باعتبارها غير قادرةٍ على التأثير في الشارع، في ظل حالة مزاجٍ عام داعم للمقاومة.

إن كانت بعض التوقعات تفترض بأن حماس ستخرج منهكة القوى من الحرب، إلا أن معظم التوقعات تؤشر بأنها ستكون رابحة سياسياً على المستوى الشعبي والوطني، مقياساً بخسارة أكيدة للسلطة لنفس الدرجة، وفي هذه الحالة فإن أي عملية سياسية قادمة ستكون حماس جزءاً منها، وهذه الاحتمالات قد تدفع السلطة للاستثمار في تشكيلات سياسية وطنية مبكرة، تُستوعب فيها كل المكونات الفلسطينية.

كما تشير التوقعات، بأن الارتدادات المباشرة والتي من الممكن توقع انعكاسها على السلطة الفلسطينية في حال إنجاز أي حل على مستوى التفاوض في صفقة أسرى قادمة تبرمها حماس، ستغير من التركيبة البنائية لحركة فتح، نظراً لأنّ قائمة المحررين، ستتضمن عناصر فتحاوية فاعلة، وما يمكن أن يعكسه ذلك على التركيبة التنظيمية للسلطة، ومطالبات لاحقة بإجراء إصلاحات داخلية في السلطة وفتح وباقي الفصائل.

هل فات الأوان على خروج «السلطة» من الفخ الذي أوقعت نفسها فيه؟

لقد كان بإمكان السلطة الفلسطينية لو امتلكت الرؤية والإرادة استثمار الحدث الكبير والاستفادة منه في تحقيق اختراق حقيقي لحالة الجمود السياسي والعزلة التي تعيشها منذ سنوات، من خلال تحملها لمسؤولياتها، وتبني مواقف بحجم الحدث أكثر قرباً للشعب ونبضه. على الأقل كان عليها التجاوب مع الأصوات المطالبة بمواقف أكثر حزماً، وقرارات تاريخية تُعيد للقضية الفلسطينية مكانتها، في وقت يمارس فيه الاحتلال عنفاً وفظاعة على كل المستويات.

إلّا أن حضور السلطة الضعيف، وتهافت مواقفها كان له ارتدادات سلبية خطيرة، لا بد وأن يكون لها انعكاسات وخيمة على المستوى الشعبي والنظرة الإقليمية والدولية لها.

كما ظهر جليا بأنّ هيئات وبنية منظمة التحرير ما عادت قادرة بشكلها الحالي على مواجهة التحديات، أو الإسهام في إنتاج حلول للمشكلات، وأن الحالة الفلسطينية تستوجب إيجاد صيغ وحدوية تقوم على برنامج مقاوم وانخراط الأطراف الفلسطينية الفاعلة ضمن هذا البرنامج، حتى تتجاوز ترهات «السلطة»، وتتصدى للمشروع الصهيوني، ولحجم الأزمات والمشكلات الفعلية.

المطلوب بشكل فوري؛ اتخاذ قرارات حاسمة في التعامل مع مجريات الأمور، أقلها إيقاف كل أشكال التعاون مع المحتل، والدفاع عن الفلسطينيين في غزة والضفة، وتوسيع رقعة المواجهة مع الاحتلال، والدعوة إلى الوحدة الوطنية وتشكيل قيادة طوارئ موحدة، وضرورة التنبه إلى أن المستهدف في غزة ليست حماس وحدها، وإنما الشعب الفلسطيني بمجموعه.

إن أرادت تجنب السقوط، على السلطة الفلسطينية، التجاوب السريع مع نداءات خلق أفق سياسي جامع لأطياف ومكونات الحالة الفلسطينية، ضمن عناوين سياسية وفكرية واضحة للمواجهة، لتعيد ثقة الشارع بالكيانية والمشروع السياسي الفلسطيني، المتمثل بالتحرير والعودة وتقرير المصير على كل فلسطين.

الطَّواف العربي تحت ظلال إسرائيلية وضمن عودة فلسطينية مدوية

◄ د. لبيب قمحاوي
باحث وكاتب سياسي ـ الأردن

الآن وبعد أن تنازلت معظم الانظمة العربية طَوْعاً عن القضية الفلسطينية، وإلى الحد الذي يسمح بل ويقبل بتسليم مقاليدها لإسرائيل لتصبح هي صاحبة القول الفصل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والفلسطينيين، واعتبار ذلك الموقف العربيُ مُتَمِماً للموقف الاسرائيلي ضمن حالة متفاقمة من الضعف السياسي العربي وَوَهْن الارادة الوطنية الذي حَوَّل تلك الدول إلى مُتَلَقِّي للإشارات والتعليمات والسياسات بدلاً عن أن تكون صانعة لها، الأمر الذي أفقدها بالتالي القدرة على التصدي لأية تطورات أو قرارات قد لا تكون في مصلحتها الوطنية أو قد لا تنسجم مع مصالحها القومية.

من الصعب جداً استعمال المنطق السائد وجدلية الخطأ والصواب وأولوية الحق المعمول بهم حالياً في العالم لتبرير أو تفسير ما جرى ويجري في فلسطين وللفلسطينيين، أو في محاولة فهم الموقف الأمريكي والغربي منها، بما في ذلك تبريرهم للدعم المطلق المتواصل للكيان الاسرائيلي ، ضمن تلك المفاهيم السائدة على حساب حقوق أهل الأرض الأصليين على الرغم مما يشكله ذلك الدعم من مخالفة للشرائع الدولية والقوانين الإنسانية المعمول بها.

ينطلق الدعم الأمريكي والغربي المفتوح والمطلق للكيان الاسرائيلي من مفهوم غريب مستوحى من فظائع الحرب العالمية الثانية ومن انتصار أمريكا والغرب في تلك الحرب وتفردهم بالتالي في ادارة شؤون العالم مما مَكَّنَهُم من فرض ذلك المفهوم الغريب الذي يؤكد «حق» اليهود حصراً في تعويضهم عن ما جرى لهم خلال الحرب العالمية الثانية متجاهلين ما أصاب الآخرين من فظائع خلال نفس الحرب، ويُكَرَّس ذلك الحق باعتباره الأكثر اهمية على إطلاقه، وأنه بذلك اكثر أهمية سواء من معاناة باقي الشعوب أو من القانون الدولي نفسه، أو من أن يتم اختزاله حصراً باعتباره حالة من الصراع المتجدد مع الفلسطينيين أصحاب الأرض، التي تم الاستيلاء عليها واستعمارها من قبل اليهود الصهيونيين، علماً أن ذلك الاحتلال يتنافى ومنظومة القوانين والشرائع الدولية المعمول بها والتي لا تجيز احتلال أراضي الغير بالقوة.

إن حالة الصراع تلك قد ابتدأت طبقاً للقوانين المرعية كمحصلة وكنتيجة لتعارض هدف انشاء الدولة الصهيونية، وهو الأساسي والأهم بالنسبة لأمريكا والغرب مع الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، اختارت اسرائيل أصلاً رفض وجود الشعب الفلسطيني جملة وتفصيلاً كحل لهذه المعضلة، في حين اختارت أمريكا والغرب تجاهل الحقوق والمطالب الوطنية الفلسطينية المستندة إلى القوانين والأنظمة المرعية، بل واكثر من ذلك أنها اعتبرت أن التجاوزات الإسرائيلية على تلك الحقوق والمطالب الفلسطينية أمر يمكن الصمت عليه وقبوله والتعامل معه ومع حيثياته، مما فتح الباب أمام واقع جديد يعترف ولو ضمناً بأن اسرائيل فوق القانون الدولي.

إن تفاقم الوضع الاسرائيلي يعود بالإضافة إلى ما سبق إلى النمو المضطرد في القوة العسكرية الاسرائيلية، الأمر الذي جعلها إحدى القوى الأقوى إقليمياً والمحمية بستارٍ قويٍ من النفوذ العسكري والسياسي الأمريكي، الذي سَمَحَ لإسرائيل بالتصرف فوق القانون الدولي والإنساني باعتبار ذلك حقاً من حقوقها، الأمر الذي جعل من قدرة معظم الأطراف والمؤسسات الدولية على التعامل مع اسرائيل خصوصاً عندما تقوم بمخالفة القانون الدولي بشكل فاضح أمراً مُرْبكا إن لم يكن مَدْخلاً لأزمةٍ قانونية وأخلاقية لا يمكن تبريرها.

لقد رافق تنامي الدعم الأمريكي والغربي للكيان الاسرائيلي نمواً ملحوظاً في الغرور الاسرائيلي، وفي الصَلَف والعنصرية الملحوظة والمتعددة الجوانب في تعامل الاسرائيليين مع الفلسطينيين، والإصرار على اعتبارهم كماً لا قيمة له من منطلق أن الفلسطينيين غير موجودين كشعب، وبالتالي لا حقوق مشروعة أو مطالب وطنية لهم، وهذا الموقف العنصري بامتياز قد أدخل الاسرائيليين في خلاف واضح مع كافة الحكومات والشعوب التي تؤمن بأن للفلسطينيين حقوقاً وطنية وإنسانية يجب

احترامها وتلبية مطالبها.

إن الاشتراك في التراث الإجرامي وفلسفة إبادة الشعوب الأصلية صاحبة الأرض هي ما يميز العلاقة التاريخية الوثيقة التي تجمع (إسرائيل) وحليفتها الاكبر أمريكا في جهود تعزيز استعمار فلسطين وفرض الوجود الإسرائيلي عليها وعلى العالم أجمع، ومن العبث محاولة تفسير تلك العلاقة بأي شيء آخر سوى تطابق المصالح المستند إلى إرث تاريخي دموي يجعل من (إسرائيل) نسخه جديدة من أمريكا القديمة.

لقد رافق كل ذلك الخضوع والخنوع العربي قبولاً صامتاً بعودة الاستعمار بأشكال وعناوين مختلفة تتراوح بين التبعية السياسية المطلقة، أو من خلال قواعد عسكرية بسيادة أجنبية كاملة، أو من خلال ارتهان اقتصادي أو مالي شامل ومستمر، أو كل هذا وذاك وأكثر من الأنماط المختلفة للاستعمار الجديد، التي أصبحت هي واقع الحال في معظم الدول العربية الغني منها والفقير، مما يبعث على التساؤل، لماذا؟؟

من الخطأ الافتراض بأن عودة الاستعمار إلى المنطقة هو قرار يعكس الحق السيادي لأي دولة في اختيار المسار الذي تريده سياسياً أو اقتصادياً، فالقرار باختيار التبعية لدولة كبرى هو في العادة خيار نظام الحكم لبعض الدول المعنية، وليس بناء على قرار أو رغبة شعبية.

إن ما يجري الآن من مذابح في غزة وتدمير ممنهج لكل أسس الحياة فيها وكذلك الحال بالنسبة للضفة الفلسطينية المحتلة، ليس تطوراً مفصولاً أو منعزلاً عن سياق ما جرى ويجري في المنطقة، بقدر ما هو استمراراً للمسيرة الدموية للكيان الاسرائيلي في علاقتِهِ مع الشعب الفلسطيني وفي نهج الإبادة التي يتبعها تجاه عروبة فلسطين والفلسطينيين .

إن الدعم الأمريكي المفتوح للكيان الصهيوني ومساره الإجرامي يأتي في جَوْهَرِهِ ترجمة للعلاقة الأثمة بين هذا الكيان، وما يمثله مع أمريكا والغرب مجتمعين في علاقتهم مع الفلسطينيين ودول العالم العربي.

فخ الدولة الفلسطينية:

مؤامرة أمريكية للمصادرة على انتصار المقاومة في معركة طوفان الأقصى

عليان عليان

باحث وكاتب سياسي ـ الأردن

فجأة وبعد دخول الحرب العدوانية الصهيونية على قطاع غزة شهرها الرابع دون أن تحقق أي من أهدافها، بعد انتصار المقاومة التاريخي في السابع من أكتوبر 2023 وفي ضوء الثورة الشعبية العالمية المنددة بالعدوان التي باتت تؤكد الرواية العربية في فلسطين هذا (أولاً) و(ثانياً) وفي ضوء ضغط الشارع في الولايات المتحدة على الإدارة الأمريكية من أجل وقف دعمها للعدوان ومشاركتها الرئيسة فيه و(ثالثاً) وفي ضوء وضع الكيان الصهيوني في قفص الاتهام ،بعد قرار محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني (يناير) الماضي، بمطالبة (إسرائيل) باتخاذ تدابير استثنائية لمنع ارتكاب أعمال إبادة جماعية.

في ضوء كل ما تقدم، لبست الولايات المتحدة ثوب السلام ،وباتت تروج لحل الدولتين بما فيه إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وباتت هذه الفزاعة الشغل الشاغل لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في جولاته المتكررة في المنطقة، بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن تبنيها للعدوان الصهيوني ولحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، سيؤدي إلى خسارة الحزب الديمقراطي الانتخابات الرئاسية، ويجعلها ضمناً شريكة في جريمة حرب الإبادة.

وما أن أطلق بلينكن فخ حل الدولتين حتى كرت المسبحة وباتت دول الغرب الرأسمالي وأدواتها في النظام العربي الرسمي، تعزف على لحن هذا الحل السياسي المزعوم وهي تعرف معرفة يقينية أن هذا الحل غير ممكن، على الإطلاق في ضوء التجربة التاريخية المأساوية لاتفاقيات أوسلو منذ توقيعها في باحات البيت الأبيض عام 1993، وفي ضوء مراوغة الإدارة الأمريكية جمهورية كانت أم ديمقراطية في تبني هذا الحل على مدى 31 عاماً، وتعاملها مع موضوع الدولة الفلسطينية في سياق إدارة الأزمات وليس أكثر.

أهداف التبني الأمريكي الزائف لموضوع الدولة الفلسطينية

أرادت الإدارة الأمريكية في ادعائها الكاذب والمكشوف بتبني حل الدولتين تحقيق **عدة أهداف أبرزها:**

1. أن تحقق للكيان الصهيوني، عبر هذا الطرح الزائف وعبر المبادرات المطروحة ما عجز عن تحقيقه في ميدان المعارك في قطاع غزة، خاصةً وأنها تركز باستمرار على الوضع السياسي في القطاع في اليوم التالي لوقف الحرب، حيث لم تتوقف الإدارة الأمريكية عن الحديث عن حكومة جديدة في القطاع عبر سلطة فلسطينية متجددة مدعومة من دول عربية موالية لواشنطن، يتمتع فيها رئيس الوزراء في حكومة السلطة بكافة السلطات، لا يكون لحركة حماس وفصائل المقاومة دوراً فيها، كمقدمة لقيام كيان فلسطيني شكلي، لا يتمتع بمواصفات الدولة المستقلة ذات السيادة ، يحمل مسمى دولة منزوعة السلاح.

2. أن تعيد إدارة بايدن الديمقراطية السعودية، إلى حظيرة الولايات المتحدة بعد تمرد بن سلمان على هذه الإدارة، إثر الاحتكاكات السياسية والاقتصادية بعد مصرع خاشقجي ورفض السعودية زيادة إنتاج النفط وتوافقها مع روسيا بهذا الشأن في إطار « أوبك بلس» وصولاً إلى إعادة العلاقات بين السعودية وإيران في 10 مارس (آذار) 2023 بعد سبع سنوات من القطيعة وإعادة الحكم السعودي إلى الحظيرة الأمريكية، يتطلب تحقيق التطبيع بين السعودية والكيان الصهيوني، مقابل موافقة (إسرائيل) على فتح مسار يؤدي إلى دولة فلسطينية وليس موافقتها على الدولة فوراً، حتى يتذرع الحكم السعوي بهذا المسار في مواجهة أية انتقادات لدخوله مستنقع التطبيع الإبراهيمي، وهذا المسار يذكرنا بمسار الدولة وفق اتفاقيات أوسلو عام 1993، الذي انتهى إلى تحويل السلطة الفلسطينية مجرد وكيل أمني للاحتلال.

وهذان الهدفان يندرجان في سياق تكتيكي أمريكي لتجاوز المرحلة الحالية بعيداً عن إقامة الدولة ، وبهدف إنقاذ الكيان الصهيوني من أزماته القاتلة وبخاصة أزمته الوجودية الناجمة عن فشل الكيان الصهيوني في تحقيق أي من أهدافه في الحرب ،على القطاع على مدى خمسة شهور وعلى رأسها : القضاء على حركة حماس وفصائل المقاومة/ الإفراج عن الأسرى الصهاينة بقوة السلاح/ ترميم قوة ردع الجيش الصهيوني / دفع أبناء القطاع للهجرة خارج القطاع.

أضواء كاشفة على فزاعة الدولة الفلسطينية

ما نود أن نثبته في هذه العجالة، أن الإدارة الأمريكية - القائد الفعلي للحرب النازية على قطاع غزة - ومعها الكيان الصهيوني، ليسا معنيان في السياق الاستراتيجي بإقامة دولة فلسطينية ذات السيادة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية، وبهذا الصدد نشير إلى ما يلي:

أولاً: أن اتفاقات أوسلو 1993التي تم توقيعها برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون نصت على بدء مفاوضات الحل النهائي، بشأن القضايا الجوهرية المؤجلة (القدس، الاستيطان، اللاجئين) لتنتهي المرحلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الرابع من مايو (أيار) 1999، وعندما حل الموعد أعلنت حكومة العدو « أن لا مواعيد مقدسة»، حيث لم تتدخل الإدارة الأمريكية لإلزام الكيان الصهيوني للوفاء بوعد الدولة، مع ضرورة التذكير هنا أن رئيس وزراء العدو آنذاك « اسحق رابين « أطلق تصريحه الشهير بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بفترة وجيزة، «بأن لا مواعيد مقدسة»، ليضع علامة سؤال كبيرة على مستقبل الاتفاق وهو لا يزال في المهد.

ثانياً: أن اتفاق خارطة الطريق الذي تم برعاية الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2003 نص على إقامة الدولة الفلسطينية عام 2005، وفق التزام السلطة الفلسطينية بنبذ العنف (المقاومة) والتزام (إسرائيل) بوقف الاستيطان، وما حصل أن السلطة التزمت بما هو مطلوب منها بتجريد الشعب والفصائل من السلاح، في حين كثف العدو الصهيوني من مشاريع الاستيطان في الضفة ومحيط القدس، وفي المحصلة كافأت واشنطن السلطة الفلسطينية على التزامها بمنع عمليات المقاومة، بتجاهلها موضوع الدولة الذي وعدت قيادة السلطة به، في حين كافأت حكومة رئيس وزراء العدو آنذاك «إريك شارون» بتقديم وعد له تضمن ما يلي:

«رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ عدم عودة (إسرائيل) إلى حدود 1967/ ورفض تقسيم القدس« ما يجعل حل الدولتين الذي تشدقت بها الإدارات الأمريكية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو 1993 من سابع المستحيلات.

ثالثاً: وللتذكير هنا فإن اتفاقيات أوسلو تم تمريرها بصعوبة في برلمان الكيان الصهيوني (الكنيست) جراء رفض أطراف اليمين الصهيوني للاتفاقيات، ما دفع زعيم (حزب العمل) «شمعون بيريز» آنذاك لإلقاء خطاب توبيخي لأطراف اليمين، مبيناً أن السلطة الناجمة عن اتفاقيات أوسلو ما هي إلا ممر لاختراق المنطقة، وفك العزلة الإقليمية والدولية عن (إسرائيل)، مذكراً إياهم بمقولة مؤسس الكيان الصهيوني «ديفيد بن غوريون»: «إذا لم نستطع اجتياز الحدود بالدبابات علينا اجتيازها بالمحاريث»، ومن ثم فإن السلطة الفلسطينية من منظور حزب العمل لن تؤدي إلى دولة، وأن أراضي الضفة مجرد مجال حيوي تابع للكيان الصهيوني، وفق تقسيمات (أ، ب، ج) الواردة في اتفاقيات أوسلو(2) (1995)، في حين أن الضفة الغربية من منظور اليمين الصهيوني بمختلف مسمياته «كاديما - ليكود

وغيرهما» هي جزء لا يتجزأ من أرض (إسرائيل) الكاملة.

رابعاً: أن اليمين الصهيوني، منذ تولي بنيامين نتنياهو للسلطة على مدى حوالي عقدين من الزمن، يرفض موضوع الدولة الفلسطينية، ويؤكد على الحل الاقتصادي فقط للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وقد تم تثبيت هذا الحل في اتفاق صفقة القرن في مايو (أيار) 2021 الذي طرحه الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» بمباركة من قبل كياني التطبيع الإبراهيمي «الإمارات والبحرين».

واشنطن تكذب أكثر مما تتنفس

إدارة الرئيس بايدن التي باتت تتباكى على حل الدولة الفلسطينية في هذه المرحلة، تتجاهل أنها أقدمت على خطوات نقيضة لتبنيها المزعوم لحل الدولة، **وبهذا الصدد نشير إلى ما يلي:**

1. أن الإدارة الأمريكية سبق وأن أفشلت أكثر من مرة ،مشاريع لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن، مفسحةً المجال للعدو الصهيوني للاستمرار في حملات الإبادة الجماعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بالأسلحة الأمريكية المتطورة.
2. أن الإدارة الأمريكية، لا زالت تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، رغم التنازلات المذلة التي قدمتها قيادتها المتنفذة، في اتفاقيات أوسلو وغيرها.
3. إقدام الإدارة الأمريكية، على إغلاق مكتب منظمة التحرير في 17 سبتمبر(أيلول) 2018، وإلغاء إقامة ممثل المنظمة «حسام زملط» وإقامة عائلته، وإلغاء الحسابات المصرفية للمنظمة ، وتوجيه أمر لممثل المنظمة بمغادرة الولايات المتحدة جراء رفض منظمة التحرير للطروحات الأولية لصفقة القرن آنذاك.
4. مصادقة مجلس النواب الأمريكي في 1 شباط (فبراير) 2024، على مشروع قانون يحظر دخول أعضاء من حركتي حماس والجهاد الإسلامي ،وكذلك مسؤولي منظمة التحرير من دخول الولايات المتحدة، حيث صوت لصالح القرار (422) عضواً مقابل صوتين معارضين وتصويت نائب واحد بالحضور فقط.

استحالة قيام الدولة الفلسطينية في ظل الاستيطان

ما يجب الإشارة إليه أنه لو افترضنا جدلاً – وهو افتراض لا يستند إلى أي أساس مادي- بأن دول الغرب الإمبريالية تريد إنهاء الصراع بإقامة «دولة فلسطينية» تقوم إلى جانب دولة «الكيان الصهيوني»، فهذه الدولة لا يمكن أن تقوم في ظل وجود دولة للمستوطنين في الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد المستعمرين في الضفة الغربية والقدس قرابة (800) ألف مستعمر، نصفهم في القدس ، وفي ضوء أن الكيان الصهيوني يسيطر على أكثر من (60) في المائة من مساحة الضفة الغربية، التي تحتوي على أحواض المياه الرئيسية وعلى معظم الأراضي الزراعية» وذلك وفق اتفاق أوسلو (2)، الذي وقعت عليه القيادة المتنفذة للمنظمة مع الكيان الصهيوني عام 1995.

وقد أكد تقرير رؤساء بعثة المفوضية الأوروبية، إثر زياراتهم لى الضفة الغربية عام 2012، في ضوء متابعتهم لخارطة الاستيطان، وسيطرة (إسرائيل) على ما يزيد عن 60 في المائة من مساحة الضفة، وكذلك إجراءات الاحتلال التهويدية في القدس، باستحالة قيام دولة فلسطينية في الضفة.

كما أن الاستبيان الذي نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في 16--2 2021 استناداً إلى أجوبة (521) خبيراً في منطقتنا، والذي أظهر أن 52 في المائة منهم لا يرون قيام الدولة الفلسطينية ممكناً، في السنوات العشر المقبلة على الأقل، وأن (6) منهم فقط يرونه محتملاً في العقد المقبل (انظر ابراهيم علوش، إحياء عظام «حل الدولتين» وهي رميم، الجزيرة نت، 27 كانون ثاني 2024).

كما يجب التذكير هنا بما جاء في كتاب استقالة مدير مكتب مفوضي حقوق الانسان في الأمم المتحدة « كريغ مخيبر «في 31-10 – 2023، احتجاجاًر على تعاطي الهيئات الأممية مع الوضع في قطاع غزة، والتي شدد فيها «على ضرورة تحمل المنظمة لمسؤولياتها حيال الإبادة الجماعية التي تنفذها (إسرائيل) في قطاع غزة»، وفي هذا الكتاب حذر مخيبر من حل الدولتين الوهمي، ومن الرباعية الدولية العاجزة والمتواطئة ومن إخضاع القانون الدولي لإملاءات النفعية السياسية المفتر ، وأن المواقف يجب أن تستند بشكل غير اعتذاري إلى حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي».

وأخيراً: وباختصار شديد يتوجب على الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية، الحذر من «فخ الدولة» الذي يستهدف المصادرة على الانتصار التاريخي الذي حققته المقاومة في (7) أكتوبر 2023، وراكمت عليه على مدى أكثر من أربعة شهور بانتصارات متتالية أذلت خلالها العسكرية الصهيونية، ومرغت أنفها، وضربت في الصميم نظرية الأمن الصهيونية، وطرحت سؤال الوجود للكيان الصهيوني بعد ضرب دوره الوظيفي في الصميم.

وفي التقدير الموضوعي يتوجب على فصائل المقاومة، أن تبادر إلى إفشال خطط الإدارة الأمريكية وأطراف من النظام العربي الرسمي لمرحلة ما بعد وقف الحرب، وأن تراكم على ما أنجز في معركة السابع من أكتوبر، وفي مواجهة الحرب العدوانية الصهيونية البرية، باتجاه استمرار الكفاح لتحقيق الهدف الاستراتيجي ممثلاً بتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، بحيث تقام الدولة الفلسطينية على الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

الحسم الفلسطيني

في مواجهة خطة "الحسم" الصهيونية

◄ عمر مراد

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مسؤول قيادة الخارج

بلغ الصراع في فلسطين ذروته بكل الأبعاد والمعاني السياسية والعقائدية والتاريخية والقومية، وما أدل على ذلك سوى السياق التصاعدي لتطور الأحداث والمعارك والحروب وطبيعتها الوجودية وانكشاف الأهداف الصهيونية الإجلائية والإحلالية والاستئصالية.

إن حجم العدوان على قطاع غزة ومشهد المجازر والجرائم والتدمير الممنهج بحق أبناء الشعب الفلسطيني وكل مقومات حياتهم هناك، ما هو إلا تجسيد لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بهدف اقتلاعهم وطردهم وتهجيرهم من أرضهم.

أدرك العدو أن عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) بأنها ليست مجرد عملية فدائية من العيار الثقيل فقط، بقدر ما هي إنذار خطير لما يتهدد وجود الكيان الصهيوني ومستقبله.

جاءت هذه العملية في أوج تحليلات قادة العدو وخبرائه لحجم القلق الوجودي الذي يلاحقهم ويطاردهم لدرجة بات هاجسا يعانون منه، وفي سياق البحث عن حلول جذرية لأزمتهم هذه، عادوا لتبني أو استعادة أحد مشاريعهم التصفوية القديمة الجديدة كعملية إستباقية وتصفوية، عبر عنها وزير المالية الصهيوني سموترتش بخطة "الحسم" القائمة على ضم الأراضي وطرد الفلسطينيين منها، ولو تطلب ذلك قتلهم أو إبادتهم على قاعدة "الغاية تبرر الوسيلة"، وهكذا تضاعفت الهجمات والاقتحامات والتوغلات وأعمال القتل والاعتقال واستباحة البيوت والأحياء والمساجد والمشافي والمؤسسات العامة والخاصة في مختلف المدن والقرى والمخيمات، وكذلك التعدي على خصوصيات الناس الحياتية والشخصية، وترافق ذلك مع هجمات متكررة ومشاريع متعددة لتهويد القدس وتغيير معالمها التاريخية الحضارية والديمغرافية والدينية، وأيضا مصادرة المزيد من الأراضي وتسريع بناء المستوطنات في الضفة الغربية وتوسيع ما هو قائم منها، وقوننة تلك الغير شرعية والغير مرخصة وفقا لاعتراضات سابقة قانونية وقضائية.

وفي المقابل بلغ تعداد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2023 (7.25مليون) سبعة ملايين ومئتين وخمسين ألفاً، وبهذه النتيجة يكون عددهم قد فاق عدد اليهود المستجلبين إليها والذي بلغ عددهم سبعة ملايين ومئة ألف، ضمنهم مئات الآلاف من مزدوجي الجنسية. هذا بالنسبة للكيان الصهيوني بحد ذاته خطر وجودي جدي يجعلهم يفكرون دائماً ومنذ عشرات السنين بكيفية إزالته عبر مؤامرات ومشاريع سياسية وتصفوية سرية وعلنية لا تنتهي، بدءاً بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الخارج ورفض ومنع عودتهم مروراً بمحاولات وخطط وبرامج لا حد لها لأسرلة الفلسطينيين الذين تبقوا في الأراضي المحتلة عام 1948، وبممارسة كل أشكال الاضطهاد القومي ضدهم عبر سياسة التمييز العنصري بهدف إخضاعهم أو دفعهم للهجرة إلى الخارج وما "قانون القومية" الذي يعتبر الكيان الصهيوني "دولة يهودية" لكل يهود العالم إلا في هذا السياق.

استمراراً لاستراتيجية استهداف الفلسطينيين في القدس والضفة وقطاع غزة، شرع العدو بتنفيذ مخططات تهجيرهم إلى الأردن ومصر، عبر عمليات التنكيل والقتل والاعتقال والحصار، وخنقهم اقتصادياً وتيئيسهم واذلالهم. إذا الصهاينة عازمون ومصممون على تحقيق أهدافهم ولو تطلب ذلك عدة حروب إبادة.

يشعر الصهاينة بقدر ما هي أعداد الفلسطينيين مخيفة ومرعبة لهم وتهدد مستقبلهم، إلا أن ذلك ومع تنامي حركة المقاومة في فلسطين والمنطقة يجعل الأمر أكثر خطورة، ويستوجب خطوات عملية وسريعة لاجتثاثهم واقتلاعهم وطردهم من أرضهم، فكانت خطة "الحسم"، وما أن بدأ العدوان الأخير على قطاع غزة إلا وكان مشروع التهجير لأبنائه من أولى الأهداف الصهيونية وبموافقة أمريكية.

هذا هو السر وهذه هي العقيدة التي تقف وراء رفض إقامة أي كيان فلسطيني يتمتع بأي نوع من أنواع السيادة أو الاستقلال، ورفض إقامة "الدولة الفلسطينية"، ورفض حتى مشروع "حل الدولتين"، ورفض فكرة "الاستفتاء" على تحديد مستقبل فلسطين، أو حتى فكرة "الدولة الواحدة" "ثنائية القومية"، بغض النظر عن وجهة نظر الشعب الفلسطيني أو أي من فصائله وقواه الوطنية من هذه الأطروحات سواء كانت تتوافق مع حقوقه التاريخية والوطنية أو مع قرارات الشرعية الدولية أم لا.

المهم بالنسبة للكيان الصهيوني التخلص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين وإخضاع القليل مما سيتبقى منهم للإدارة المدنية والسيطرة الأمنية الصهيونية.

إذاً الأهداف الصهيونية في غاية الوضوح، وتنال تأييد ودعم أمريكا والغرب الامبريالي والمتواطئين من الرجعيين العرب.

فماذا تبقى للفلسطينيين من خيارات؟؟

هذا سؤال برسم القيادة الرسمية الفلسطينية وقادة فصائل الثورة الفلسطينية،

وبرسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أولاً وقبل كل شيء وبغض النظر عن واقعها الحرج والمرتبك اليوم.

لقد قال الشعب الفلسطيني كلمته بأنه ثابت وصامد في أرضه، وأكد اللاجئون الفلسطينيون تمسكهم بحقهم بالعودة إلى وطنهم وأرضهم وكل مدنهم وقراهم وديارهم التي طردوا وهجروا منها قسراً رافضين بذلك مشاريع التوطين أو الوطن البديل. لقد اختارت الكثير من الفصائل الفلسطينية طريق المقاومة بكل أشكالها المسلحة والشعبية كخيار استراتيجي لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب المتمثلة بالتحرير والعودة. وها هي تقاتل وتقاوم وتصمد وتتحدى وتتنامى قوتها وقدراتها يوماً بعد يوم وتزعزع أركان العدو وتخلخل كيانه العنصري والفاشي.

وما نشهده اليوم في قطاع غزة والضفة والقدس وعلى الحدود في لبنان وسورية وما تشكله المقاومة في اليمن والعراق ولبنان من مشاركة وإسناد ودعم، ما هو إلا انطلاقة جديدة للمشروع الوطني الفلسطيني وتأكيد للثوابت الاستراتيجية والحق المطلق في فلسطين كل فلسطين.

مثل العدو الصهيوني سابقاً- وربما لازال بحدود معينة- الركيزة الاستراتيجية الحصينة لقوى الغرب الإمبريالي وخادما لمصالحها عبر دوره الوظيفي في المنطقة، لكنه بات اليوم بحالة من الوهن والضعف والتفكك، وبحاجة إلى دعم إسناد وحماية ولمن يدفع الخطر عنه.

أمام هذا المشهد ما يحتاج له الشعب الفلسطيني اليوم هو التحديد الواضح لموقف وموقع وخيار منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الصراع الذي بلغ ذروته، وهنا لم يعد ينفع التردد أو المواقف الوسط أو تلك وجهات النظر الصفراء أو الرمادية، انتهى الأمر، وكفى، ولا داعي للأوهام والرهانات مجددا على دور ما للمجتمع الدولي لحل القضية الفلسطينية، هناك أكثر من ألف قرار للشرعية الدولية بخصوص فلسطين والصراع العربي الصهيوني، لم يطبق أو ينفذ أي واحد منها، سبق وطرحت عشرات المبادرات السياسية منذ ما بعد حرب تشرين 1973 وحتى إتفاقية أوسلو وثم "خارطة الطريق" و"مبادرة السلام العربية" وغيرها وبالرغم من تنكرها للحقوق الفلسطينية التاريخية وانتقاصها للحقوق الوطنية التي وردت في البرنامج السياسي للمنظمة إلا أن العدو كان لها بالمرصاد ورفضها وتصدى لها متنكراً لأي حق من الحقوق الفلسطينية. إذاً هل تقلع منظمة التحرير عن رهاناتها وخياراتها بالتسوية السياسية مع العدو؟؟

وهل قيادة المنظمة مستعدة للتضحية ودفع كلفة العدول عن هذه الخيارات؟؟

يباد الشعب الفلسطيني ويذبح كل يوم ليس في قطاع غزة فقط بل وفي الضفة وعلى بعد أمتار من مقرات الرئاسة والمنظمة والسلطة رغم كل الاتفاقات وكل أشكال وحجم التعاون والتنسيق مع العدو.

هذا يفرض على هذه القيادة حسم الخيار والموقف أولاً فهو الذي يشكل المدخل الحقيقي للوحدة الوطنية الفلسطينية والأمر لا يتطلب الكثير من التضحية إلا ببعض المصالح والامتيازات وهي لا تساوي شيء أمام تضحيات الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من جرائم ومجازر وإبادة. ومن لازال يراهن على أمريكا فهو كمن "يستجير من الرمضاء بالنار".

إذاً اختار قادة الكيان الصهيوني خطة " الحسم" كاستراتيجية استباقية للدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم اللقيط، فما هي خطة الحسم الاستراتيجية الفلسطينية؟ وبنفس الوقت ما هي المهام الراهنة التي يتوجب التصدي لها فلسطينياً؟ استنادا لصمود وثبات الشعب والمقاومة والبناء على تحركات الشعوب العربية وشعوب العالم وتأييد الكثير من الدول التي تقف إلى جانب نضال شعبنا وحقوقه، وخاصة تلك التي تقدم الدعم بكل أشكاله لنصرة الشعب والقضية والمقاومة الفلسطينية، يجب إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطينية وحسم الخيار وبلورة خطة وبرنامج كفاحي مقاوم.

إن الجهود التي بذلتها وتبذلها الفصائل الفلسطينية عبر اجتماعات متعددة في بيروت أو دمشق وعبر وسائل الاتصال تهدف إلى توحيد كل الجهود والطاقات لمواجهة تحديات هذه المرحلة وأخطارها، والإسراع في تشكيل قيادة طوارئ أو قيادة وطنية موحدة بحيث تشمل الكل الوطني بما فيها حركة فتح والمستوى الرسمي الفلسطيني على قاعدة رؤية وطنية موحدة مستمدة من اتفاقات وطنية سابقة، ومن متطلبات المرحلة الراهنة، وما تفرضه من مهام عاجلة في سياق إدارة المعركة ببعديها السياسي والميداني، ومن أولى هذه المهام ؛ وقف العدوان على غزة وكذلك وقف الاقتحامات في الضفة والقدس، وانسحاب الجيش الصهيوني من قطاع غزة وتحرير الأسرى الفلسطينيين عبر عملية تبادل شاملة على قاعدة "الكل مقابل الكل" والتصدي لأي شكل من أشكال الوصاية على قطاع غزة باعتبار مستقبل القطاع شأن فلسطيني داخلي يقرر به الفلسطينيون فقط ولا أحد غيرهم.

إن طبيعة التعاطي ومدى جدية قيادة المنظمة وحركة فتح مع هذه الجهود يحدد مدى أهمية الدعوة لاجتماع وطني موسع ومقرر، أما دون ذلك سيبقى الوضع الفلسطيني الداخلي على حاله من التعقيد والإرباك ولا يرقى لمستوى ما يعانيه الشعب ولا لحجم التضحيات التي يقدمها في سبيل وطنه وكرامته ومستقبله.

لقد مر ما يقارب المئة وأربعون يوما على العدوان الصهيوني وقد يستمر لأسابيع وأشهر، فهو ليس مجرد عملا انتقاميا أو محاولة لاسترداد الثقة بقدر ما هو استحضار لمخططات متكاملة لتصفية القضية الفلسطينية وإبادة وتهجير الفلسطينيين من أرضهم.

لقد قاربت أعداد الضحايا المئة ألفاً من الشهداء والجرحى والمفقودين، وتم تدمير أكثر من 70% من قطاع غزة شملت كل مقومات الحياة، وتضاعفت أعداد الأسرى والمعتقلين ثلاث مرات عما كانت عليه قبل العدوان وخاصة في الضفة والقدس وغزة وهم يتعرضون لأسوأ أنواع التعذيب والتنكيل والتجويع والبرد والإذلال.

الوقت من دم ودموع وعذاب، رغم كل مشاهد الثبات والصمود، فهل تستجيب القيادات الفلسطينية لسؤال التحدي؟؟ "نكون أو لا نكون".

«طوفان الأقصى» وأزمة مصر الاقتصادية

◄ أحمد بهاء الدين شعبان

أمين عام الحزب الاشتراكي المصري

برحيل الرئيس «جمال عبد الناصر»، وتولي نائبه «أنور السادات» مقاليد الحُكم، شهدت السياستان: الداخلية والخارجية المصرية تحولات جذريّة، ما زالت آثارها وتوجُّهاتها الأساسية هي المُسيطرة والفاعلة حتى الآن.

وجوهر هذه التحولات الانقلاب على الاجراءات الاجتماعية التي سادت الحقبة الناصرية تحت مُسمّى «الاشتراكية العربية، والمُنحازة ـ في عمومياتها ـ للفقراء ومحدودي الدخل، من الفلّاحين والعُمَّال وصغار المُستخدمين ومن أُطلق عليهم «الرأسمالية الوطنية» والمُثقفين وعناصر الجيش، والمُمَثَّلين فيما وُصف بـ «تحالف قوى الشعب العامل»، والانتقال من وضع هيمنة الدولة على المفاتيح الأساسية للاقتصاد، في ظل توجُّهات اقتصادية عامة لبناء اقتصاد (وطني) مُستقلٌ نسبياً، يسعى إلى الاعتماد على الذات في تلبية أغلب حاجات المجتمع الأساسية، إلى انتهاج سياسة «الانفتاح الاقتصادي»، التى عنت إطلاق اليد لجماعات المصالح والأهل والتجمُّعات الاقتصادية التابعة أو «رأسمالية المحاسيب»، مُكَوِّناً ماوصفه الكاتب الراحل «أحمد بهاء الدين»، بـ «انفتاح السداح مداح»، حيث انتشر التطاول على الثروة الوطنية بلا حسيب، وعَمَّ التسابق على نهب مقومات الدولة دون رقيب، وأصبح الفساد الظاهرة المُعَمَّمة في كل قطاعات الدولة، وفُتحت الأبواب أمام رأس المال العربي (الخليجي في المقام الأول)، والأجنبي (الغربي والأمريكي والإسرائيلي)، وتم تقليص الدعوة لبناء اقتصاد غير تابع، يسعى إلى كفالة احتياجات الشعب الأساسية دون الاعتماد على الخارج، كلما تيسر هذا الأمر.

ويُمكن القول بغير تجاوز إن الخطوط الرئيسة لسياسات «أنور السادات» الداخلية والخارجية، ظلّت مُستمرة، وإن بوتيرةٍ أهدأ، على امتداد مرحلة الرئيس الأسبق» محمد حُسني مُبارك»، الذي تولّى الحُكم بعد اغتيال «السادات» على يد القوى المُتطرفة، التي أطلق لها؛ لمُعاونة نظامه على التصدّي للشيوعيين والناصريين في الجامعات والمُجتمع.

وقد شهد النصف الأخير من عهد «مُبارك» ركوداً ظاهراً، وأزمات مُتصاعدة جرّاء الاستمرار في نهج «الانفتاح الاقتصادي»، الذي شابه الفساد «حتى الرُكَبْ»، كما عبَّر أحد كبار مُعاونيه، «زكريا عزمي»، وتسارعت وتيرة التخلُّص من مئات من مصانع «القطاع العام» التي بُني أكثرها بمساعدة تقنية سوفيتية، والتحلُّل من القوانين والإجراءات المُنصفة للعُمّال والفلاحين التي استُنَّت بعد تأميم المصانع وتقنين ملكية أراضي الإقطاعيين والباشوات السابقين.

وتفاقم الوضع مع اتضاح النيّة لتوريث السلطة إلى «جمال» نجل الرئيس «مُبارك»، وأدت هذه التوجهات إلي ازدياد مساحة الغضب الاجتماعي والسياسي، واتساع نطاق المُعارضة الشعبية، وخاصةً بعد تكوين «الحركة المصرية من أجل التغيير» ـ (كفاية)، و»الجمعية الوطنية من أجل التغيير»، وغيرهما، وتَعَدُّد التظاهرات والإضرابات والاعتصامات، العُمالية و»الفئوية» لإعلان تضرُّرها واستيائها مما يتم على الساحتين السياسية والاقتصادية، حتى انفجر الموقف في 25 يناير/كانون الثاني2011، في حِراكٍ جماهيري هائلٍ انتهى؛ بإعلان الرئيس «مُبارك» في 11 فبراير/شباط 2011 التنحِّي عن السُلطة، وتكليف «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» بإدارة شؤون البلاد، برئاسة المُشير «محمد حسين طنطاوي» القائد العام السابق للقوات المسلحة المصرية.

وقد دفع الضعف المؤسسي للحركة الشعبية، واختلال موازين القوي التنظيمية لصالح جماعة «الإخوان»، والضغوط الأمريكية والعربية (المُحافظة) المُعادية لفكرة «الثورة» و»التغيير»و»الديمقراطية الشعبية»، فضلاً عن مواقف الطبقات الاجتماعية المُهيمنة، وتدخُّلات «الدولة العميقة»، وغيرها من العوامل، إلى التعجيل بانتخابات صُمِّمت بحيث قادت إلى فوز «الجماعة» بالسلطة، ما أدى مُجَدَّداً إلى تَفَجُّر أشكال الاعتراض الشعبي واتساع مداه، إلى حد النزول الجماهيري المليوني يوم 30 يونيو/ حزيران 2013، وهو ما قاد إلى عودة القوات المُسلحة للقبض على أعنة السلطة، وتقدُّم الفريق أول «عبد الفتاح السيسي»، القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووزير الدفاع للترشُّح إلى موقع الرئيس في مارس/ أذار 2014، وفاز به، ثم فاز في الانتخابات الثانية (مارس/ آذار 2018) أيضاً.

الحرب في مواجهة الإرهاب:

بمجرد الإطاحة بحكم الإخوان تصاعدت وتيرة الأعمال الإرهابية ضد الدولة والشعب، بدفع من «الجماعة» وامتداداتها التخريبية، انطلاقاً من سيناء، وخاضت مصر معارك ضارية ضد الجماعات الإرهابية حتى تم ـ بتضحيات وجهد جهيد ـ السيطرة على الوضع.

وعلى المستوى الاقتصادي انفردت قمة النظام بكل القرارات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية، دون اعتماد على المؤسسات المدنية المعنية (وزارات ـ هيئات مُتخصصة ـ مراكز علمية، خبراء .. إلخ)، كما كان يحدث بدرجات مُتفاونة في فترات حُكم الرؤساء السابقين، وقد أوضح رئيس الدولة «منهجه» في هذا السياق؛ الذي اعتبر أن استشارة الخبراء، وإجراء «دراسات الجدوى» اللازمة لمشروعات ذكر هو أنها تكلَّفت ما بين 400 إلى 500 مليار دولار، كان سيترتب عليها تعطيل العمل وتُبديد من 75 ـ 80% مما أُنجز: «في تقديري واحنا في مصر.. لو دراسات الجدوى مشينا بينها وخليتها العامل الحاسم في حل المسائل.. كُنا حققنا ما بين 20 إلى 25% مما تحقق»!(1)

تراجع المسئولية الاجتماعية للدولة ومؤسساتها:

وقد جُمعت تكاليف هذه الاستثمارات الهائلة بفرض سياسات التقشُّف الشديد على شتّى أشكال الإنفاق الاجتماعي، وعبر إجراءات «الجباية»، ورفع أسعار كل السلع الضرورية، كخدمات الكهرباء والمياه والغاز والوقود والأدوية وما شابه، وبيع كل ما يُمكن بيعه من المُمتلكات العامة، لبناء مُدن فارهة جديدة، وإنشاء وسائل مواصلات مُميزة لها كـ (المونوريل، والقطار السريع، والمطارات الخاصة، والطرق والكباري الواسعة ...)، المُفرطة الكُلفة، المحدودة العائد؛ لخدمة مستوطنيها المعدودين وحدهم، وهي مُدن بُنيت على مقاس أثرياء النفط والخليج والنُخبة المصرية الباذخة الثراء، التي لا تتجاوز 5% من تعداد المواطنين المصريين على أكبر تقدير، وجاء الإفراط في هذا المسار مواكباً للتقتير الشديد على التعليم والبحث العلمي والصحة والدور الاجتماعي للدولة وغيرها من الضرورات!

قروض وقيود:

واقتضى إنفاذ هذه السياسات إحكام سياسة «القبضة الأمنية» للسيطرة على المجال العام، مع الإفراط في الاعتماد على الاقتراض من الخارج، والقبول بشروط «صندوق النقد الدولي» المُجحفة، وعلى رأسها التخفيض الإجباري لقيمة العُملة المصرية (الجنيه) مُقابل الدولار الأمريكي (الذي كان يساوي نحو سبعة جنيهات عام تولي الرئيس السيسي، 2014، ارتفع إلى 19 جنيهاً عام 2022، قبل أن تتدهور قيمته بشدة في العام الماضي (2023)، لكي يتجاوز، مُتذبذاً، مع أوائل عام 2024، حاجز الستين جنيهاً.(2)

«نُعَوِّم أو لا نُعَوِّم ؟»!

أي أن قيمة العملة المصرية ـ وبالتالي دخول المصريين ـ انخفضت إلى ما يقرب من ثُلث قيمتها خلال الأعوام الثمانية الأولى من ولايته، ويدفع المُقترضون، والمُغرضون، وفي مُقدمتهم «صندوق النقد الدولي»، إلى إجراء «تعويم» جديد للعُملة المصرية، يُحذر الخبراء الوطنيون من نتائجه الكارثية على الوضع الاقتصادي بالغ الحرج، ذلك أن «التعويم»، كما كتب د. «جوده عبد الخالق»، أستاذ الاقتصاد اليساري، والوزيرالسابق: «سيُغرق اقتصادنا، وسيهُز بعنف الاستقرار الاقتصادي،... والسؤال الذي يتردَّد على لسان كل المصريين وغيرهم: «نُعَوِّم أو لا نُعَوِّم؟»... «التعويم» ليس هو الحل. فالخلل في قيمة الجنيه هو مجرد عَرَض؛ أمّا المَرَض فيكمن في إدارة الاقتصاد. فإذا عَوَّمنا الجنيه دون تصحيح الخلل في إدارة الاقتصاد، سيغطس الجنيه ويتدهور الاقتصاد. وإذا كان «صندوق النقد» يقول لنا: «عَوِّمُوا تَصِحُّوا، فإنى أقول: إن عَوَّمْنا سنغرق!»(3).

وأيضاً فقد تم تقليص الدعم الفعلي للطبقات الفقيرة، وتخفيض حجم العمالة وموظفي الحكومة، والتخلُّص مما تبقّى من شركات القطاع العام، .. وغيرها من الإجراءات، لقاء الموافقة على إقرار القروض التي يحتاجها النظام لمُعادلة الموازنة المُختلّة، ما أدى إلى انزلاق مصر إلى مُستنقع الديون، وبعد أن كان حجم الدين الخارجي لا يتجاوز 41.3 مليار دولار في النصف الثاني لعام 2014، وقت بداية الولاية الأولى للرئيس «السيسي» تضاعفت قيمته نحو أربعة أضعاف. (4) إلى أن وصل إلى 157.8 مليار دولار في نهاية الربع الأول من مارس 2022(5).

أمّا الدين الداخلي فقد بلغ خلال عام 2021 ما قدره خمسة تريليون وخمسمائة مليار، وتتوقع بيانات الموازنة أن يصل الدين العام الإجمالي إلى 85% من الناتج المحلي الإجمالي، أي إلى 7814 مليار جنيه». (6) وهذه القيمة مُرشّحة للزيادة الملحوظة إذا وافق الصندوق على القرض الجديد الذي يطلبه النظام، حيث يُرجّح الخبراء أن تتراوح قيمة القرض بين 5 إلى 20 مليار دولار، ويساهم في سد الفجوة التمويلية لمصر من النقد الأجنبي، ويقول «رئيس لجنة الخطة «بمجلس النواب، «فخري الفقي»: «إن مصر تواجه تحدياً في انخفاض مخزون الاحتياطي النقدي، مُوضحاً حاجتها إلى 35 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022، لتعويض خروج استثمارات أجنبية من البلاد بلغت قيمتها 20 مليار دولار، (المال الساخن)، وسداد التزاماتها الدولية بقيمة 15 مليار دولار أخرى»(7).

معضلة الديون وتأثيراتها الهيكلية

وبحسب تقديرات «البنك المركزي المصري» فإن إجمالي الدين الخارجي المُستحق على مصر، بلغ بنهاية مارس آذار 2023، ما قيمته 165.3 مليار دولار، بزيادة قدرها 9.6 مليار دولار، عن قيمته بنهاية يونيو/حُزيران 2022، والمعضلة الأساسية تتمثل في أن قيمة الديون، (أقساط وفوائد)، المُستحقة السداد في عام 2024 تبلغ 29.229 مليار دولار، تنخفض في عام 2025 إلى 19.434 مليار دولار، لتعاود الارتفاع عام 2026 لكي تصل إلى 22.94 مليار دولار (RT ـ 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023)، وهو قدر من الأموال ليس بمقدور النظام، في أوضاعه الراهنة توفيرة، ولم يكن أمام الحُكم إلّا أن يعرض ملكية أصول الدولة التاريخية: مصانع مُنتجة رابحة، شركات تأمين، بنوك كُبرى، موانئ، مطارات، فنادق تاريخية ... إلخ، للبيع والتنازل عنها بأبخس الأثمان!

ومع الانخفاض المُستمر، والمُتوقّع لقيمة الجنيه المصري، تدهورت مستويات المعيشة، بشدّة، لقطاعات أوسع من المجتمع، وتزايدت أعداد المُنحدرين إلى وضعية الفاقة والعوز، حتى وصلت في آخر تقرير رسمي صدر عام 2020 إلى ما يقرب من ثُلث المجتمع المصري أصبحوا تحت حد الفقر، ومن المؤكد أن العدد تضاعف بعد ذلك حتى ضرب في الصميم «الطبقة الوسطي» والطبقات الكادحة والشعبية محدودة الدخل، وهم يشكلون الأغلبية العُظمى في المجتمع، وبما يُهدد السلم الاجتماعي واستقرار النظام تهديداً ظاهراً.

ويرجع ذلك التدهور ـ بشكلٍ ثانوي ـ إلى انعكاسات جائحة «كورونا» ونتائج الحرب الروسية ـ الأوكرانية، أمّا السبب الرئيس فيعود أساساً إلى اختلال بنيوي في صميم توجُّهات الاقتصاد المصري، والطبقات الأقلويّة التي يخدمها، منذ انتهاج سياسات «الانفتاح»، وبصورة خاصة في عهد الرئيس الحالي، حيث تم التخلّي عن كل مُقومات الاقتصاد الإنتاجي في مُستوييه الأساسيين: الزراعة والصناعة، والاعتماد كُليةً على الاستيراد من الخارج، فبينما بلغت صادرات مصر السلعية عام 2023 ما قيمته 35.6 مليار دولار، استوردت مصر، خلال عام 2022، بما قيمته 94 مليار دولار وتراجع الاستيراد في عام 2023، بسبب الأزمة الاقتصادية الطاحنة، إلى 78 مليار (8)، أي أن مصر تستورد ـ حتى في ظل وضعها الاقتصادي المُتردي الراهن ـ بما يُماثل ضعف إجمالي ما يتم تصديره!

اقتصاد رعوي هش!

ونتيجةً للتبديد المُمنهج للقدرات الإنتاجية المصرية، بالبيع البخس، والذي استحوذ على جانب كبير منها الرأسمال الخليجي؛ الإماراتي والسعودي، تَكَرَّس اعتماد الاقتصاد المصري، وبالذات في جلب «العُملة الصعبة»، على ثلاثة مصادر ريعية، هشّة:

أولها: «السياحة» السريعة العطب والشديدة التأثر بأية اضطرابات مهما صَغُرَت، وثانيها: «تحويلات العاملين في الخارج»، وقد تَكَفَّل تصريح غير موفق لرئيس حزب «الوفد»؛ والمُرَشَّح في انتخابات الرئاسة الأخيرة: «عبد السند يمامة»، يقترح فيه إصدار قانون يقضي بإلزام المصريين فى الخارج بتحويل 20% من دخلهم الشهري لمصر بالدولار، وتُرد إلى أسرهم بالجنيه المصري (أي بأقل من نصف القيمة في السوق الحر خارج البنوك)، على أن يُطبَّق هذا القرار»على أصغر عامل فى الخارج حتى «محمد صلاح»، نجم منتخب مصر ولاعب نادي ليفربول الإنجليزي»! بإحداث انخفاض كارثي في تحويلات المصريين العاملين بالخارج عن طريق البنوك خشيةً من مصادرة أموالهم! وثالثها: قناة السويس المصرية، التي تُعَدُّ المسار الرئيسي لحركة الملاحة البحرية العالمية، والتي تمتلك موقعاً استراتيجياً فريداً على البحرين الأحمر والمتوسط، وهي الممر الأساسي لـ «مبادرة الحزام والطريق»، ولا يوجد بديل أفضل وأسرع منها يُمكن اللجوء إليه.

التضرُّر الواقع على مرفق «قناة السويس»

وقد تزايد العائد من قناة السويس؛ بصورة مُنتظمة، طوال السنوات السابقة بسبب انتعاش حركة التجارة العالمية، والتحسينات التي أُدخلت عليها، حتى بلغ دخلها في العام الماضي 9.4 مليارات دولار، مقارنة بـ 7 مليارات دولار في العام الأسبق»، فقد مرَّ عبرها 20 ألف سفينة في عام 2021، و23 ألف سفينة عام 2022 ، فيما عبرت 26 ألف سفينة عام 2023، وبلغت الحمولات التي عبرت قناة السويس مليار و200 مليون طن في عام 2021، زادت إلى 2 مليار و400 مليون طن في عام 2022، ثم انخفضت في عام 2023 إلى مليار و560 مليون طن، بفعل العدوان الصهيوني الغاشم على غزة، والمُستمر طوال الأشهر الماضية، وقد أدى هذا الوضع إلى خسارة تقترب من 50 بالمائة من الدخل، الذي توقّع رئيس هيئة قناة السويس، الفريق «أسامة ربيع» أنها ستُحققه عام 2023. (9)

أزمة هيكلية زادها «الطوفان» عُمقاً!

ومما تقدَّم نستطيع أن نصل إلى استنتاج مُحَدَّد: لم تكن أزمة الاقتصاد المصري ناجمة عن «طوفان الأقصى»، فهي، كما أشرنا، أزمة هيكلية عميقة بسبب إهدارها القُدرات الكبيرة الإنتاجية، في مجالي الزراعة والصناعة، المُتوافرة لهذه الدولة العربية الكبيرة، وإن تأثرت بانخفاض عدد السائحين المُتوقَّع بفعل اشتعال القتال في المنطقة، وكذلك بتحويل قطاع من السفن مسيرتها من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح، بعد تدخُّلات الحوثيين في اليمن لاعتراض السفن المُتجهة للعدو الصهيوني، وكذلك بسبب اللجوء للممر البري الذي تُنقل عبره حمولات السفن إلى الكيان الصهيوني، عبر الإمارات ثم السعودية فالأردن.

المصادر:

https://www.elwatannews.com/news/details/3854358 (1)

(2) «بي بي سي» نيوز عربي، القاهرة، 3 أغسطس/آب 2022.

(3) جريدة الأهالي، القاهرة، 14 فبراير/ شباط 2024.

(4) د. محمد حسن خليل، قراءة في الموازنة العامة لمصر، دراسة غير منشورة.

https://www.elwatannews.com/news/details/3854358(5)

egypt-/18/07/business/article/2022(imf-new-programme(6

https://www.google.com/searc(7)81%D8%AE%D8%B1%%h?q=%D98%84%D9%8A+%D8%A7%D9%D91%D

(8) جريدة «الشروق»، مصر، 2 يناير/ كانون الثاني 2024.

(9) جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، 16 أكتوبر/ تشرين الأول، 2023.

التطبيع العربي الرسمي والتغلغل الصهيوني في افريقيا

◄ معاد الجحري

عضو اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي. المغرب

قررت مفوضية الاتحاد الافريقي برئاسة الإثيوبي موسى فقي محمد، في أغسطس من سنة 2021، الموافقة على منح الكيان الصهيوني صفة مراقب وهي صفة تمكنه من الحضور والمشاركة في أشغال المنظمة دون الحق في التصويت. وقتها كان الكيان الصهيوني قد اخترق إفريقيا بشكل شبه تام بحيث نجح في ربط علاقات ديبلوماسية واتفاقيات رسمية مع 46 دولة من أصل 55 دولة إفريقية.

هذا مع العلم، أن 6 دول إفريقية فقط وعلى رأسها جمهورية جنوب إفريقيا في عهد نظام الأبارتهايد البغيض إضافة إلى سوازيلاند واللوستو وملاوي واللوسوتو وموريشيوس كانت لها علاقات دبلوماسية معه بُعَيدَ حرب أكتوبر سنة 1973. غير أن فرحة الصهاينة لم تدم طويلا إذ تم طرد ممثلة الكيان من قاعة اجتماع الدورة 36 للاتحاد المنعقدة في فبراير 2022 وتم إلغاء منحه صفة مراقب وذلك بضغط من عدد من الدول الافريقية وعلى رأسها الجزائر وجنوب إفريقيا ليس فقط لأسباب مسطرية تعود لعدم احترام النظام الداخلي للاتحاد، بل بسبب التعاطي الصهيوني مع القضية الفلسطينية. أما النظام المغربي، على لسان وزير الخارجية ناصر بوريطة، فقد كان له موقف ورأي مغاير لكونه كان يعيش عنفوان التطبيع مع هذا الكيان المجرم الذي لا يقنط ولا يمل فعاود الكرة هذه السنة حيث حل وفد عنه للمشاركة في أشغال الجلسة الافتتاحية لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد بأثيوبيا يوم 14 فبراير 2024 قصد عقد لقاءات سياسية بالمناسبة لإقناع الحضور بحرب الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني ولغزة بشكل خاص وتجديد طلب انضمامه للاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، لكن تم منعه مرة أخرى من المشاركة.

لقد تم عزل «إسرائيل» في القارة الإفريقية بفضل حركة التحرر الوطني والحركة الاشتراكية والعمالية

وحركة عدم الانحياز ودور الثورة الكوبية في القارة خاصة في جنوبها والنضال المرير لشعب جنوب إفريقيا العظيم واشعاعه على الصعيد العالمي والإفريقي بشكل خاص ضد نظام الأبارتهايد البغيض الذي وجد في الكيان الصهيوني العنصري أحد أوثق حلفائه. وقد أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية التي تم حلها وتأسيس الاتحاد الإفريقي بديلا لها في يوليوز 2002، قراراً يعتبر أن «النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زمبابوي وجنوب افريقيا ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كيانا كلياً، ولها هيكل عنصري واحد وترتبط ارتباطا عضويا في سياستها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته» وكان هذا في أغسطس 1975.

ولا ننسى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري الصادر في نوفمبر 1975 في عهد كورت فالدهايم الذي عانى الأمرين من تهجمات «إسرائيل» والإدارة الأمريكية. وقد يكون من المفيد الإشارة هنا الى الدول الإفريقية التي صوتت ضده وهي كل من إفريقيا الوسطى وساحل العاج وليبيريا والملاوي وسوازيلاند.

لكن الكيان الصهيوني سيقوم بهجوم مضاد واسع بعد التوقيع مع مصر على اتفاقية كامب ديفيد التي تعد ضربة سياسية كبرى للقضية الفلسطينية، وبفضل الدعم الإمبريالي الغربي وخاصة الدعم الأمريكي

والضغوط والوعود التي قدمت للبلدان الافريقية المعنية، تمكن من إعادة ربط العلاقات مع 30 دولة افريقية في 1991.

هذه السنة شكلت بداية مرحلة جديدة على الصعيد العالمي بانفراد الإمبريالية الأمريكية بقيادة العالم بسبب تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الاشتراكية شرقا وتراجع واضمحلال حركة التحرر الوطني جنوباً. في سياق هذه الهزيمة، المؤقتة طبعا، لشعوب المعمور وقواها الوطنية والتقدمية جاء مؤتمر مدريد للسلام وإلغاء الأمم المتحدة، في 16 ديسمبر 1991، لقرارها المذكور حول «اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» كشرط من طرف «إسرائيل» لانعقاد المؤتمر الذي تم في 30 أكتوبر 1991 دون نتائج تذكر لصالح القضية الفلسطينية. لينطلق مسلسل من الحوارات والمفاوضات السرية بين الاتجاه المتنفذ في منظمة التحرير الفلسطينية والعدو الصهيوني فولد اتفاق أوسلو المشؤوم سنة 1993 ومعه انطلق مسلسل غير مسبوق من التطبيع بين العدو والبلدان العربية بدءا بالسلطة الوطنية الفلسطينية وصل حد التنسيق الأمني مع العدو وملاحقة المقاومين مرورا بالأردن (اتفاقية وادي عربة سنة 1994) وتونس والمغرب في سبتمبر سنة 1994 الذي اضطر الى اغلاق مكتب الاتصال في 21 أكتوبر 2000 بضغط من الشعب المغربي على إثر اندلاع الانتفاضة الثانية، وصولاً الى الامارات والبحرين والسودان والمغرب في إطار ما يسمى باتفاقيات أبراهام. هذا دون الحديث عن البلدان التي تربطها معه اتفاقيات تعاون اقتصادي دون أن ترقى لعلاقات ديبلوماسية كاملة مثل قطر والدول التي تتعاون وتنسق معه في أكثر من مجال ولكن بشكل غير رسمي، سري أو علني وعلى رأسها العربية السعودية. كل هذا أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية على مسرح الأحداث وتراجع الاهتمام بها كقضية تحرر وطني سهل الطريق وفسح المجال أمام «إسرائيل» للمزيد من توسيع علاقاتها في القارة الإفريقية حتى وصل العدد المشار إليه أعلاه.

ومن علامات هذا التغلغل، مشاركة مجرم الحرب نتنياهو في قمة مجموعة دول إفريقيا الغربية (سيداو) في يونيو 2017 إضافة الى توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي حول الطاقة الشمسية مع هذه المجموعة بقيمة مليار دولار.

تشمل هذه العلاقات مجالات لا حصر لها وعلى رأسها الفلاحة والمياه والطاقة والاتصالات والصحة والتعليم والتربية والثقافة والسياحة والتجارة بما في ذلك تجارة الأسلحة والتقنيات المتطورة وصناعة الماس والتعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي والتدريب بمختلف أنواعه بما في ذلك التدريب العسكري...

وغالبا ما ترتبط هذه الأنشطة وخاصة الزراعية منها بتجارة الأسلحة كما حدث في أنغولا والسودان الجنوبي. ولا غرابة في ذلك لكون الزراعة في الكيان الصهيوني تطورت في ظل الاحتلال والاستيطان والسيطرة والضم بالحديد والنار لأراضي الشعب الفلسطيني. كما تؤدي إلى تقويض أسس العيش الأصلية وتكون في الكثير من الأحيان رهينة بالتمويل من الطرف الصهيوني على شكل قروض تضمنها الدول المعنية ببيع بعض مواردها الطبيعية بما في ذلك الأراضي.

وتشير الأرقام الى أن صادرات «إسرائيل» من الأسلحة نحو إفريقيا وصلت الى 6,5 مليار دولار سنة 2016.

لا شك أن «الكيان الصهيوني» هو المستفيد الأكبر من هذه العلاقات، فهو فضلاً عن المزايا الاقتصادية الكبرى التي يجنيها وفك العزلة التي كانت مضروبة عليه، يسعى إلى الاستفادة من أصوات البلدان الإفريقية في المحافل الدولية وخاصة في القضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية ومواجهة صوت فلسطين داخل الاتحاد الافريقي باعتبار دولة فلسطين عضو في هذا الاتحاد بصفة مراقب ومواجهة الدور الإيراني في القارة ومحاولة إيجاد موطئ قدم في باب المندب خصوصاً والبحر الأحمر عموماً من خلال التركيز على العلاقة مع اثيوبيا ومساندتها...

كما قام في عز حرب الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني ولسكان غزة بشكل خاص باتصالات حثيثة مع دول إفريقية من بينها ملاوي وكينيا وتانزانيا وأوغندا قصد الحصول على يد عاملة رخيصة يعوض بها عشرات الآلاف من الفلسطينيين، نساء ورجالا، الذين توقفوا عن العمل بسبب ظروف الحرب.

في المقابل لا تجني البلدان الإفريقية سوى الفتات فضلاً عن التضحية بسيادتها الوطنية المنقوصة أصلاً نظراً لتخلفها الاقتصادي مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتبر من الاقتصادات المتطورة.

كما رأينا، فهذا الواقع ليس قدرا منزلا، بل نتيجة تطور تاريخي للصراع على صعيد عالمي يحدد موازين القوى في كل مرحلة من المراحل. وفي ظل المخاض العسير لولادة عالم متعدد الأقطاب وبداية الامبريالية الأميركية في فقدان سيطرتها على العالم وتراجع الامبريالية الفرنسية مع الهزائم التي تلقتها في النيجر ومالي وبوركينا فاسو ووجود مقاومة متنامية، تستطيع شعوب إفريقيا وقواها التقدمية التي تختزن كنوزا وتجارب عظيمة في مقاومة الامبريالية والاستعمار والعنصرية، النجاح في مقاومة هذا التغلغل الخطير وطرد الكيان الصهيوني من أرضها.

وقد عملت هذه القوى على تنسيق مجهوداتها فيما يتعلق بدعم ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني في إطار شبكات على صعيد عدد من البلدان كل على حدة بل على صعيد القارة الافريقية ككل. في هذا الإطار تم تأسيس الشبكة الإفريقية للتضامن مع فلسطين في يونيو 2021 من طرف عدد من المنظمات الديمقراطية المناضلة، تستند إلى هذا الإرث النضالي الهائل وإلى الميثاق الإفريقي للشعوب وحقوق الإنسان الذي ينص في مقدمته على «القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والأبارتهايد والصهيونية «مؤكدة عزمها السير على النهج الذي خطه مانديلا لما اعتبر أن «حرية الشعوب الإفريقية ستظل ناقصة بدون حرية الشعب الفلسطيني».

مراجع مهمة لتعميق الاستفادة:

-1 أساليب ومراحل التغلغل الإسرائيلي في افريقيا. ذ. خريف عبد الوهاب. كلية الحقوق. جامعة البليدة

2- offensive diplomatique d'Israël en Afrique https://grain.org/article/6987

3- المزارع والأسلحة والديبلوماسية الزراعية الإسرائيلية. https://grain.org/article/6987

4- الموقع الالكتروني للشبكة الأفريقانية للتضامن مع فلسطين: papsn.net

اليمن.. المضيق مقابل غزة

◄ عادل عبده بشر
صحفي وكاتب سياسي ـ اليمن

معادلات جديدة فرضها اليمن في إطار التحامه بملحمة «طوفان الأقصى» التي نفذها أبطال «القسام» في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م، باقتحام أسطوري للمستوطنات الصهيونية في الأراضي المحتلة بمحيط قطاع غزة، وما نتج عنها من سقوط مريع لأسطورة « الجيش الذي لا يُقهر» على أيد مقاتلي المقاومة الفلسطينية في بضع ساعات، الأمر الذي دفع جيش الاحتلال إلى شن حرب إبادة جماعية لأبناء غزة وتدمير ممنهج للبنية التحتية في القطاع، كنوع من الانتقام لأكبر هزيمة في تأريخ دولته المارقة.

مساء العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م، أطلّ السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي، ليُعلن في خطاب المباركة لعملية طوفان الأقصى، جهوزية اليمن للمشاركة مع شعبنا الفلسطيني بالقصف الصاروخي وبالمُسيّرات وأي خيارات عسكرية أخرى، إذا تدخلت أمريكا بشكل مباشر في العدوان على فلسطين، مؤكداً استعداد الشعب اليمني لتفويج مئات الآلاف من المقاتلين للذهاب إلى الأراضي المحتلة وخوض معركة الجهاد المقدس ضد العدو الصهيوني.

وأشار السيد عبدالملك إلى وجود تنسيق تام مع محور الجهاد والمقاومة « لفعل ما نستطيع وكل ما يمكننا أن نفعله».

لم تمضِ سوى أيام قليلة حتى بدأت القوات المسلحة اليمنية تنفيذ عمليات قصف جوي بالصواريخ الباليستية والطائرات المُسيّرة إلى مواقع وأهداف للكيان الصهيوني في مدينة أُم الرشراش الفلسطينية « إيلات»، واستدعت تلك العمليات العسكرية تفعيل الجيش الصهيوني منظومة الدفاع الصاروخي الجوي « آرو» لإسقاط الباليستي اليمني خارج الغلاف الجوي للأرض، بحسب مزاعم الاحتلال، وهو ما وصفه الخبير الروسي « دميتري سوكلوف» في صحيفة « أرغومينتي إي فاكتي» بأنها « أول معركة فضائية بالتاريخ بين الحوثيين وإسرائيل».

لم تتوقف الصواريخ والمُسيّرات اليمنية عن زيارة « إيلات» عابرة نحو 1800 كيلومتر هي المسافة الفاصلة بين صنعاء وجنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يمل الكيان من مزاعم اعتراض «الأجسام الطائرة» القادمة من صوب البحر الأحمر ، وفيما حاول الكثير من المنضويين تحت المظلة الصهيونية، بنسختها العربية العميلة، التقليل من أهمية استهداف صنعاء لمدينة «إيلات» خرجت القيادة الثورية والقوات المسلحة اليمنية الثلاثاء 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023م، معلنة إدخال معادلة البحر الأحمر وباب المندب لردع الاحتلال وإجباره على إيقاف عدوانه على غزة والضفة الغربية.

وفي الـ19 من ذات الشهر أعلنت القوات المسلحة اليمنية أنها ستقوم باستهداف جميع السفن التي تحمل علم الكيان الصهيوني، والسفن التي تقوم بتشغيلها شركات إسرائيلية أو تعود ملكيتها لشركات إسرائيلية» وتكللت أول عملية في اليوم نفسه بالاستيلاء على سفينة « جالكسي ليدر» المملوكة لرجل أعمال صهيوني، في البحر الأحمر واقتيادها إلى ساحل مدينة الحُديدة، لتتوالى بعد ذلك عمليات الاستهداف للسفن الصهيونية، الأمر الذي أوقف حركة السفن الواردة إلى ميناء « إيلات» بنسبة 90%، خصوصا بعد توسيع القوات اليمنية بنك الأهداف ليشمل جميع السفن المتجهة إلى موانئ الاحتلال من أي جنسية كانت، مؤكدة استمرارها في حظر الملاحة في البحرين الأحمر والعربي وباب المندب للسفن الصهيونية أو تلك المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة، حتى يوقف العدو «الإسرائيلي» حربه الغاشمة على قطاع غزة ورفع حصاره عن القطاع.

نجحت القوات المسلحة اليمنية في إيقاف شبه كامل لميناء «إيلات» باعتراف مسؤولين في حكومة نتنياهو وخبراء اقتصاديين وعسكريين غربيين، فضاعفت صنعاء من الفاتورة الباهظة التي يتجرعها اقتصاد العدو الصهيوني منذ « السبت الأسود» صباح السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م، وارتفع صراخ بني صهيون، ليدفع بالإدارة الأمريكية إلى التحرك لمحاولة فك الحصار البحري عن ربيبتها « إسرائيل»، مشكلة مع «بريطانيا» حلفاً دولياً ضم إلى جانبهما ثمان دول أخرى هي « كندا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، النرويج، اسبانيا، البحرين، سيشل»، تحت مسمى « حارس الإزدهار» لكن هذا الحارس سرعان ما تهاوى باعتذار بعض الدول كفرنسا، عن المشاركة مع أمريكا لتنفيذ اعتداءات على من يطلقون عليهم « الحوثيين في اليمن».

لم يأبه «أنصار الله» والقوات المسلحة اليمنية لأي تحالف دولي تقوده أمريكا بهدف تأمين السفن الصهيونية، وأكدوا في هكذا بيان وتصريح أن العمليات اليمنية في البحرين الأحمر والعربي مستمرة حتى يتوقف العدوان والحصار على غزة، وأي دولة ستتورط في الاعتداء على اليمن سيكون رد « صنعاء» عنيفاً، وهو ما حدث بالفعل حين استهدفت القوات الأمريكية قوارب تابعة للبحرية اليمنية أثناء قيامها بدوريات اعتيادية قبالة سواحل اليمن في البحر الأحمر بتاريخ 31 ديسمبر 2023م، ما أدى إلى استشهاد وفقدان عشرة من منتسبي البحرية اليمنية، ليأتي أول رد يمني على ذلك العدوان في العاشر من يناير 2024م، حيث نفذت القوة الصاروخية وسلاح الجو المسيّر في القوات المسلحة اليمنية عملية عسكرية مشتركة بعدد من الصواريخ الباليستية والبحرية والطائرات المسيّرة استهدفت فرقاطة أمريكية، محققة إصابات مباشرة في المدمرة وطاقمها، ولم تجد البحرية الأمريكية طريقة لمداراة خسائرها سوى اختلاق رواية فقدان اثنان من منتسبيها في البحر أثناء مطاردتهم لسفينة إيرانية زعموا انها تحمل أسلحة لـ»الحوثيين».

حجم الوجع الذي خلفته هذه المعركة البحرية، كشفت عنه الولايات المتحدة بشكل غير مباشر بعد أقل من يومين، وذلك بتنفيذها إلى جانب بريطانيا، فجر الـ12 من يناير 2024م ضربات جوية بالطائرات الحربية وصواريخ «توماهوك» من البارجات والغواصات الأمريكية في البحر الأحمر على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات في خارطة السيادة اليمنية، ليُعلن «البنتاغون» أن تلك الضربات نجحت في الحد من القدرات العسكرية لـ»انصار الله»، فجاء الرد اليمني مزلزلاً، حيث زاد التحام الشعب بالقيادة وبالقوات المسلحة، فخرجوا إلى الساحات بمسيرات مليونية لم تشهدها اليمن من قبل، معلنين التفويض الكامل للقيادة والجيش في جميع الخيارات ضد العدوان الأمريكي البريطاني واسناداً للشعب الفلسطيني، وكان أن وسعت قوات صنعاء من بنك الأهداف في البحرين الأحمر والعربي وباب المندب، ليشمل السفن الأمريكية والبريطانية، إلى جانب السفن الصهيونية وتلك المتجهة إلى موانئ الاحتلال.

منذ ذلك الحين، أثبتت اليمن أنها صاحبة اليد العليا في معركة البحر وأن الغارات الجوية الأمريكية والبريطانية التي توالت كثيراً، لم ولن تؤثر على القدرة الصاروخية اليمنية، ولن تستطيع الحد من استخدام الطائرات المسيرة أو الأسلحة البحرية الأخرى التي لم يتم حتى هذه اللحظة الكشف عن معظمها، ويوماً بعد آخر تبرهن القوات المسلحة اليمنية، أن عملياتها البحرية تسير بانتظام ووفق تكتيك عسكري تصاعدي يُدار باقتدار وجداره وخبرة ومهارة أبهرت الأمريكان وحلفائهم، وذلك بشهادة مسؤولين في البنتاغون وخبراء عسكريين غربيين الذين أكدوا في مضمون تحليلاتهم وأطروحاتهم على وسائل إعلام شهيرة، أن حرب واشنطن المباشرة مع اليمنيين خاسرة وستكلفها الكثير إذا ما استمرت فيها لأن القيادة اليمنية (التي تفخر بمواجهة القوات الأمريكية مباشرةً) حدّدت شروطها لوقف هذه المواجهات، ولن تتراجع عنها إطلاقا. وبالتالي ليس أمام الإدارة الأمريكية ومن يتبعها إلا الرضوخ لهذه الشروط، وإلا فلتجهز نفسها لأسوأ الكوابيس والسيناريوهات، بل ولما قد يفوق لها القدرة على تخيله.

وذهب آخرون إلى الاستدلال بعدوان التحالف الذي قادته السعودية على اليمن لثمان سنوات ماضية، باشراف مباشر من أمريكا وإسرائيل، حيث فشلت أكثر من 274 الف غارة جوية نفذها ذلك التحالف، في إخضاع الشعب والقيادة اليمنية، وبخلاف المتوقع تمكنت صنعاء من تطوير قدراتها العسكرية وخصوصاً الصاروخية والطائرات المسيرة، في ظل عدوان «الأشقاء» وأسيادهم الأمريكان، وفي حين أعلن وزير الخارجية السعودي بيان الحرب من واشنطن، أكد المتحدث العسكري لقوات التحالف بأن مهمة القضاء على « الحوثيين» لن تتجاوز الثلاثة أسابيع، وأنه خلال الأسبوع الأول من الغارات الجوية والزحوفات البرية بالجيوش والمرتزقة في مارس 2015م، تم القضاء على 90% من الإمكانيات العسكرية لـ»الحوثيين» ، سمع العالم صراخ أرباب النفط وشاهدوا عبر قنوات ذات التحالف الأدخنة وألسنة اللهب وهي تتصاعد لثلاثة أيام متواصلة من « أرامكو» السعودية في مارس من العام 2020م بعد 7 سنوات من تصريح متحدث التحالف بأن الحرب لن تتجاوز ثلاثة أسابيع.

وفيما اعترفت المملكة بخطئها وجنحت للسلم، بدخولها هدنة طويلة مع صنعاء منذ ابريل 2022م تخللها مفاوضات لأنهاء الحرب، وبعد 9 سنوات من دعم الولايات المتحدة لحرب التحالف الذي قاده ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على اليمن، تأتي واشنطن للتدخل المباشر للحد من قدرة القوات المسلحة اليمنية في تنفيذ عملياتها المساندة لفلسطين في البحرين الأحمر والعربي، لتجد نفسها أمام شعب يعشق القتال ضد قوى الاستكبار والاستعمار العالمي، فكيف عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية التي يؤمن اليمنيون بأنها قضيتهم المركزية والأولى.

ومنذ دخول اليمن الحرب ضد كيان العدو الصهيوني نصرة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحرب إبادة ومجازر يومية للشهر الخامس على التوالي، نجحت القوات المسلحة اليمنية في فرض حظر على سفن الاحتلال أو المرتبطة به، علاوة على إستهداف سفن أمريكية وبريطانية التي أُضيفت لاحقاً لبنك الأهداف، وخلال الفترة من 19 نوفمبر 2023م وحتى 15 فبراير 2024م، نفذت القوات اليمنية عمليات عسكرية في البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، تمكنت خلالها من استهداف 28 سفينة، منها ثلاث سفن مملوكة للكيان الصهيوني و11 سفينة أمريكية منها بارجات حربية، و4 سفن بريطانية، و10 سفن كانت متجهة إلى موانئ الكيان في فلسطين المحتلة، ولازالت العمليات مستمرة حتى يتوقف العدوان الصهيوني على غزة.

وتمتلك القوات المسلحة اليمنية منظومات صاروخية مضادة للسفن متعددة المديات، ومنها ما يصل مداها إلى 2000 كيلومتر، ما يعني قدرتها على استهداف السفن والبوارج الأميركية والبريطانية قبل أن تدخل مناطق الاشتباك حتى. كما أن اليمنيين يمتلكون نقاط قوة عديدة منها: الموقع الجيوستراتيجي لبلدهم الذي يمكّنهم من كشف كل الأهداف الأمريكية والبريطانية في البحر الأحمر، وامتلاكهم لمنظومات صاروخية بحرية وبرية ورادارات متعددة ترصد وتتبع السفن وتعرف هُويتها واتجاهاتها في بحري العرب والأحمر، وتطور الطيران المُسيّر البحري عندهم الذي يستطيع إشغال وإنهاك المنظومات الدفاعية الأميركية ومن ثم يمكن استهدافها بالصواريخ البحرية، بخلاف أنواع متعددة من الألغام البحرية والزوارق الانتحارية المُسيّرة.

في العدوان الذي قادته السعودية على اليمن مطلع العام 2015م، لم تستخدم صنعاء ورقة «باب المندب» للدفاع عن مظلوميتها، رغم تكالب الأمم عليها وانقياد الأنظمة الهزيلة إلى المال الخليجي، وعندما تعلق الأمر بفلسطين ومظلومية الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وجدت اليمن نفسها أمام خيارات عسكرية تصاعدية انتصاراً للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية ضد المجازر الصهيونية المسنودة من أمريكا والغرب ودولاً أخرى في المنطقة، إضافة إلى خذلان عربي غير مسبوق، فكان أن أوصدت باب المندب في وجه الصهيوني والأمريكي والبريطاني، وأودعت «المفتاح» في «جيب» غزة.

بناء استراتيجية دعم وإسناد
المؤسسات الشعبية العربية لقطاع غزة

◄ د. عابد الزريعي
مدير مركز دراسات ارض فلسطين للتنمية والانتماء

تقديم:

تميزت معركة طوفان الأقصى بمداها الزمني الطويل والمتواصل، وبإنجازاتها السياسية والعسكرية غير المعهودة، وبالتحديات غير المسبوقة المترتبة عليها. الأمر الذي جعل من الإجابة على سؤال الكيفية التي يمكن بها صيانة وتكريس الإنجازات، ودرء المخاطر المحيطة بها، تحديا بذاته. خاصة وان العدو الصهيوني، ومن خلفه كل القوى الامبريالية، قد القى بكل ما يحوز عليه من قوة عمياء، بهدف مسح ما خطه وسجله الطوفان في الذاكرة والوجدان والواقع، واستبداله بصور الدمار والخراب والموت، ليصل الى غايته المبتغاة المتمثلة في انتزاع فكرة المقاومة من وعي ووجدان الأمة. الأسئلة المثارة في جوهرها ليست موجهة فقط للمقاومة الفلسطينية التي تخط سفر الملحمة، ولا للشعب الفلسطيني الذي جعل من دمه مدادا لكتابة ذلك السفر العظيم، ولكن وبشكل رئيس الى المؤسسات الشعبية العربية المنوط بها توفير كل ما يدعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه الآلة الجهنمية، خاصة وان القاصي والداني بات يدرك ان معركة طوفان الأقصى طرحت على تلك المؤسسات، سؤال: ما هو المطلوب في هذه اللحظة التاريخية.؟

هذه المقالة محاولة متواضعة للإجابة، من خلال تقديم تصور وبناء استراتيجية عمل للمنظمات الشعبية العربية من اجل توفير الدعم والاسناد لمعركة طوفان الأقصى. وهي تقتصر على مستويين هما:

المستوى الأول:
الإطار العام للاستراتيجية:

تستمد معركة طوفان الأقصى البطولية مشروعيتها أولا من مبدأ الحق: حق الشعب الفلسطيني الثابت في استعادة وتحرير وطنه السليب بكل أشكال النضال، من أجل العودة وتقرير المصير، وبناء دولته على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وثانيا من مبدأ الدفاع: حق الشعب الفلسطيني الثابت في الدفاع عن نفسه ومواجهة الجرائم التي يرتكبها العدو الصهيوني يوميا ممثلة في تغول الاستيطان وجرائم المستوطنين في الضفة الغربية والاعتداء على المسجد الأقصى، والتنكيل بالحرائر، والاستفراد بالأسرى الفلسطينيين في غياهب المعتقلات. وثالثا من مبدأ درء المخاطر: للتأكيد على استمرار المقاومة الفلسطينية وثبات موقف الشعب الفلسطيني في ظل تطبيع عديد الأنظمة الرسمية وارتمائها في أحضان الكيان الصهيوني بما يترتب على ذلك من التفاف على القضية الفلسطينية وتغييب حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة. غير أن انخراط المؤسسات الشعبية العربية، خاصة المهتمة منها بالقضية الفلسطينية إضافة الى مهماتها الوطنية، في عملية الدعم والإسناد لمعركة طوفان الأقصى ولأبناء الشعب الفلسطيني في غزة لم يرتق إلى الحد المؤثر، على الرغم من تعبيرها عن ذلك الانخراط من خلال كثير من النشاطات التي تقوم بها. حيث يتبدى ضعف الانخراط في محدودية التأثير في الشارع العربي الذي بات متكيفا مع الأحداث الجارية، وشبه عاجز عن الفعل، الأمر الذي بات يفرض وضع البرامج والآليات الكفيلة بتوفير كل أشكال الإسناد والدعم المادي والمعنوي لقطاع غزة، وذلك من خلال بناء رؤية محددة تنبثق عنها أهداف واضحة يتم السعي الى تحقيقها. وتحديد القوى الساعية والمهتمة بإنجاز تلك الأهداف، والتكتيكات العملية الواجبة واللازمة لذلك، مع ضرورة الانتباه للقوى المعرقلة التي يشكل إنجاز تلك الأهداف تهديداً لمصالحها.

المستوى الثاني:
مرتكزات الاستراتيجية

أولاً: الرؤية الملهمة: تتلخص الرؤية الملهمة والمحرضة في انخراط جميع أبناء الأمة – في كل المواقع – عبر منظماتها ومؤسساتها الشعبية في عملية الدعم والإسناد، للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفي تدشين مرحلة جديدة لنضال حركة التحرر الوطني الفلسطينية، بوصفها موقعا متقدماً في صراع الأمة العربية مع المشروع الصهيوني على طريق دحره وتحرير أرض فلسطين التاريخية. ثانياً: الأهداف المرجوة: تنبثق عن الرؤية الملهمة مجموعة من الأهداف، التي يشكل تحقيقها وإنجازها شرطاً ضرورياً وحاسماً لتجسيد الرؤية وتحويلها من إمكانية إلى واقع. وتتمثل هذه الأهداف في ثلاث مجموعات. أولها أهداف الحماية وهي: حماية أبناء قطاع غزة من تداعيات العدوان الصهيوني، وتوفير الاحتياجات الاغاثية اللازمة. وحماية الإنجازات الاستراتيجية لمعركة طوفان الأقصى، بإسقاط مشاريع الإجهاض المطروحة. وحماية النضال الفلسطيني بوصفة نضاليا تحررياً من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير. وحماية ظهر المقاومة الفلسطينية، بمنع الكيان الصهيوني من التمدد في البلدان العربية. وثانيها اهداف المحاصرة وهي: محاصرة وملاحقة الكيان وعزله دولياً، قانونياً وسياسياً، بوصفه مجرم حرب. ومحاصرة وملاحقة المتواطئين مع الكيان ومن ضمنهم قوى التطبيع مع العدو الصهيوني. وثالثها أهداف الكسر وهي: كسر دائرة الرتابة والتكيف والغرق في القضايا القطرية التي باتت تحيق بالجماهير العربية. وتوسيع دائرة انخراط الجماهير العربية في عملية الإسناد والدعم بوصفها عملية نضالية تشاركية. وكسر دائرة الحصار المضروبة على قطاع غزة وفي هذا السياق تأتي أهمية فتح معبر رفح لإدخال المساعدات للقطاع.

ثالثاً: القوى الموكلة: وهي القوى المنوط بها السعي والعمل من اجل تحقيق وإنجاز الأهداف المشار اليها، بوصفها تجسيداً للرؤية المحددة. وتتمثل القوى الموكلة في المؤسسات الشعبية العربية المنضوية تحت مصطلح منظمات المجتمع المدني العربية، وهي عبارة عن خارطة كبيرة ومتنوعة من القوى والهيئات والمؤسسات والأحزاب المنخرطة في النشاط الاجتماعي والطبي والسياسي والحقوقي على كامل الوطن العربي. وهي تختلف في بناها وحدود صلاحياتها وأدوارها عن المؤسسات الرسمية. كما انها تختلف فيما بينها بحكم مجالات عملها والقطاعات الجماهيرية التي تنشط في وسطها، الأمر الذي يجعلها ويمكنها – فعلا وليس قولاً – من تغطية كامل الخارطة الاجتماعية والاهتمامات والتخصصات المهنية على مستوى الوطن العربي. ويستدعي الأمر من أجل تعزيز فاعليتها وقدرتها على انجاز الأهداف المحددة، توحد هذه القوى سواء في أطر تنظيمية أو تنسيقية، بما يوفره ذلك من إمكانية وضرورة التواصل والتنسيق مع الأطر المشابهة على المستويين الإقليمي والدولي.

رابعاً: التكتيكات اللازمة: وهي الخطوات العملية التي تقوم بها القوى الموكلة من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بها. والتي تسمح بالانتقال من المجال النظري (صياغة الرؤية وتحديد الأهداف) إلى مجال الممارسة العملية الفعلية، الخاضعة للقياس، وتحديد مدى التقدم الفعلي نحو الأهداف، أو المراوحة في المكان أو الابتعاد عنها، بما يفرض إعادة التفكير في تلك الأهداف او الأدوات المستخدمة. ويمكن تحديد تلك التكتيكات ارتباطاً بمجالات عمل تلك القوى فيما يلي:

1 ــ التكتيكات القانونية والحقوقية: وهي الخطوات العملية اللازمة للنشاط وتوفير الدعم والإسناد القانوني والحقوقي، في كافة المجالات الوطنية والقومية والإقليمية والدولية. وتتبدى تلك التكتيكات في بناء أداة قانونية وحقوقية عربية موحدة «اتحاد المنظمات والجمعيات القانونية والحقوقية العربية». وإنشاء مركز عربي موحد لرصد وتوثيق جرائم الابادة الجماعية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني. وتشكيل فرق قانونية (إقليمية ودولية) مختصة برفع القضايا أمام المحاكم الدولية والوطنية ضد الاحتلال وقياداته، والمتواطئين معه. وتشكيل لجان عمل قانونية للاشتغال على إعادة الاعتبار لقرار الجمعية العامة رقم3379 العام 1975 الذي يسم الصهيونية بالعنصرية. وكذلك إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بإسرائيل. وتأسيس محكمة شعبية عربية لمحاكمة كل المطبعين بما يشكلون من خطر على مصالح الأمة. وعقد المؤتمرات الإقليمية والدولية، وإعداد البحوث والدراسات للتعريف بجرائم الكيان الصهيوني، وتفعيل القوانين والقرارات الدولية التي تشرع حركة التحرر الفلسطيني كحركة تحرر وطنية ضد الاستعمار.

2 ــ التكتيكات الإعلامية: وهي الخطوات العملية ذات الطابع الإعلامي التي تقوم بها الأطر والمؤسسات الإعلامية بشكل يومي لإيصال رسالتها الوطنية والقومية التي تحمي قطاعات واسعة من الجماهير من السقوط فريسة للإعلام المضاد الرجعي والمتصهين. وتبدأ بإيجاد صيغة عمل موحدة سواء كانت تنظيمية أو تنسيقية بين تلك المؤسسات. وبلورة ميثاق شرف إعلامي ملزم على قاعدة توحيد المصطلحات وتسميات الأمكنة الفلسطينية ودعم الرواية الفلسطينية. والقيام بحملات إعلامية ارتباطاً بالأحداث التاريخية والجارية بعيداً عن التسطيح الإعلامي. وعقد الدورات الإعلامية التكوينية للإعلاميين الشباب وللناشطين في مختلف المجالات النضالية، وخاصة أن الاعلام في صيغته الحديثة أصبح حاجة ضرورية للناشطين في مختلف المجالات غير الإعلامية.

3 ــ التكتيكات الثقافية: وتتعلق بآليات وأدوات العمل الثقافي اللازمة والضرورية لبلورة الصيغ الفكرية والتنظيمية التي تساعد على تجاوز حالة الارتباك والتشوهات الفكرية، والاشتغال على بناء الوعي السياسي القادر على التعامل مع كل المتغيرات الجارية، وعلى الحماية من السقوط في دائرة الرتابة والتكيف. وتتبدى هذه الأدوات في تنسيق العمل بين الأطر الثقافية القائمة. وعقد الندوات والمؤتمرات وإقامة المعارض، والدورات التكوينية، وانتاج الأشرطة المرئية، وتشكيل لجان تربوية مختصة لتقديم تصورات واضحة تتعلق بدمج القضية الفلسطينية في البرامج الدراسية كماً وكيفاً. وتنظيم المسابقات الثقافية الشبابية التي تشمل مختلف جوانب الإنتاج الثقافي المتعلق بالقضية الفلسطينية، بعيداً عن هيمنة مراكز النفط الرجعية على هذا المجال.

4 ــ التكتيكات الاجتماعية: وتشمل مختلف الخطوات العملية المتعلقة بتوفير الدعم والإسناد الاغاثي بأبعاده المختلفة. وتتمثل في بناء لجان دائمة لجمع التبرعات العينية والمالية، والانتباه لأهمية وجود مثل هذه اللجان في المدارس والمعاهد لما يشكله ذلك من بناء وعي، وتحضير روافد جماهيرية نضالية دائمة. وتسيير قوافل الإغاثة من مختلف البلدان العربية نحو قطاع غزة. وتطوير صيغ الدعم المادي من خلال التنسيق مع اللجان والهيئات الفلسطينية، لشراء مواد الإغاثة من السوق الفلسطينية، لما لذلك من نتائج إيجابية على أكثر من مستوى، وبلورة الصيغ المحددة

لكفالة الايتام ومعالجة الجرحى بعد توقف العدوان.. والتنسيق على مستوى الهيئات الطبية العربية والفلسطينية لإعداد اطقم مساعدة طبية احتياطية، من ممرضين ومعالجين بدنيين ونفسيين، وبناء شبكة عيادات الاحياء الصغيرة المجهزة.

5 ــ التكتيكات الجماهيرية: وتتعلق بالنشاط والحشد الجماهيري التحريضي والتعبوي اليومي، والذي يشكل ضمانة لاشتغال التكتيكات الأخرى. ويتمثل من حيث الشكل في المظاهرات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية والعرائض والبرقيات والندوات والمؤتمرات وعقد الأيام الدراسية وغير ذلك. ومن حيث الإدارة فلابد من اعتماد الأساليب العلمية والمعرفية في تنظيم تلك النشاطات وإداراتها، بما يضمن استمراريتها وتراكمها. ومن حيث التغطية فمن المهم الانتشار الجغرافي والاجتماعي، ليشمل مختلف المدن والبلدات على المستوى القطري، والبلدان على المستوى القومي، وان يكون موجها إلى كافة الفئات الاجتماعية. وعلى أرضية الوعي والمعرفة بالقوى المضادة التي تقف حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف المشار اليها، والعمل من خلال تلك النشاطات والتكتيكات على عزلها ومحاصرتها.

خاتمة:

إن الشحنة العاطفية وبالقدر الذي تشعل فتيل الرغبة في مجال الدعم والإسناد، إلا أنها سرعان ما تنطفئ إذا لم يتم تحصينها بالأسس العلمية للعمل. وتتلخص بديهية هذه الأسس في وعي الفرق بين تحديد الرؤية التي نريد تحقيقها، والأهداف التي نصبو إليها، والذوات التي تمضي بنا نحو تحقيق أهدافنا، وتكتيكات العمل التي نعتمدها في هذا السعي، مع الوعي العميق بالقوى المضادة التي تضع العثرات في طريقنا، والعمل على تحييدها ومحاصرتها وعزلها وإسقاطها في نهاية المطاف. وضمن هذا التصور يمكننا ان نتحدث عن عملية دعم وإسناد ناجعة لقطاع غزة.

جبهة الجنوب

بين المساندة واحتمالات الحرب

◄ أنيس محسن
صحافي فلسطيني/ لبنان

تعيش الحدود اللبنانية الفلسطينية منذ 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حالة من الاشتباك المسلح، لم ترق إلى حرب مثلما حدث في سنة 2006، عندما هاجم مقاتلون من حزب الله سيارة هامر للجيش الإسرائيلي، في منطقة خلة وردة في جنوب لبنان، ودمروها وأسروا جنديين، لتندلع حرب، أطلقت عليها إسرائيل «حرب لبنان الثانية»، في إشارة إلى أن الحرب الأولى كانت في سنة 1982، مع فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

اشتباك لا يرقى إلى حرب

ثمة الكثير من الأسئلة التي تُطرح عن سبب عدم إقدام إسرائيل على شن حرب، بعدما بادر حزب الله إلى إشعال اشتباكات مسلحة، عمادها قصف بالصواريخ قصيرة المدى، على المستعمرات المقامة على الأراضي الفلسطينية في شمال فلسطين، واكتفت بئالرد بالمثل في معظم الأحيان، وباستهداف أعمق جغرافياً أكثر من الحدود المرسومة ضمن قواعد الاشتباك غير المكتوبة، وصولاً إلى قلب بيروت مع عملية اغتيال نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري في الضاحية الجنوبية، حيث العمق الأساسي لحزب الله، وقبل كتابة هذه المقالة بأيام، القصف على موقعين اقتصاديين في محلة الغازية الملاصقة لمدينة صيدا، وبعمق يُقارب 60 كيلومتراً عن الحدود اللبنانية الفلسطينية.

أسئلة كثيرة تُطرح أيضاً، سواء عن حسن نية أو عن سوئها، إزاء اكتفاء حزب الله بإعلان جبهة الجنوب جبهة مساندة للمقاومة في قطاع غزة، على الرغم مما نُظِّر له كثيراً من قبل عن وحدة الساحات لجبهة محور المقاومة الممتدة من اليمن وصولاً إلى فلسطين ولبنان، ومرورا بالعراق وسورية، وفي مركز هذا المحور طهران بالطبع.

واقع الحال، إزاء وحدة الساحات، أن جبهة المقاومة، اكتفت بالمساندة من دون الدخول الصريح في حرب أرادتها إسرائيل حرب تصفية للقضية الفلسطينية عبر إكمال تصفية الجغرافيا الفلسطينية وضم ما تبقى منها إلى إسرائيل، والأكثر فظاعة، إبادة فلسطينيي قطاع غزة سواء عبر القتل بواسطة القنابل الذكية منها والغبية، أو الأكثر وحشية من خلال منع وصول الغذاء وقطع المياه عن قطاع غزة، وخصوصاً شماله، حيث المجاعة بدأت فعلاً وليس دعاية. وفوق هذا وذاك، السيطرة على ما تبقى من الضفة الغربية، وتصفية قضية اللاجئين من خلال المساعي المحمومة لتصفية الأونروا بعد شيطنتها.

الواقع مثلما يجب أن نراه

ليس صحيحاً، مثلما يُشاع هنا وهناك، أن الجيش الإسرائيلي غير قادر على فتح جبهتين، واحدة في قطاع غزة وثانية مع لبنان. فالجيش الإسرائيلي هو بين أكبر 17 جيشاً في العالم، ويُعد الرابع من حيث التسليح والقدرات التكنولوجية التي تُصنع محلياً، بل تُصدَّر إلى أهم وأكبر الجيوش، ويُمكنه فتح أكثر من جبهتين، إذ إنه فعلياً قد فتح اثنتين رئيسيتين، واحدة في قطاع غزة، والثانية في الضفة الغربية المحتلة، وثالثة هي جزئية مع لبنان، من دون نسيان ما تقوم به طائراته وصواريخ من قصف شبه روتيني على سورية.

ومن يُتابع حركة تبديل الألوية العسكرية في قطاع غزة وسحب بعضها، يستطيع أن يصل إلى نتيجة أن هذا الجيش يُمكنه إعادة هيكلة خططه، والتحرك من جبهة إلى أُخرى، بما يملكه من قدرات ميكانيكية، أرضية وجوية وبحرية. بل برهن الجيش الإسرائيلي أن باستطاعته خوض حرب طويلة، مادام الإسرائيليون مؤيدون لما يقوم به، وهنا لا بد من الاعتراف بأن الرأي العام الإسرائيلي، وعلى الرغم من الخلافات بشأن نتنياهو وحكم اليمين المتطرف، فإنه مؤيد لاستمرار الحرب وللأهداف التي وضعها نتنياهو، وهي أهداف تتعدى القضاء على حماس وقدراتها العسكرية والسلطوية، إلى القضاء، مثلما أسلفنا، على القضية الفلسطينية، من خلال القضاء على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية يرفضها الإسرائيليون بغالبيتهم العظمى: حكومة ومعارضة سياسية وجمهور. فإسرائيل في أشد حالات انزياحها نحو اليمين العنصري المتطرف، إلى درجة باتت فيها تصف السلطة الفلسطينية القابعة على الحكم الذاتي المحدود في الضفة، بأنها جهة متطرفة، ولا يُمكن القبول بها فيما يُنظر له على أنه «اليوم التالي» بعد الانتهاء من المقاومة والشعب في غزة!!

وفي المقابل، فإن حزب الله يمتلك من القدرة الصاروخية والتعبوية والقتالية الاحترافية، والإرادة الفردية والجماعية، والدعم من جمهوره، لخوض حرب تكلفتها ستكون عالية على إسرائيل، مثلما ستكون تدميرية للبنان. وقد أعلن الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله في إحدى إطلالاته المتلفزة الأخيرة، أن الحزب لديه القدرة على تغطية مساحة فلسطين المحتلة كلها بصواريخه العادية والنوعية، ومثلما لدى إسرائيل قدرة على القتل فلدى الحزب القدرة أيضاً، ومثلما قال، فإن الدم سيكون بالدم، والتدمير بالتدمير.

ليس حزب الله وحده من يتحدث عن قدراته القتالية الميدانية والصاروخية، بل إن إسرائيل نفسها تعترف وتُعلن بأن الحزب يمتلك ترسانة صاروخية متنوعة وكبيرة، قد يصل عددها إلى أكثر من مئتي ألف صاروخ، ومقاتلون مدربون ومجربون في ساحات القتال، وأخيراً ما كشفته صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية عن أنفاق بناها حزب الله تمتد من جنوب لبنان، إلى بيروت والبقاع، وصولاً إلى سورية، وإلى داخل فلسطين المحتلة. وهو واقع جعل الإسرائيليين يهجسون بها، إلى درجة الحديث عن سماع حفر أسفل مستشفى الجليل في مستعمرة نهاريا قرب الحدود مع لبنان، وبمسافة تصل إلى عشرة كيلومترات عن تلك الحدود. لكن صحيفة «إسرائيل اليوم» قالت إن الجيش الإسرائيلي أجرى نحو 40 عملية حفر، لم تسفر عن اكتشاف نفق في المنطقة المذكورة.

ولا يُخفي حزب الله أمر وجود الأنفاق، ولطالما قال على لسان أمينه العام وقادته، أن لدى الحزب قدرة على الوصول السريع إلى الجليل الفلسطيني المحتل، سواء عبر الأنفاق أو وسائل أخرى.

والأمر ليس متوقفاً على ما يجري الحديث عنه عند الحدود اللبنانية الفلسطينية، بل يتعداه إلى التماس السوري مع الجولان المحتل، إذ ثمة تقارير كثيرة تتحدث عن تحشيد لمقاتلين من حزب الله اللبناني وحزب الله العراقي، والنجباء وغير ذلك من فصائل عراقية وسورية ولبنانية، عند جبهة الجولان، بهندسة ميدانية من قبل حزب الله والحرس الثوري الإيراني. وبالتالي فإن جبهة الجنوب اللبناني تمتد عملياً إلى الجولان، وكانت قد رُبطت ميدانياً أخيراً من خلال قصف حزب الله من الأراضي اللبنانية مواقع للجيش الإسرائيلي في الجولان.

حسابات فوق محلية

إذاً، في ظل واقع الحال المشار إليه؛ سواء قدرة إسرائيل على شن حرب متعددة الجبهات، وقدرة حزب الله وحلفائه من فصائل المقاومة العراقية، والفلسطينية أيضاً، على خوض حرب «الدم مقابل الدم» و«التدمير مقابل التدمير»، يُطرح سؤال عن سبب، أو أسباب، عدم تطور حالة الاشتباك المحدود إلى حرب، تحتاجها إسرائيل للتخلص من التهديد القادم من لبنان، ولإعادة عشرات آلاف المستوطنين الذين تم إجلاؤهم من مستعمرات شمال فلسطين إلى وسطها، ويحتاجها حزب الله لتكريس فرض قواعد اشتباك تمنع إسرائيل من التمادي في الاعتداء على لبنان، وتكريس نظرية وحدة الساحات التي تزعزعت بسبب الاكتفاء بالمساندة للمقاومة في غزة، فيما القطاع يُدمر والفلسطينيون فيه يُبادون ويُهجرون؟

ثمّة حسابات مدروسة لدى طرفي المُعادلة هذه: إسرائيل والمقاومة في لبنان، وامتداداً نحو شركاء المُعادلة: الولايات المتحدة وإيران.

فإسرائيل التي من مصلحتها إزالة خطر حزب الله والمقاومة في لبنان، تعي أن حرباً هناك ستكون تكلفتها عالية جداً، وقد تفقد حكومتها الحالية، إذا تجرأت على تجاوز العتبة الحالية نحو الحرب الشاملة، التغطية الشعبية التي تحظى بها إزاء الحرب على غزة.

للتذكير والتأكيد، فإن الخلافات ليس على شن الحرب وعلى الأهداف المُعلنة وهي القضاء على حماس وعلى إمكانية وجود تهديد مستقبلاً من قطاع غزة وعلى احتمالات الدولة الفلسطينية، وعلى مطلب شن حرب على لبنان للتخلص من خطر حزب الله، بل على بعض تكتيكات الحرب، وعلى شخص نتنياهو الذي بات مكروها، ويُتهم بأنه يريد الحرب لبقائه السياسي أكثر مما يُريدها لأهدافها المُعلنة، وهنا يجب الاعتراف أيضاً بأن نتنياهو لطالما جاهر برفض الدولة الفلسطينية وعمل ونجح في تقويض اتفاق أوسلو منذ توليه أول حكوماته في سنة 1996، وكذلك على شخصي بن غفير وسموتريتش اللذين باتا يُنافسا الأحزاب التقليدية على الحكم، ونقلا اليمين الديني واليمين الصهيوني المتطرف من فكرة الاستفادة المادية من الحكم، إلى الحكم بما يحمله تيارهما من أيديولوجيا، تغير النمط الذي ساد في إسرائيل منذ 1948.

وفضلاً عن حساب الخسائر المادية والبشرية والمعنوية من حرب ضد حزب الله، فإن توسيع جغرافيا الحرب خارج قطاع غزة والضفة الغربية، سيعني تورطاً أميركيا (وبعض حلفاء واشنطن) في صراعات المنطقة مجدداً بعدما عملت على الانسحاب من فخ أفغانستان، وخفضت وجودها العسكري في العراق، فيما دخلت الولايات المتحدة فترة انتخابات رئاسية، يصعب فيها اتخاذ قرارات كُبرى. وبالتالي فإن أي حرب قد تُفكر إسرائيل في شنها على لبنان، سوف تكون مرهونة باستجابة أميركية، إذ إن التسليح والتمويل يأتي من واشنطن، وهذا شديد الوضوح في حرب غزة، حيث فُتحت جسور جوية لنقل السلاح والذخيرة النوعية إلى الجيش الإسرائيلي، وفُتحت خزانة المال عبر البيت الأبيض وعبر الكونغرس لدعم الاقتصاد الإسرائيلي الذي تأثر سلباً بالحرب، واستجابة كتلك تحتاج إدارة أميركية مستقرة وليست على مسافة صفرية من الانتخابات، هذا فضلاً عن أن أي تورط مباشرة في حرب واسعة، تعني احتمالات خسائر بشرية أميركية، لا يحتملها الرأي العام الأميركي.

لقد أعلنت الولايات المتحدة، وسعت ولا تزال، للحيلولة دون توسع الحرب إلى صراع إقليمي، وربما دولي، فيما هي منخرطة في الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا، وصراع اقتصادي مع الصين. ولذلك فإن مبعوثها الخاص آموس هوكشتاين دائم التواجد في المنطقة في حركة مكوكية بين بيروت وتل أبيب، لتلافي احتمالات توسع الحرب إلى الجبهة اللبنانية.

وعلى الضفة المقابلة، فإن حسابات حزب الله، ومن خلفه إيران، تختلف عن حسابات الفلسطينيين. إذ فيما يقتصر مدى الرؤية فلسطينياً على معركة غزة وما يجري في الضفة، فإن حسابات حزب الله، الممتد منذ 2011 إقليمياً، باتت حسابات ما فوق وطنية، هي حسابات إقليمية، قد ترقى إلى دولية.

وهنا لا بد من الاعتراف بحقيقة أن حزب الله هو من بادر إلى فتح جبهة جنوب لبنان منذ الساعات الأولى لما بعد عملية «طوفان الأقصى»، على الرغم من عدم تبلغه المسبق بشن تلك العملية النوعية الاستراتيجية. والحزب يدفع ثمناً غالياً جراء إسناده المقاومة في غزة، إذ فقد أكثر من 170 من مقاتليه، فضلاً عن عدد لا يُستهان به من الشهداء المدنيين، والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالمواسم الزراعية في الجنوب، والدمار الذي لحق بمنازل وبنى تحتية في قرى تتعرض لقصف إسرائيلي متكرر.

لكن الحزب الموجود في لبنان كونه جزء لا يتجزأ من المجتمع اللبناني وعناصره أبناء قرى وبلدات ومدن الجنوب والبقاع وبيروت ومناطق أخرى، منتشر أيضاً في سورية، ولديه أدوار في العراق واليمن، وإن كانت محدودة.

ولم يُخف الحزب يوماً أن تمويله وتسليحه هو من إيران، وأن إيران هي من مكنته من القدرة على تصنيع ترسانته الحربية أيضاً، وبالتالي، فإن أي توسيع للحرب ليطال جبهة الجنوب، قد يُفضي إلى توسيعها إقليمياً ودخول إيران طرفاً مباشراً فيها، ولطهران أيضاً مدى رؤية أوسع كثيراً من باقي عناصر محور المقاومة، فهي دولة وليست فصيلاً، ولديها مصالح وعلاقات دولية، وأدوار إقليمية، يجب أن تحسب حساب الربح والخسارة استراتيجياً إزائها. أيضاً فإن أي حرب تتوجب تجهيزاً عسكرياً ومدنياً يتطلب وقتاً. وفي هذا المجال يُطرح سؤال التهديد النووي الذي قيل إنه نُقل إليها من خلال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن وعبر رئيس الحكومة العراقية محمد شيّاع السوداني، باحتمال توجيه إسرائيل ضربة نووية إليها، إذا ما شاركت مباشرة في الحرب. هنا يُطرح سؤال التوازن الاستراتيجي وحاجة إيران إلى ردع نووي مقابل التهديد النووي الإسرائيلي، وربما الأميركي؟

الحرب غير مستبعدة

تبعاً للتحليل أعلاه، فإن الخلاصة، أن الحرب غير محببة، لكن هل يعني ذلك أن حدوثها أمر مستبعد، مع ما تشهده المنطقة برمتها من توتر، واحتمالات جنون حكّام إسرائيل من اليمين الديني والصهيوني شديد التطرف، في توريط المنطقة كلها، بل العالم في جنونهم؟ وهل يمكن أن يبقى لمحور المقاومة وجود إذا ما أُنجزت الإبادة الدائرة في قطاع غزة، قتلاً وتهجيراً إلى خارج القطاع، بعدما يجري تدمير ما تبقى من بنى فوقية وتحتية فلسطينية في غزة؟

إن حرباً متوسعة نحو جنوب لبنان، بل في الإقليم كله، أمر محتمل الحدوث، وخطره قائم، وينتظر من يقدح الزناد أولاً.

الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» المفتوحة

على وكالــة أونـروا

علي بدوان
كاتب سياسي فلسطيني ـ سورية

المعنى في قيام اونروا واستمرارها

الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» المفتوحة على وكالة اونروا وعلى دورها، تصاعد مؤخراً مُترافقاً مع العدوان غير المسبوق على شعبنا في قطاع غزة ومخيمات وقرى الضفة الغربية. سعياً وراء انهاء وتفكيك الوكالة وما تحمله من معنى سياسي وتاريخي، وبهذا المعنى يأتي استهدف الوكالة كفَصل من فصول حرب الإبادة التي تُشن على شعبنا في الوطن والشتات. فالحرب على وكالة (أونروا) شعبئاً» وفق الطرح «الإسرائيلي» الأمريكي.

أنشئت وكالة (أونروا) وفقاً للقرار الأممي الرقم 302 في الثامن من كانون الثاني/يناير عام 1949، بهدف تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين (الإغاثة الإجتماعية وخدمات الصحة والتعليم) في مناطق اللجوء المعروفة (الضفة الغربية والقدس الشرقية + قطاع غزة + الأردن + سوريا + لبنان)، الى حين تنفيذ القرار الأممي الرقم 194 تاريخ 11 كانون أول/ديسمبر 1948 الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، ولاينتفي دور الوكالة، أو ينتهي إلاّ بعودة اللاجئين الفلسطينيين ربطاً بالقرار الرقم 194. وعملياً، يتم التجديد لولاية الوكالة ومهامها بشكلٍ دوري، لتقديم الرعاية لحوالي ستة ملايين لاجئ فلسطيني مُسجّل على قيودها.

إذاً، تتعرض وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لحملة كبيرة جداً لتصفيتها وإنهائها، تقودها دولة الإحتلال والولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق هدف شطبها وإنهائها، عبر تفكيكها وإحالتها للتقاعد، وبالتالي التخلص منها كشاهد قانوني، وأممي، وتاريخي على نكبة فلسطين والتهجير العرقي وسياسة الترانسفير التي قامت بها العصابات الصهيونية وبإسناد تام من سلطات الإنتداب البريطاني على فلسطين، ومن ورائهما، وما تسببت به من دمار الكيان الوطني والقومي للشعب العربي الفلسطيني، وولادة مأساة اللجوء والشتات لنحو 65% من أبناء فلسطين، الذين مازال حق العودة يَدُقُ في أفئدتهم، وحلمهم الوطني المشروع. فوجود الوكالة شاهد على عمليات الإبادة والتهجير القَسْري لنحو 850 ألف فلسطيني وتدمير 540 قرية سنة 1948، عدا عن تهجير مواطني مُدن بأكملها كمدن صفد وطبريا والخضيرة والمجدل وعسقلان...الخ. وتهويد الأجزاء الواسعة من أحياء باقي المدن والإستيلاء على أملاك أصحابها الشرعيين.

لماذا تُستهدف أونروا الآن؟

في ظل العدوان على قطاع غزة، وعملية الإبادة التي تقوم بها دولة الإحتلال لشعبنا، وفي سياق بدأت تتعالى الأصوات في تل أبيب وواشنطن، بشأن ما أسمته الإدارة الأمريكية «مشاركة بعض العاملين في وكالة (أونروا) من الفلسطينيين، بأعمالٍ تنتفي مع مهامهم الإنسانية في عمل الوكالة». لذلك أعلنت واشنطن عن وقف المساهمة بتمويل الميزانية العامة للوكالة، وتبعها عدد من الدول التي تلقفت إدعاءات واشنطن وتدحرجت وراء موقفها، ومن بينها : كندا، استراليا، بريطانيا، فنلندا، فرنسا، ايطاليا. ومما يُلفت الإنتباه سرعة رد فعل بعض الدول المانحة بالتزامن مع صدور أمر محكمة العدل الدولية في (لاهاي) «بقبول» وقوع إبادة جماعية في قطاع غزة، ودعوتها لضمان تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين الواقعين تحت نار الإحتلال وحصاره في قطاع غزة.

بالمعنى السياسي المباشر، هي حرب مفتوحة لإنهاء وكالة أونروا، فهي ليست المرة الأولى التي تُقدم فيها الولايات المتحدة على مثل هذا التصرف بوقف المساهمة بتمويل الميزانية العامة للوكالة، ففي العام 2018 قررت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وفي سياق اندلاقها الهائل بدعم دولة الإحتلال، وقف مساهمتها المالية السنوية في الميزانية العامة للوكالة، ورحبت دولة الإحتلال بالقرار الأميركي آنذاك، مُتهمة الوكالة الأممية بـما أسمته «إطالة أمد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني» من خلال تكريسها المبدأ الذي تعارضه «إسرائيل» بأن الكثير من الفلسطينيين هم لاجئون لهم الحق في العودة إلى ديارهم، أي الأراضي التي طردوا وهجّروا منها في عملية الترانفسير والتهجير بقوة النار والبارود عام 1948.

وفي مايو/أيار 2019 كان مستشار الرئيس السابق دونالد ترامب لشؤون الشرق الأوسط دعا إلى إنهاء عمل وكالة الأونروا، مُتهما إياها بأنها «فشلت في مهمتها». وردت الوكالة مؤكدة أنه لا يُمكن تحميلها المسؤولية عن الطريق المسدود الذي آلت إليه عملية التسوية برمتها.

والآن، إنَّ تعليق التمويل المالي للوكالة من جانب الدول المعروف بتواطئها وانحيازها لـ «إسرائيل» هو تأكيد على شراكتها في العدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة وفي المقدمة منها حق عودة اللاجئين بالعودة، عبر إصرارها على تحقيق رغبات وأهداف الاحتلال بإنهاء وكالة أونروا كشاهد رئيسي على مظلومية ونكبة شعبنا تزامناً مع حرب الإبادة «الإسرائيلية» المتواصلة على قطاع غزة.

لقد تناست واشنطن، بأن شهداء الوكالة من العاملين بها بفعل نيران جيش الإحتلال «الإسرائيلي» قد وصل الى مائة وخمسين شهيداً أثناء قيامهم بأعمالهم الإنسانية، وهو العدد الأكبر لشهداء الأمم المتحدة في الأزمات الدولية منذ تاريخ تأسيسها وفقاً لما صَرَّح به الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، والذي صُعِقَ بما اعلنته واشنطن وبعض الدول عن توقيف تمويل الوكالة. كما تناست واشنطن بأن سلاح الجو «الإسرائيلي» بدأ عدوانه على القطاع بتدمير كل منشأت وكالة أونروا، حيث مسح نحو 140 مركزاً للوكالة من مدارس ومستوصفات ومستودعات ومرافق، وحوّلها الى ركامٍ فوق ركام.

الأمينُ العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، رفض المساس بعمل ومهام ورسالة وكالة (اونروا) وخاصة في محنة العدوان على قطاع غزة، وقال : «لو أفترضنا في هذا الخصوص أن «أونروا» التي يعمل بها ثلاثين ألف موظف، 13 ألفاً منهم في قطاع غزة، أن 12 منهم ارتكبوا مخالفات، فهل نُعاقب 13 ألف موظف بينما يستفيد مليونا شخص من تقديمات الوكالة...؟

وحتى يقطع الطريق على إدعاءات واشنطن أعلن غوتيريش عن تشكيل لجنة على مستوى الأمم المتحدة للتدقيق بما ذهبت اليه واشنطن، والتي استندت لمعلومات مدونة على ستة أوراق صاغتها «استخبارات كيان الإحتلال». وهو ماحدى ايضاً بالمفوض العام للوكالة فيليب لازاريني في تصيرٍ له يوم 13 شباط/فبراير 2024 للقول «إنَ ما قالته إسرائيل بشأن مشاركة موظفين بالأونروا في هجمات أكتوبر هي مجرد مزاعم»، واضاف : «إسرائيل لم تشاركنا معلومات أو أدلة». وأن «دولا أوروبية كثيرة لم توقف دعمها للأونروا، بل قررت تكثيف مساعداتها للوكالة».

أونروا تحت الخنق المالي... لأغراض سياسية

وعليه، إنَّ الضغوط الأمريكية التي تُمارسها واشنطن على عدد من الدول المانحة، تَستهدف ماهو أبعد من وقف التدفق المالي لميزانية الوكالة، بل لوضع الوكالة تحت «الإختناق المالي» خدمة لهدفٍ سياسي، على طريق السعي لإنهائها. فيما أعتبر المفوض العام للوكالة (فيليب لازاريني) في بيان: «إنه لأمر صادم أن نرى تعليق تمويل الوكالة كرد فعل على الادعاءات (لاحظوا الإدعاءات) ضد مجموعة صغيرة من الموظفين، لا سيما في ضوء التدابير التي اتخذتها الوكالة الأممية التي يعتمد عليها أكثر من مليوني شخص من أجل البقاء على قيد الحياة». وحذر المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فيليب لازاريني، أن تعليق بعض الدول تمويلها للوكالة الأممية «سيؤدي إلى توقف جميع أنشطتنا الإنسانية لدعم الفلسطينيين في غضون بضعة أسابيع».

حقيقة الأمر، إنَّ المسألة في جوهرها تتعدى توجيه الإتهامات لبعض العاملين في الوكالة من المواطنين الفلسطينيين، وتَصُبُ بالمبتغى السياسي، الذي تسعى له الولايات المتحدة منذ انطلاق تسوية مدريد في ايلول/سبتمبر 1991، لإنهاء وشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين، عندما تم تقديم مايُسمى بـــ «برنامج تطبيق السلام» (PIP)، بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في الداخل من خلال تحسين اوضاعهم وانهاء صيغة المخيم وماتحمله من معنى، والعمل لدمج اللاجئين الفلسطينيين في الشتات حيث هم في سوريا والأردن، وايجاد حلولٍ للاجئين الفلسطينيين في لبنان عنوانها التهجير الى المنافي البعيدة، وصولاً لإنهاء عمل الوكالة واحالتها للتقاعد. وبالتالي الخلاص من الوكالة وإنهاء قضية اللاجئين، وإنهاء وشطب قيودهم المدونة منذ اللجوء وحتى الآن.

إنَّ السلوك الأميركي والدول التي اتبعت واشنطن في وقف التمويل عن وكالة «أونروا»، مساهمة عملياً في جريمة حرب وفي الإبادة الجماعية الحاصلة في قطاع غزة، فضلاً عن أنه يندرج في خانة التعامل الفوقي مع الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين وشعوب العالم الثالث عموماً، انطلاقاً من العقاب الجماعي. فقطاع غزة، منطقة منكوبة أمام البشرية جميعها بكل ما للكلمة من معنى، وفوق ذلك يتعرض للنار كل لحظة، وللقصف الجوي والأرضي غير المسبوق من قبل «إسرائيل» وبتغطية تامة من قبل واشنطن، فهي منطقة تتطلب مد يد العون من العالم بأسره لإنقاذ الشعب الذي يئن تحت الجوع والعطش والبرد والصقيع. في وقتٍ يطرح فيه عتاة المتطرفين في كيان الإحتلال دعواتهم للترانسفير وتهجير مواطني القطاع الى بقاع الأرض البعيدة.

خلاصات الموقف «الإسرائيلي»

إنَّ استمرار وكالة اونوا بعملها، يعني «إسرائيلياً» بقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين حيّة ومُتقّدة، يَقُضُّ مضاجع قادة وأصحاب القرار في «إسرائيل»، الذين يتملكهم الرعب من بقاء تلك القضية حية ونابضة عند كل الفلسطينيين. فـــ «إسرائيل» تعتبر أن عودة اللاجئين الفلسطينيين تُمثّل تهديداً ديمغرافياً للأغلبية اليهودية التي جائت بفعل الهجرات الخارجية من اصقاع المعمورة الى فلسطين، وبالتالي فهي قضية غير قابلة للحل في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين. ولذا تدفع باتجاه دمج اللاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم، وبالأخص في دول الجوار.

ولتحقيق ذلك، قدمت دراسة مطولة عام 2020 نشرها مايُسمى «معهد الأمن القومي الإسرائيلي»، وذلك وفق أربعة بدائل في مقدمتها تفكيك الأونروا ونقل ميزانيتها إلى حكومات الدول المضيفة للاجئين.

واقترحت الدراسة التي صدرت بعنوان «70 عاماً للأونروا: حان الوقت للإصلاحات الهيكلية والوظيفية»، ونقل «صلاحيات الوكالة وميزانيتها وجميع ما يخصها إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». حيث من المعروف أنَّ عمل المفوضية السامية يهتم ويُركّز على نقل اللاجئين إلى دولة ثالثة بما يتيح لهم الحصول على حق الإقامة الدائمة والتجنس، وهو ما سيقود إلى سحب صفة اللاجئ من اللاجئين الفلسطينيين في حال تجنسهم بجنسية جديدة.

ولتحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في التخلص من شبح عودة اللاجئين الفلسطينيين، تُسوّق «إسرائيل» عدة مبررات لتشويه عمل وكالة أونروا، من بينها تدريس الأونروا للمناهج التي تُشدّد على حق العودة وتندد بالمشروع الصهيوني في فلسطين، وتزعم أن ذلك يناقض نشر مفاهيم السلام. والمبرر الأكثر استخداماً، عضوية بعض موظفي الأونروا في جماعات المقاومة الفلسطينية أو استخدام منشآتها في عمليات المقاومة، وهو مُبرر يظهر مع كل موجة تصعيد.

المطلوب فلسطينياً وعربياً

إنَّ مهام ضرورية وعاجلة تقع على الإطار الفلسطيني المسؤول ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الجامعة العربية، للمبادرة لتفعيل التحرك ورفع مستوياته على كل الصعد في المجتمع الدولي من اجل، أولاً: رفض المساس بعمل الوكالة، والسعي الأممي لزيادة اسهام الدول المانحة في ميزانيتها العام. وثانياً، رفض المنحى السياسي الذي تريده الولايات المتحدة و«إسرائيل» لتفكيك الوكالة واحالتها للتقاعد. وثالثاً الدفع بإتجاه زيادة اسهام الوكالة في أداء الخدمات الرئيسية التعليمية والصحية وعمليات الإغاثة الاجتماعية، حيث شعبنا الآن في قطاع غزة بحاجة هائلة لعمل الوكالة كما قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيرش. كذلك في سوريا ولبنان. ورابعاً، السعي في الميدان الأممي لتطوير مداخيل أونروا مسألة عاجلة جداً، من خلال تحفيز وتشجيع المساهمات الدولية والمساهمات العربية. فالمجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الكاملة عن مأساة ونكبة الشعب الفلسطيني، ويقع على عاتقه مهمة توفير الرعاية والاغاثة والصحة والتعليم للاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى ارض وطنهم. وخامساً، رفض المساس بوكالة الأونروا، والإصرار على المحافظة على استمرار رسالتها، والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ القرار 194 طبقاً لقرار تأسيسها. وسادساً، حماية قوة القرار 194 الخاص بحق اللاجئين بالعودة من التآكل، والحفاظ على دور ومهام وكالة الاونروا في سياق الحفاظ على حق العودة لفلسطينيي الشتات، واللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

الصراع على القرم

بين التقدم الروسي والتراجع الأوكراني - الغربي

◄ محمد صوان
كاتب سياسي فلسطيني ـ تركيا

سارع الرئيس الأوكراني زيلينسكي لإعلان دعمه المطلق لـ « إسرائيل « عقب إطلاق المقاومة الفلسطينية عملية « طوفان الأقصى « يوم 7 / تشرين الأول / 2023 في وقت تدرك فيه كييف جيداً أن الدعم الغربي - الأمريكي لأوكرانيا سيتراجع في حال طال أمد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، مما يحرم زيلينسكي ميزة «الولد المدلل « وجشعه لمزيد من الأسلحة والمساعدات المالية .. وتدرك كييف أن دعم « إسرائيل « يُعد أولوية قصوى للإدارة الأمريكية ،و كييف لا يمكنها أن تنافس « تل أبيب « على هذا الدعم .. فقد هب زيلينسكي ليكون ضمن جوقة المتعاطفين مع « إسرائيل « رغم عدم التزام الأخيرة بقرارات الشرعية الدولية وخصوصاً «حل الدولتين»!..

اللافت أن الدعم الأوكراني غير المحدود لدولة الاحتلال الصهيوني كان سريعاً وواضحاً رغم الخلافات الكبيرة بين الطرفين على خلفية قرار « تل أبيب « عدم تزويد كييف بأي أسلحة،خصوصاً في مجال الدفاع الجوي ومنظومات « القبة الحديدية « لمواجهة ضربات الصواريخ والمسيّرات الروسية،وفي أيلول 2023 قال نتنياهو أن « حكومته لا تستطيع تزويد كييف أنظمة دفاع جوي بسبب أسرار لا ينبغي أن تقع في الأيدي الخطأ «، ورداً على ذلك طلب زيلينسكي من الإدارة الأمريكية « الضغط على إسرائيل لتقديم المساعدة العسكرية الضرورية «!.

كييف تبحث عن مزيد من الدعم:

معلوم أن خلافات كبيرة نشبت داخل الكونغرس الأمريكي حول « حزمات الدعم لأوكرانيا « في ظل أزمة رفع سقف الدين ومخاوف إغلاق المؤسسات الفيدرالية، فيما صرّح الرئيس الأمريكي بايدن مؤخراً أنه سيضمّن خطابه عن « حال الاتحاد « أمام الكونغرس موقفه من « المسألة الأوكرانية، ولماذا من المهم بالنسبة للولايات المتحدة أن تحافظ على التزامها « وذلك بعد مطالبة أعضاء الكونغرس بايدن بأن يعلن استراتيجيته تجاه أوكرانيا، بدون لُبس، إضافة إلى المفاوضات المحتملة مع روسيا لإنهاء الصراع.. ولم يتطرق الرئيس الأمريكي لتحديد المدة التي ستواصل خلالها واشنطن تقديم المساعدات العسكرية والمالية لكييف « إذا لم يتبنَ الكونغرس حزمة جديدة طلبها البيت الأبيض « واكتفى بالإشارة إلى أن «واشنطن لديها الوسائل اللازمة لتمويل الشريحة التالية من المساعدات « مشيراً إلى أن هناك «طرقاً أخرى لتوفير الأموال»، أي من دون المرور بالإجراءات البرلمانية!..

لكن تعهدات بايدن هذه قد تصبح « قيد المراجعة «في حال طال أمد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، لا سيما أن «إسرائيل» عمدت منذ اليوم الأول لعملية « طوفان الأقصى « إلى طلب المساعدات العسكرية والمالية، بما في ذلك «القنابل الذكية والصواريخ الاعتراضية «، وبحسب التسريبات فإن الطلب المقدم لواشنطن يشمل «ذخائر الهجوم المباشر - J DAMS»، وهي منظومة تعمل على تحويل القنابل غير الموجهة إلى سلاح «ذكي» دقيق، واستخدمت «إسرائيل» هذه القنابل لضرب أهداف في غزة من الجو!

من المؤكد أن مكانة أوكرانيا وحجم الاهتمام الغربي والأمريكي بها سيتراجع ما دام العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني مستمراً، وهو ما كشفت عنه تصريحات مسؤولين غربيين، فالتركيز الغربي على دعم « إسرائيل « ربما يفيد الجانب الروسي، ويصعب مهمة أوكرانيا، مع تعثّر «هجومها المضاد «الذي بدأ قبل نحو نصف سنة، كما أن انضمام كل من بولندا وسلوفاكيا إلى المجر وبلدان أوروبية أخرى تدعو لوقف تزويد أوكرانيا بالأسلحة، مما يجبر كييف على دخول مفاوضات سياسية وهي في موقف ضعيف، وُبما يملي عليها تقديم تنازلات مؤلمة، خصوصاً مع جمود الجبهات خلال الأشهر القادمة وتضاؤل الأمل في أن تحقق أوكرانيا أي تقدم نوعي!..

المأزق الأوكراني الراهن:

بعيداً عن التناقضات المبدئية في الموقف الأوكراني لجهة الترويج على أنها « تحارب احتلالاً « في مقابل دعمها لاحتلال آخر !..

كشف الانحياز الأوكراني الواضح لجانب «إسرائيل» عن تخبط في توجهات الدبلوماسية الأوكرانية، وفي خطاب للرئيس زيلنسكي يوم 10/ 12/ 2023 قال فيه :» إن هجوم حركة حماس على إسرائيل هو نتيجة لدمار الأمن العالمي الناجم عن الصراع الروسي – الأوكراني « ورأى أن « السبيل لمنع تصعيد الصراعات مثل ما يحدث بين إسرائيل وفلسطين يكمن في إضعاف الجانب الروسي في صراعه ضد أوكرانيا»!.

من جانبها الدبلوماسية الروسية المتمرسة استطاعت التقاط هذا التناقض، وعبّرت ببيان في اليوم التالي عن قلقها إزاء تفاقم الوضع في منطقة الشرق الأوسط، ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار، وأكدت أنها لا ترى إمكانية التوصل عبر حل عسكري للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مطالبة بـ «قيام دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب إسرائيل» وفقاً لما تم التوافق عليه وتضمنته قرارات الشرعية الدولية.. وكثّفت الدبلوماسية الروسية الروسية حملاتها لتقليص الدعم الغربي لأوكرانيا وتحويل الانتباه عن كييف، كما اتهمت الغرب بتجاهل الصراع في الشرق الأوسط لصالح دعم أوكرانيا..

من الواضح أن موسكو تستثمر بشكل ذكي جرائم الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، وبالتالي الموقف الأوكراني الرسمي المنحاز لإسرائيل، من أجل تحويل الاهتمام العالمي عن أوكرانيا، ووضع حد للتمويل الغربي – الأمريكي للحكومة الأوكرانية! وحذّر مستشار الرئيس زيلينسكي الأسبق ليونيد كوتشما، من تحوّل الاهتمام الغربي عن أوكرانيا، مؤكداً «أن الحرب على غزة ستضع حداً للتمويل الأمريكي للقوات المسلحة الأوكرانية»!.

لقد تفاقم الوضع في أوكرانيا بشكل حاد بسبب العدوان الصهيوني الوحشي على الشعب الفلسطيني .. حيث لم يعد هناك مساعدات مالية غربية تضخ، ولن يكون هناك المزيد، من الواضح أن كل الأموال ستذهب هذه المرة إلى «إسرائيل» وبحسب ليونيد كوتشما، فإن الرئيس الأمريكي بايدن لن يتمكن من تحويل 100 مليار دولار التي وعد بها وتم ذكرها سابقاً إلى أوكرانيا، ولفت رئيس مجلس الاتحاد الروسي أليكسي بوشكوف، إلى أن الإدارة الأمريكية ستضطر للعمل على جبهتين « الإسرائيلية والأوكرانية»، وكتب بوشكوف على تيلغرام يوم 8 / 1/ 2024: «الآن ستعمل الولايات المتحدة على جبهتين الإسرائيلية والأوكرانية، لكن مهما حاولوا التصرف في كلا الاتجاهين فإن أفضلية أوكرانيا في السياسة الغربية والأمريكية ستنخفض حتماً»، وأضاف أن الإدارة الأمريكية «يجب أن تشعر بالقلق من احتمال انضمام أزمة أخرى حول تايوان إلى الأزمات الحالية».

وسائل الضغط الروسية عديدة:

من جانبه الرئيس البولندي انجي دودا، قال في تصريح له يوم 10 / 2/ 2024، إن الصراع بين حركة حماس وإسرائيل قد يكون مفيداً لروسيا التي تسعى إلى حرف الانتباه عن المشكلة الأوكرانية ,مضيفاً أن «الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي قد تكون له عواقب سلبية على الاتحاد الأوروبي « وأعرب عن مخاوفه من أن يتسبب هذا الصراع في موجة جديدة من الهجرة، الأمر الذي من شأنه أن يضع عبئاً إضافياً على حدود الاتحاد الأوروبي وبولندا .

دون شك، إن روسيا مستفيدة من أي تشتيت للاهتمام الغربي تجاه أوكرانيا، كما أنها ستكون في غاية السعادة بتورط واشنطن في أي صراع جديد ربما يشتت مواردها وقدرتها على دعم أعداء موسكو، وأولهم النظام في كييف !..وأصبح واضحاً من وجهة نظر موسكو « عدم أهلية الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم «, وصرّح بذلك علناً نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي ديمتري ميديفيدف, الذي أكد أنه كان الأحرى بواشنطن وحلفائها أن « ينشغلوا « بالعمل على « وقف إطلاق نار فوري في قطاع غزة، وتسوية فلسطينية – إسرائيلية بدلاً من التدخل في شؤون روسيا ودعم أوكرانيا عسكرياً ومالياً، كما اتهمت الخارجية الروسية إدارة البيت الأبيض بعرقلة جهود « الرباعية الدولية « المكونة من روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تصعيد العنف، محملة واشنطن وبروكسل مسؤولية اندلاع الأعمال القتالية الحالية!..

وكان لافتاً أن العديد من « الإعلاميين « الروس الذين يغطون الحرب في أوكرانيا، ركزوا بشكل أساسي في الآونة الأخيرة على الاعتداءات «الإسرائيلية» على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يوضح – كما يقول مراقبون غربيون – إن ذلك جاء بإيعاز من الكرملين في إطار خطته لتحويل الاهتمام الغربي من أوكرانيا إلى فلسطين، ومن المؤكد أنه كلما طال أمد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فإن أوكرانيا هي الخاسر الأول، بلفت النظر عن موقف كييف ودبلوماسيتها الساعية إلى إثبات أن أوكرانيا جزء من العالم الغربي!..

خلاصة القول: لقد أظهرت استطلاعات للرأي أجرتها مؤسسة غلوبيسك في بلدان الاتحاد الأوروبي، في شهر كانون الأول 2023، حيث رأى 40% أن موسكو تتحمل مسؤولية الحرب، بينما حمّل « 51% « المسؤولية لواشنطن وبروكسل، وأن الولايات المتحدة تمثّل تهديداً أمنياً لبلادهم أكثر من روسيا، ويرى هؤلاء إن « الحرب تأتي دائماً من الغرب، والحرية والسلام يأتيان دائماً من الشرق «.. إن أوربا تواصل تأكيدها الالتزام بسياساتها الممنهجة حيال عدد من القضايا، بما فيها المتعلقة بأوكرانيا والعقوبات على روسيا.. غير أن معسكر «أصدقاء الرئيس الروسي بوتين»، من أصحاب الصوت المرتفع، حيث خرج أنصار هذا المعسكر عن ترددهم في إبداء مواقف معارضة حتى لاعتبار دعم كييف أمر مسلّم به، يأتي هذا التحول في ظل تقدم معسكر اليمين الشعبوي وفرض نفسه على العملية السياسية في عدد من الدول الأوروبية، وهو ما دلّت عليه التجارب بدءاً من اليونان وإيطاليا وإسبانيا وهولندا ودول البلطيق وصولاً إلى الدنمارك والسويد ولاحقاً ألمانيا..والأمر أكثر وضوحاً في شرق أوربا وجنوب شرقها – بلغاريا ورومانيا -، وفي وسطها أيضاً ..إن استمرار التطورات بهذا المنحى يعني بالنسبة لموسكو فرصة لإحداث شرخ في الجدار الغربي المناهض لها!..

لا يغيب عن الذهن أن أوربا متجهة في صيف هذا العام لانتخابات برلمانها، وتتأهب كتل اليمين ويمين الوسط الشعبوي لتحقيق تقدم فيها، يمنحها الكثير من النفوذ على مستوى إقرار سياسات الموقف من أوكرانيا والهجرة معاً !..

انقلاب الرأي الأمريكي

وكيف تقاطعت مطالبات الشارع الأمريكي مع حرب غزة

◄ لمى الشطلي

كاتبة صحفية فلسطينية - سورية

السابع من أكتوبر يومٌ أعاد تشكيل العالم وتقسيمه وفق معايير مختلفة صبّت مجمل نتائجها باتجاه فهم آخر للعقلية الغربية وما تتبناه من مبادئ أظهرت ازدواجيةً بقراءة القضايا المتعلقة بالمنطقة العربية، إنّ حرب الدماء التي اشتعلت في غزة ساهمت بخلق انشقاق نوعي في المجتمع الدولي.

فبعد ارتكاب إسرائيل انتهاكات عديدة ارتقت إلى عدّها جرائم ضد الإنسانية وإبادةً جماعية وفقاً لمختصين بالشأن القانوني والدولي لا يزال العالم لا يفهم كيف أنّ القانون الدولي المعدّ أصلاً لمنع هكذا جرائم عاجز تماماً عن اتخاذ خطوة حقيقية باتجاه وقف إطلاق النار ومنع آلة القتل الصهيونية من ارتكاب المزيد من المجازر، وهذا ما دفع بالشعوب الغربية بحسب مراقبين للخروج بمظاهرات عديدة وصلت في بعضها إلى مئات الآلاف تعبيراً منهم على هذا التناقض الصارخ ما بين ما يتشدقون بهم بوصفهم بلدان حضارية تتغنى بالحريات والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان وما بين استمرار إسرائيل بضرب كلّ تلك المعتقدات تحت بند «دولة فوق القانون الدولي وقراراته الشرعية»

وأمام هذا المشهد يظهر سؤال جوهري لماذا لا يتم سماع مطالب الشارع الغربي؟!

وهل تلك المطالب نابعة من ضد تلك الازدواجية؟! أم أن هناك أسباب خفيّة متعلقة بقراءة الرؤية الغربية لهذه الحرب؟!

كان الرأي العام الأمريكي يظهر أقوى دعم لإسرائيل في الغرب، وبحسب بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن حجم المساعدات أكبر بكثير مما جاء في التقديرات الرسمية، ووصلت إجمالي المساعدات الأمريكية الملتزم بها لإسرائيل إلى نحو 260 مليار دولار. وخلف ستارة الدعم المهول هذا توجّهت أنظار المحللين والسياسيين وحتى الشعب الأمريكي نفسه إلى اللوبي الصهيوني ومدى تأثيره على صناعة القرار في أمريكا كوّنه عامل الضغط الأهم في كيفية إدارة الصراع في الشرق الأوسط وبات الحديث عن مفاصله المتغلغلة داخل الإدارة الأمريكية، فاللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك)، و«مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى»، و«رابطة مكافحة التشهير»، والمجموعات المسيحية الصهيونية، مثل: «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل» كلّها تعمل كمنظومة واحدة تدفع باتجاه المحافظة على التأييد الأمريكي على كافة المستويات والأصعدة.

كلّ ذلك دفع ببعض المسؤولين السياسيين في أمريكا إلى إعادة النظر بالمساعدات المقدّمة لإسرائيل حيث ذكر الرئيس السابق دونالد ترامب مراراً بالحاجة إلى دفع تكاليف المساعدة الأميركية لإسرائيل، وطالب المرشح الرئاسي الديمقراطي السابق بيرني ساندرز بتغيير سلوك إسرائيل جذرياً تجاه الشعب الفلسطيني مشترطاً ذلك لاستمرار المساعدات الأميركية لها.

وبعد الحرب على غزة تعالت أصوات الشارع الأمريكي للمطالبة بإيقاف الدعم الأمريكي لإسرائيل وبات واضحاً جلياً رفض المواطن الأمريكي دفع تكاليف حرباً لا علاقة له بها، حربٌ أصبحت تشكل عبء حقيقي على ميزانية الإدارة الأمريكية وهذ ما حثّ بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي المؤيدين حتى لإسرائيل بالتلويح بإيقاف الدعم الذي أصبح يشكل خطراً على الحكومة الأمريكية ورؤيتها من منظور شعبها أولاً، بالإضافة إلى تنامي أصوات مجموعات ناشطة مدافعة عن الشعب الفلسطيني وأخرى تتبنى المعايير والأسس الأخلاقية المستندة إلى حقوق الإنسان، ناهيك عن تصريحات كانت سابقة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة وعلى لسان أمينها العام أنطونيو غوتيرش الذي صرّح «أن هجمات حماس لم تحدث من فراغ، وأن هذه الهجمات لا تبرر لإسرائيل القتل الجماعي الذي تشهده غزة» وذاك ما أثار حفيظة الإسرائيليين لتصل إلى حد المطالبة بإقالته من منصبه.

كلّ ذلك في محصلته ساهم بخلق رأي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فهماً للحرب الدائرة في غزة فأظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «غالوب» أن تأييد الفلسطينيين بين الديمقراطيين فاق تأييد إسرائيل للمرة الأولى مما أثّر على مناصري الرئيس جو بايدن الذين أصبح 20% منهم يؤيدون الفلسطينيين الأمر الذي سينعكس على رؤية الحزب الديمقراطي للشرق الأوسط وآليات الحلول الموضوعة لإنهاء الحرب فيه، وهذا تحديداً ما سيشكل الخلاف الحقيقي والتحدي الأكبر في الانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك أنّ الحرب أظهرت جيلاً من الشباب الأمريكي يحمل رؤية تتضمن انحيازاً للقضية الفلسطينية مبنياً على بحث الحقائق وأعادت الصراع إلى دائرته الأولى حيث كانت النكبة الفلسطينية ترصد أحداثاً لم تكن في منظور الرواية الغربية وجرى تعتيمها عبر عقود لتتكشف اليوم بعد السابع من أكتوبر.

فبيّنت نتائج الاستطلاع، الذي أجراه معهد هاريس ومركز الدراسات السياسية الأميركية في جامعة هارفارد وشمل ألفي ناخب أميركي من فئات عمرية مختلفة، أن 51% من الشباب من هذه الفئة العمرية يعتقدون أن الحل طويل المدى للصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو «إنهاء إسرائيل وتسليمها لحماس والفلسطينيين»، ووجد استطلاع للرأي أجرته وكالة «إبسوس» في منتصف نوفمبر من العام السابق أن الأميركيين يرون أن بلادهم يجب أن تتصرف في هذه الحرب كوسيط، وليس كداعم لإسرائيل.

أرقامٌ وحقائقٌ ووقائعٌ أظهرت كمثال الولايات المتحدة الأمريكية قائد النظام الدولي والمهيمن على القرار الغربي بصورة خرجت عن المعتاد والمألوف من دعم لا مشروط لإسرائيل إلى طوفان بشري يطالب بالحرية لفلسطين ويعيد قراءة المعادلة على إدانة إسرائيل وكل من يدعمها، كون الوقوف مع إسرائيل بات يتعارض مع مصالح الأمريكيين أنفسهم لتصبح عبئاً يثقل العام بأسره وليس الفلسطينيين فقط، فهل حانت اللحظة لترجح كفة العالم لجانب الفلسطينيين وبعدالةٍ تستحقها قضيتهم؟؟؟!!

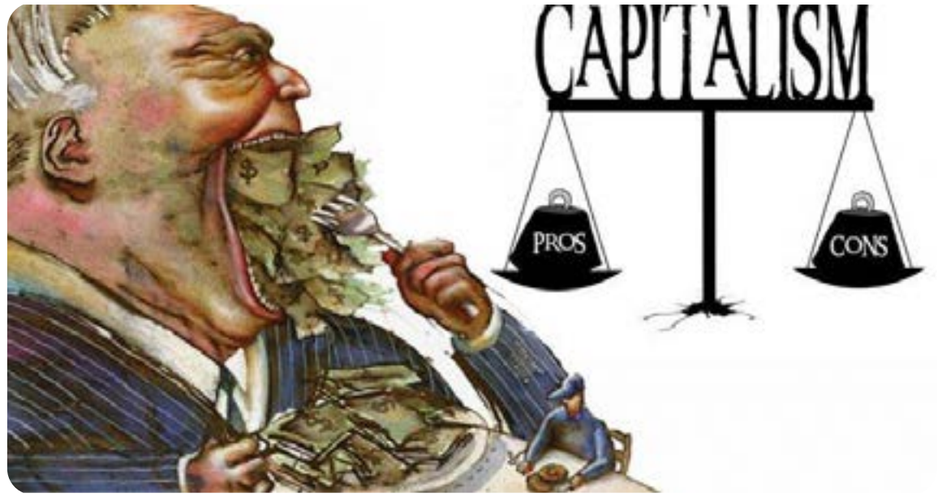

الحرب العالمية الثالثة

وهزيمة النظام الرأسمالي المتوحش

◄ د. ماري ناصيف - الدبس

المنسقة السابقة للقاء اليساري العربي

في الرابع من شباط 2021، وبعد أسبوعين على تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة الأميركية، حدد جو بايدن الأهداف الأساسية التي ستسعى إدارته إلى تحقيقها خلال ولايته، والتي يمكن تلخيصها بالاتجاهين التاليين: أولا، الاتجاه العسكري، الذي يتلخّص في إعادة تجميع حلفاء واشنطن من أجل تطوير إمكانيات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتوسيع رقعته بهدف استعادة السيطرة على العالم؛ وثانيا، الاتجاه الاقتصادي، المستند إلى خطة متكاملة، تشبه إلى حدّ بعيد «مشروع مارشال» الذي وضع إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي هدفت إدارة الولايات المتحدة، يومها، من ورائه إلى بسط سيطرتها الاقتصادية والمالية على العالم أجمع[3].

المخطط الامبريالي الأميركي

أما الخطة للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف، فقد حددت تفاصيلها بدقة، بدءا بتوجيه ضربات قاصمة إلى كل من روسيا والصين، خاصة وأنهما تشكّلان رأس حربة مجموعة البريكس، القطب الناشيء في مواجهة الامبريالية الأميركية، مرورا بتجديد الدور الأميركي في المؤسسات الدولية، وبالتحديد المؤسسات المالية المعروفة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووصولا - بحسب بايدن - إلى «أن تقوم الولايات المتحدة بدورها القيادي، مرّة أخرى»... بما يعني تأبيد النظام العالمي ذي الرأس الواحد الذي قام بعد انفجار الاتحاد السوفياتي في نهاية العام 1990 وما تبعه من تمدد السيطرة الامبريالية إلى أوروبا الوسطى والشرقية، تارة عبر تفتيت بعض البلدان الاشتراكية السابقة وضم أجزائها الجديدة إلى الاتحاد الأوروبي، وطورا عبر السعي لمحاصرة روسيا من خلال تمدّد حلف شمال الأطلسي ليطال أغلبية البلدان الاشتراكية السابقة وأفغانستان وفنلندا... هذا، إلى جانب افتعال المشاكل للصين من خلال «انتفاضات هونغ كونغ»، والحملات الأخرى التي تحمل عنوان «حقوق الانسان»، وكذلك محاولات التأثير على أسواق الأسهم وإثارة المشاكل العسكرية لمنع إنجاز خطة «طريق الحرير» الجديدة التي أعلنها الرئيس الصيني شي جينبينغ في ربيع 2019 بمشاركة ممثلين عن 150 بلدا والتي تقضي باستثمار مليارات الدولارات من أجل تنفيذ أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ الانسانية، يشمل بناء الطرقات والسكك الحديدية والمرافيء والمناطق الصناعية التي تؤمن انتقال المنتجات العالمية بين كل قارات الأرض دون أية عوائق.

الحرب العالمية الثالثة من أوكرانيا إلى غزة

إنطلاقاً مما تقدّم، ونظراً للأزمة الرأسمالية المتفاقمة، في الولايات المتحدة بالتحديد نتيجة كلفة الاعتداءات الممتدة من العراق إلى سوريا وأفغانستان واليمن، انتقلت الحرب إلى قلب أوروبا بسبب محاولات واشنطن الدخول إلى عقر الدار الروسية من خلال الجبهة الأوكرانية؛ وكثر الحديث عن اقتراب اندلاع الحرب العالمية الثالثة، خاصة بعد الاجتماع الأخير الذي عقدته مجموعة «البريكس»، في شهر آب من العام الماضي، في جمهورية جنوب أفريقيا والذي قيل عنه أنه شكّل تهديدا لاستمرار السيطرة الأميركية على العالم، إن من حيث الاتساع الجغرافي الذي وصلت إليه المجموعة خلال الاجتماع، أم خاصة من حيث القوة الاقتصادية التي أصبحت تمثلها عالميا، خاصة بعد أن تبيّن أن الجبهة الأوكرانية لم تستطع تحقيق المطلوب منها بالنسبة لإضعاف روسيا، على الرغم من كل الدعم العسكري واللوجستي والمالي؛ بل إنها، على العكس من ذلك، ساهمت في تفاقم أزمة الاتحاد الأوروبي والدول الأساسية فيه إلى درجة تشير فيها التوقعات إلى انهيارات اقتصادية ومالية نتيجة ازدياد التضخم، والغلاء، وتراجع النمو المترافق مع تراجع كبير في معدلات الانتاج، الصناعي على وجه الخصوص[1].

من هنا، كان لا بد من فتح جبهة جديدة تؤمن لواشنطن وحلفائها، ولذراعها العسكري، استعادة بعض من أوراق فقدتها، إن في أميركا اللاتينية أم في أفريقيا، ومن هيبة مرّغت في أوحال أوكرانيا. فظنت إدارة بايدن أن الانتصار الأسهل يمكن أن يكون في فلسطين المحتلة، خاصة بعد تهافت الأنظمة العربية لخطب ود الكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معه من خلال ما سمي ب»صفقة القرن»[2]، على حساب القضية المركزية وبحجة أن أمد الحروب طال ولا بد من الوصول إلى سلام طال انتظاره... سلام سيؤدي (حسب الدعاية الأميركية – الخليجية المشتركة) إلى «إنعاش اقتصاد المنطقة، ومنح الفرص لشعوبها، من ضمنهم الفلسطينيين، لعيش حياة أفضل»... ولا ننسى في هذه العجالة من التذكير بالمشروع الامبريالي الأميركي للسيطرة على منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية، بالاضافة إلى وضع اليد، بالتعاون مع الصهاينة والنظامين اليوناني والقبرصي، وبعض الشركات التنقيب على البترول، على الغاز المتواجد في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وبالتحديد في المياه الاقليمية لقطاع غزة.

حساب الحقل... وحساب البيدر

غير أن حساب الحقل لم يأت على حساب البيدر. إذ أن المشروع ووجه بمقاومة شعبية في أكثر من بلد عربي، وفي فلسطين بالتحديد. وأتت معركة طوفان الأقصى لتظهر ازدياد هشاشة الجيش الصهيوني، بعد المواجهات الممتدة من العام 1982 وحتى يومنا هذا، إن في قطاع غزة والضفة الغربية أم في لبنان. كما أن الجرائم الوحشية التي ترتكبها القوات الصهيونية ضد المدنيين العزّل، وبالتحديد القتل المتعمّد للأطفال والنساء، وما أثارته من ردود فعل شعبية، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة نفسها، وما يبحث اليوم في محكمة العدل الدولية باتجاه إثبات ارتكاب الكيان المغتصب جريمة الابادة الجماعية، قد أدّت كلها إلى إسقاط القناع عن أوجه قيادات الحركة الصهيونية ومن هم وراءها... ونعني بهم كل المتعاقبين على الحكم في واشنطن، أكانوا من الجمهوريين أم من الديمقراطيين، وكذلك قيادات الأنظمة الرأسمالية في أوروبا الذين حصلوا أو يحاولون الحصول على حصة، ولو ضئيلة، من «الكعكة» البترولية والغازية الجديدة...

هذا الاستنتاج المتعلّق بالمتغيرات التي طرأت على الرأي العام العالمي تجاه الموقف من القضية الفلسطينية، مرفق بالعزلة التي وصلت إليها واشنطن في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والتي اضطرتها إلى استخدام الفيتو مرارا وتكرارا لمنع إمرار مشاريع قرارات ليست في صالحها ولا في صالح الكيان الصهيوني، يؤكد انطلاق بداية النهاية للمشروع الامبريالي – الصهيوني الجديد للسيطرة على العالم. غير أن هذا الاستنتاج لا يعني أن النهاية في متناول اليد قريبا.

من هنا، لا بد من التشديد على كيفية تطوير كل أشكال مقاومة الاحتلال وعلى توسيعها لتشمل كل العالم العربي، بحيث تعمل على الاطاحة باتفاقيات «السلام» مع العدو، بدءا من اتفاقية كمب دايفيد ووصولا إلى اتفاقية أوسلو وكل الصفقات التي تأمنت بفعلهما... وهذا يتطلّب، أولا وأخيرا، توحيد النضال الذي تخوضه أطياف المقاومة على الأصعدة كافة، وبالتحديد الوحدة الميدانية لفصائل المقاومة الفلسطينية.

ـ الهوامش

1 راجع كتاب إيمانويل تود «هزيمة الغرب» الذي توقع هزيمة الدول الرأسمالية الغربية في الحرب الأوكرانية الروسية من خلال الاحصاءات المتداولة عن كلفة هذه الحرب وعدم قدرة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبلدان الناتو عموما، على الاستمرار في تأمين السلاح الضروري للجيش الأوكراني. كما أنه توقع أيضا هزيمة تلك الدول في حربها للسيطرة على العالم، وعزا ذلك بشكل خاص إلى تدهور الصناعات في تلك البلدان، وبالتحديد في الولايات المتحدة، إضافة إلى تراجع مستوى التعليم وإلى ازدياد البطالة والربح المتوحش.

2 ما سمي ب»صفقة القرن» أتت لتضع «عرض أولمرت» (2006) موضع التنفيذ، هذا العرض الذي قيل عنه أنه يشكل إسقاطا لحل الدولتين ويستحضر مجددا مشاريع تهجير جديدة، لأهل غزة بالتحديد. ولا ننسى أن مؤتمر المنامة كان المدماك الرسمي العربي الأول في تلك الصفقة التي انتهت بتهافت الأنظمة العربية، خاصة في الخليج، على تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني المحتل...

3 شكّل حلف الناتو، كما هو معلوم، في العام 1949، بعد سنتين على إطلاق الجنرال جورج مارشال لمشروعه الذي ألبسه ظاهريا لباس إعادة إعمار أوروبا الغربية المنهارة نتيجة الحرب العالمية الثانية، والذي سعت واشنطن من ورائه إلى وضع اليد اقتصاديا على بلدان أوروبا التي تحوّلت إلى سوق واسعة للمنتجات الأميركية، إضافة إلى السيطرة التدريجية على «المستعمرات» وما تختزنه من مواد أولية مهمة وضرورية. وهكذا، وبفعل «مشروع مارشال» وحلف الناتو، إضافة إلى «فزاعة» الاتحاد السوفياتي، استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على جزء مهم من الكرة الأرضية.

فلسطين المحتلة أمام محكمة العدل الدولية

◄ عبد النبي العكري

كاتب سياسي وناشط حقوقي/البحرين

بدءا من يوم الإثنين 19 فبراير حتى الثلاثاء 27 فبراير 2024 تنعقد محكمة العدل الدولية في مقرها في لاهاي بهولندا للاستماع إلى المرافعات الشفوية ل 53 دولة في القضية المرفوعة أمامها بطلب الرأي الاستشاري للمحكمة بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها بتاريخ -22ديسمبر2022 حول الآثار المترتبة على الاحتلال «الإسرائيلي» للأراضي الفلسطينية استنادا إلى المادة 36 من نظام المحكمة .

وسبق للمحكمة أن أعطت رأيها الاستشاري في قضيه إقامة «إسرائيل» لجدار الفصل العنصري في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة في العام 2004 وقضت بلا شرعيته وأنه يشكل أداة لنظام الفصل العنصري وتقطيع الأراضي المحتلة وتغيير معالمها بشكل لا عودة عنه والذي تطبقه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة وإدامة الاحتلال ودعت المحكمة إلى إزالته. لكن «إسرائيل «لم تستجب للقرار بل مضت قدما في توسعة بناء الجدار وفرض المزيد من الحواجز ونقاط التفتيش على جانبيه. كما قامت بإقامة جدار الفصل العنصري حول غزة إثر قرارها الانسحاب في العام 2007.

كما يأتي هذا القرار بعد أيام من نظر المحكمة في دعوى جنوب إفريقيا ضد «إسرائيل» المقدم في 29 ديسمبر 2023 بممارستها الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة وجرائم أخرى ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبعا للمادة 9 للاتفاقية الدولية لمنع وتجريم الإبادة الجماعية لعام 1948 واختصاص المحكمة تبعا للمادة 36 من نظامها الداخلي للنظر فيها.

وقد عقدت المحكمة جلسات استماع علنية في 11-12 يناير 2024 للاستماع لمرافعات الطرفين وطالبت جنوب افريقيا بإصدار المحكمة لإجراءات عاجلة من قبل «اسرائيل» لوقف أعمال الإبادة ورفع الحصار والسماح بالإغاثة دون قيود وعدم محو آثار جرائمها في غزة

وفي جلسة علنية بتاريخ 26 يناير 2024 أصدرت المحكمة حكمها بالموافقة على طلبات جنوب افريقيا العاجلة وطلبت من «إسرائيل» تقديم تقرير عن إنفاذها لهذه الإجراءات وملاحظات جنوب افريقيا على ذلك خلال شهر في 26 فبراير 2024 .كما أن جنوب افريقيا تقدمت مع دول أخرى بطلب عاجل لإسرائيل بوقف الهجوم البري المرتقب ضد محافظة رفح حيث يحشر 1.5 مليون نازح في خيم في مساحة بحدود 35 كم 2 منذرا بمجزرة بشرية مهولة .لهذا فقد أضحت حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة في قلب القضية المطروحة ومرافعات الدول.

إثر قرار الجمعية العامة المذكور أحال الأمين العام للأمم المتحدة القرار إلى المحكمة وقد قبلت المحكمة النظر في الدعوى وأخطرت الطرفين المعنيين مباشرة وهما حكومة « إسرائيل» وحكومة فلسطين بقبولها الدعوى ثم أخطرت باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذلك وحددت الفترة من يوليو حتى أكتوبر 2023 لقبول المرافعات المكتوبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامي والاتحاد الافريقي. ثم حددت المحكمة الفترة ما بين 19-27 فبراير لسماع المرافعات الشفوية. وبعده تنظر المحكمة في القضية وتصدر رأيها الاستشاري خلال أشهر.

وقد قدمت 53 دولة ومنظمة مرافعاتهم المكتوبة ومن بينهم «إسرائيل» التي رفضت إحالة قرار الجمعية العامة للمحكمة معتبرة إياه تشويها لما يجري في المنطقة وامتنعت عن حضور جلسات المحكمة.

كما أن هناك 4 دول تحفظت على إحالة القضية للمحكمة ومنها أمريكا والمجر بحجه التأثير سلبيا على سير المفاوضات بشأن تسوية في الشرق الأوسط وفي قلبها القضية الفلسطينية. ولقد رد ممثلو الدول في مرافعاتهم بأن إبداء المحكمة الرأي الاستشاري في القضية المطروحة من صميم اختصاص المحكمة بموجب المادة 35 من نظامها الأساسي كما أن أي مفاوضات يجب أن تستند إلى القانون الدولي وحقوق الشعوب في تقرير المصير وأن حكم المحكمة سيعزز مثل تلك المفاوضات. لكننا نعرف أن رعاية أمريكا لمفاوضات تكون

إسرائيل طرفا فيها هي لصالح «إسرائيل» وعلى حساب الشعب الفلسطيني.

أما المحاور الأساسية للقضية والتي طالب ممثلو جميع الدول (باستثناء الولايات المتحدة والمجر وإسرائيل التي لم تحضر المحكمة) فإنها تطالب محكمة العدل الدولية بما يلي:

أولاً: عدم شرعية الاحتلال من الأساس

- عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي كأطول احتلال معاصر لمدة 57 عاما منذ الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين وشبه جزيرة سيناء المصرية والجولان السورية وأراض لبنانية بالرغم من صدور قرارات لمجلس الأمن أهمها القرار 242 في يونيو 1967 إثر حرب (هزيمة)5 يونيو 1967 وقرار مجلس الأمن رقم 338 في 22 أكتوبر 1973 إثر حرب 6 اكتوبر 1973 والتي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ودخول أطراف الصراع لمفاوضات من أجل ذلك وضمان الاستقرار والسلم فيما بينها.

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت عده قرارات مشابهة وآخرها القرار الصادر في ديسمبر 2023 خلال حرب غزة ويضاف إلى ذلك رأي المحكمة بشأن جدار الفصل العنصري. لكن «إسرائيل» لم تستجب لأي من القرارات الدولية المذكورة. وهذا يتعارض مع المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يجيز الاستيلاء على أراضي البلدان الأخرى بالقوة وإذا حدث ذلك في سياق الحرب فإن ذلك مؤقت مطلوب إنهاؤه بأسرع ما يمكن وتأمين السلم والأمن بين الأطراف المتحاربة.

ثانياً: دعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعودة اللاجئين وجميع حقوق الإنسان الأخرى بما في ذلك إعلان أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، ويجب أن ينتهي فوراً وبشكل كامل ودون قيد أو شرط.

إدارة إسرائيل للاحتلال خلافا للقانون الدولي

يبين القانون الدولي والذي يشمل القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وملحقاتها لعام1978 مسؤولية الدول خلال الحروب والنزاعات المسلحة تجاه المدنيين والأهداف المدنية وقواعد إدارة أراضي البلد المحتل ومسؤولية الدولة المحتلة بحيث أن لا تحدث أية تغييرات ملحوظة في المحافظة على التركيبة البنيوية والتركيبة السكانية وتحصر إجراءاتها بما يؤمن حماية قواتها وتأمين السلم والأمن في المناطق المحتلة وتأمين الخدمات التعليمية والطبية والإسكانية وغيرها بطابعها الوطني . وأن يكون تدخلها بأضيق نطاق، وأن يكون الاحتلال مؤقتا وبأقصر مدة ليعود البلد المحتل لسابق عهده وتمكينه من حق تقرير المصير. لكن إسرائيل خرقت كل قواعد القانون الدولي. وعملت لاغتصاب الأرض الفلسطينية وتمزيق وحدة الشعب الفلسطيني في عملية تدمير منهجية وشمولية لمقومات الوطن والحكم الفلسطيني كما يلي:

- قيام «إسرائيل» منذ اليوم الأول للاحتلال بإحداث تغييرات في بنية الأراضي المحتلة ومن ذلك هدم حي المغاربة الملاصق لبيت المقدس لتخصيص الساحة المستحدثة لصلوات اليهود أمام جدار البراق والذي تسميه حائط المبكى.

ثم عمدت « إسرائيل» إلى ضم القدس الشرقية المحتلة إلى القدس الغربية وتعتبرها القدس الموحدة عاصمة «إسرائيل» الأبدية إثر حرب 1967. وقد صدرت عدة قرارات عن الأمم المتحدة تعتبر القدس الشرقية أرضا فلسطينية محتلة ثم صدرت قرارات تؤكد الدعوة لقيام دوله فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

- قيام «إسرائيل» بإحداث تغييرات شاملة في بنية الأراضي المحتلة وتركيبتها السكانية بموجب سياسة التهويد والفصل العنصري لصالح اليهود «الإسرائيليين» وعلى حساب السكان الفلسطينيين الأصليين وذلك بتنفيذ استراتيجية طرد الفلسطينيين من بيوتهم وأحيائهم وقراهم والاستيلاء بالقوة على أراضيهم ومواردهم المائية وغيرها لصالح المستوطنين حيث عمدت إلى إقامة البنية التحتية وبناء مستوطنات ودعم الاستيطان بحيث تجاوز المستوطنون 700 ألف في الضفة الغربية و150 ألف في القدس الشرقية يسيطرون على 70% من أراضي الضفة الغربية .ومعظم الموارد المائية والموارد الأخرى كما عمدت إلى سياسة تهجير الفلسطينيين داخل وطنهم وإلى خارجه .

- ترتب على ذلك أن تحولت مناطق سكن الفلسطينيين إلى جزر معزولة يتحكم في الدخول إليها والخروج منها والحركة فيما بينها إلى مئات الحواجز» الإسرائيلية» المسلحة وجرى إفقار المناطق الفلسطينية وخنقها اقتصاديا. وبالمقابل فقد جرى بناء شبكة طرق سريعة وحديثة تربط المستوطنات الإسرائيلية ويقتصر استخدامها على المستوطنين والإسرائيليين».

- يطبق القانون الإسرائيلي على المستوطنات والمستوطنين ويشاركون في انتخابات الكنيست ولهم نوابهم ولهم مجالسهم البلدية المنتخبة والمستوطنات عمليا جزء من إسرائيل وسكانها إسرائيليون بما يتضمن ذلك من بنى الدولة ومنظومتها السياسية والاقتصادية والقانونية وغيرها.

- تطبق «إسرائيل» قوانين الطوارئ العسكرية «الإسرائيلية» على الفلسطينيين وينفذها الجيش والأمن والمخابرات «الإسرائيلية» وتشمل الإخلاء القسري وهدم البيوت وعمليات الاعتقال واستخدام القوة المفرطة أثناء الاعتقال والمطاردة والاحتجاجات والتي تحولت إلى عمليات عسكرية مميتة ويشمل الاعتقال والاعتقال الإداري لسنوات حيث يقبع في سجون إسرائيل ما يقارب 10 آلاف معتقل ومحكوم بمن فهم الأطفال والنساء. وتتم المحاكمات أمام محاكم «إسرائيلية». كما تستخدم إسرائيل القانون البريطاني بمصادرة أملاك الغائبين من عقارات ومزارع ومصانع وغيرها وهم حكما ممنوعين من العودة لوطنهم.

تقويض قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة

هناك قناعة راسخة في الفكر الصهيوني أن فلسطين كلها هي أرض الميعاد التي تخص الشعب اليهودي وأن الفلسطينيين هم أفراد وليسوا شعبا وبالتالي فإنهم لن يسمحوا بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب دولة «إسرائيل». ويحظى هذا بإجماع فيما بين الأحزاب والقوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار باستثناء عدد قليل من المفكرين والحقوقيين «الإسرائيليين» لكنهم على هامش المجتمع.

ومع توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن في العام 1993 فقد انتشرت أوهام عند بعض الفلسطينيين والعرب أن الاتفاق سيؤدي لقيام دولة فلسطينية مستقلة وبداية لوضع حد للصراع «الإسرائيلي» مع الفلسطينيين والعرب. لكنه ثبت أن «الإسرائيليين» أرادوا باتفاقيه أوسلو وضع حد للثورة الفلسطينية وقوى المقاومة وهو ما صرح به علنا مفكرون وقادة فلسطينيون .وبعد الانتفاضة الثانية أعادت إسرائيل قبضتها الأمنية والسيطرة الكاملة على الضفة والقطاع وحصار قطاع غزة لاحقا وشن سلسلة حروب على غزة آخرها حرب الإبادة الحالية منذ 7 أكتوبر 2023 حتى الآن . وفي ظل عقدين من حكم اليمين سواء من قبل حزب كاديما بقياده شارون ثم أولمرت ومن بعده حزب الليكود بزعامة نتنياهو فإن الإجماع «الإسرائيلي» هو تهويد فلسطين وعدم قيام دولة فلسطينية حتى بقيادة السلطة الفلسطينية الحالية . وتلقى الاستراتيجية الإسرائيلية الدعم الكامل من أمريكا والمساندة من قبل الغرب الذي يؤمن لها الحصانة من الانصياع للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

هناك تطور خطير تلى طوفان الأقصى في 7 أكتوبر2023 فقد أفصحت إسرائيل بقياداتها السياسية والعسكرية والدينية على تدمير غزة بالكامل وإبادة سكانها وتهجير من تبقى منهم إلى سيناء مصر وكذلك تصعيد العمليات العسكرية والأمنية الدموية والتدميرية في الضفة والقدس الشرقية ودفعهم للتهجير. كذلك إجبار أكبر عدد من فلسطيني 1948 على التهجير في ظل نظام الابارتايد وذلك بعد إصدار قانون 2018 أن «إسرائيل» هي دولة اليهود القومية ومناط بهم وحدهم اتخاذ القرارات المصيرية.

في ظل ظروف الحرب والتي تلقى دعم الأكثرية المطلقة للإسرائيليين طرح نتنياهو مشروع الدولة الصهيونية المستقبلي وهو أن «إسرائيل» تشمل كامل فلسطين والجولان المحتل كما أظهر الخارطة في الأمم المتحدة. وأن اسرائيل تمارس سيطرتها الأمنية من النهر إلى البحر وأن ليس هناك مكان لدولة فلسطينية وهو ما أقره مجلس الوزراء والكنيست باستثناء النواب العرب الفلسطينيين. كما أفصح العديد من «الإسرائيليين» أن المرحلة القادمة هي لإقامة «إسرائيل» الكبرى من النيل إلى الفرات ومن الأناضول إلى المدينة المنورة.

بالطبع فإنه لا مكان للمشروع العربي للسلام أو ما يدعى قيام دولة فلسطينية مقابل علاقات كامله ما بين العرب «وإسرائيل». والمطلوب حاليا وهو ما يجري تطبيع العرب علاقاتهم مع إسرائيل لضمان الحماية الأميركية الإسرائيلية في ظل شرق أوسط حيث «إسرائيل» قوه إقليمية عظمى.

مطالب ومواقف الدول من محكمة العدل الدولية

قررت المحكمة أن يخصص اليوم الأول 19 فبراير للمرافعات الشفوية للوفد الفلسطيني برئاسة وزير الخارجية رياض المالكي وتتابع على تقديم المرافعات 7 من الخبراء ومنهم سفير فلسطين في الأمم المتحدة رياض منصور حيث قدم الوفد الفلسطيني أسس القضايا المطروحة على المحكمة والتي اتفق معها معظم ممثلي الدول باستثناء أميركا والمجر .ثم تتابع على تقديم المرافعات مندوبو الدول بدءا بجنوب افريقيا كونها طرفا في الدعوة ضد إسرائيل في القضية السابقة .ثم تتابع ممثلوا البلدان في مرافعاتهم حسب الأبجدية لأسماء بلدانهم.

ويمكن القول إن جميعهم أيدوا أطروحات الوفد الفلسطيني وبعضهم أضاف إليها تجربة بلدانهم كما أن بعضهم أضاف قضايا جوهرية مهمة.

أما الولايات المتحدة ومن موقع شراكتها مع «إسرائيل» منذ قيامها في جميع جرائمها بما فيها حرب الإبادة الحالية فعارضت نظر المحكمة في القضية بحجة أنه يقوض المفاوضات الجارية لوضع حد لما تسميه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. كما تبعت المجر الموقف الأميركي وسوف نخصص مقالا تحليليا لذلك.

«لن نصوت للمجرم بايدن»:

قراءة أولية لمواقف الجاليات العربية والمسلمة والفلسطينية في ظل المذابح والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في غزة

◄ د. رباب عبد الهادي

مدير البرنامج الأكاديمي لدراسات الجاليات العربية والمسلمة بالمهجر وكبيرة الباحثين والباحثات في جامعة ولاية سان فرانسيسكو

لا شك بأن هناك تحولات وبروز واضح للتقدميين ولكن أيضا يجب أن نكون حذرين في مدى تفاؤلنا لأن الحزب الديمقراطي بالأساس هو أحد الحزبين الأساسيين الحاكمين في الولايات المتحدة وعليه فهما يعكسان مصالح الفئات الحاكمة التي تحتكر السياسة والاقتصاد والصناعات وأهمها الصناعات الحربية والاستراتيجية والاستخبارية والإلكترونية إضافة إلى الخدمات العامة المخصخصة. وحتى نتجنب الالتباس والخلط ما بين التقدميين في الحزب وقيادات الحزب المتحكمة بمناصبها فعلينا أن نوضح أن قيادات الحزبين يمثلون هذه الطبقات ومصالحها ويعيدون إنتاج السياسات الرأسمالية التقليدية التي تحارب التغيير الجذري في المجتمع وتطرح حلولاً إصلاحية بدلاً من التغيير الشامل لأنه يتناقض مع مصالحها التي تعكسها معتقداتها الأيديولوجية.

فإن قيادة الحزب الديمقراطي التي يعول عليها بعض التقدميون التزمت تاريخياً بالدعم الاستراتيجي بالمشروع الصهيوني ومواقف إسرائيل التي ينتقدها الإسرائيليون اليهود. فقد قامت وما زالت قيادته تعاقب وتعزل أعضاء الحزب في مجلس النواب بمجرد قيام أحدهم أو إحداهن بإصدار تصريح يطالب بالعدالة للشعب الفلسطيني يدين المجزرة الصهيونية في غزة. فعلى سبيل المثال تبنت قيادة الحزب إنذاراً للنائب الفلسطينية الأمريكية رشيدة طليب واتهموها بالعداء للسامية لأنها انتقدت إسرائيل ولم تقتصر الهجمة على رشيدة طليب من أعضاء مجلس النواب الصهاينة وإنما شارك بها وبشكل فاضح قيادة الحزب من نانسي بلوسي قائدة الحزب الديمقراطي في مجلس النواب وتشك شومر قائد الحزب في مجلس الشيوخ. وربما تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء وغيرهم من القيادة التاريخية للحزب الديمقراطي يتبنون أيضاً مواقف تقليدية في كافة المجالات ومنها السجون والهجرة والمصالح الاستراتيجية للإمبريالية الأمريكية.

ولكون الحزبين يمثلان هذه الشريحة الحاكمة ويرعان مصالحها فليس من المنطقي أن نتوقع تغييرات جذرية مشجعة من خلال المجلس الديمقراطي. وبالتأكيد هناك تغييرات داخل الحزب نفسه وخاصة في أوساط التقدميين ومن بينهم العرب والمسلمين والفلسطينيين يمكن اعتبار بعضها نوعية ولكن هذا لا يكفي لتغيير موازين القوى داخل الحزب وقلب مواقفه التاريخية الداعمة للمشروع الصهيوني في فلسطين.

إن تغيير موازين القوى ما بين الفئة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية (1%) وغالبية الشعب (99%) يتطلب فرض مصالح وبرامج القاعدة الشعبية الواسعة وهذا لا يمكن أن يتم إنجازه عبر الانتخابات الليبرالية التقليدية وإنما يفرضها الشارع الذي يعكس الرأي العام.

فكلما تصاعد وتعمق التضامن مع الشعب الفلسطيني (كأحد أسس شمولية العدالة) واتسعت قاعدته وتعدى المطالبة بوقف إطلاق النار المؤقت أو حتى الدائم للمطالبة بمكافحة الصهيونية ووقف كافة المساعدات العسكرية والسياسية الأمريكية لـ إسرائيل ومحاسبتها على جرائم الحرب التي ترتكبها، وخروقات القانون الدولي والامريكي لن نشهد تغيير حقيقي.

لا شك بأن الخوف يكتنف بايدن وإدارته مما يمكن أن يواجهه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر\تشرين الثاني القادم (2024) فقد شهدنا ما يتراوح ما بين الاحتجاج والتمرد داخل الحزب الديمقراطي بسبب رفض سياسات بايدن القاتلة. وأصدر مجموعة من موظفي وزارة الخارجية والبنتاغون والبيت الأبيض بيانات علنية ومذكرات داخلية سربت للإعلام، واستقال عدد من موظفي الحكومة الأميركية ونظم موظفو البيت الأبيض وقفة احتجاجية أمامه أحرجت الرئيس بايدن الذي وظفهم والذي بإمكانه طردهم من أعمالهم.

أما الجاليات العربية والمسلمة والفلسطينية فقد برزت في أوساطها بوادر التمرد علناً حيث عقدت مجموعة مسلمة قيادية مؤتمرا صحفياً في بداية الحرب الإسرائيلية على غزة أعلنوا فيه أنهم لن يصوتوا لبايدن بسبب تورطه المباشر في حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. ويظهر ذلك بشكل واضح في ولاية ميشيغان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين والمهاجرين العرب والمسلمين التي تقدر بما يزيد عن 310,000 حسب

صحيفة USA Today فقد رفضت قيادات الجالية الاجتماع بممثلي الحملة الانتخابية لبايدن احتجاجاً على موقفه الداعم لشلال الدم في غزة واعتبر هذه الخطوة انتهازية لا تحملهم محمل الجد وتتوقع أن يصوتوا له في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر كما لو أن شيئاً لم يكن. وحتى بعد أن استبدل بايدن المبشرين بحملته الانتخابية وأرسل بدالهم مسؤولين يمثلون مناصب عليا في الحكومة الأمريكية كمديرة برنامج المساعدات الأمريكية USAID (السيئ السمعة في العالم الثالث) فقد رفضت قيادات الجالية تأييده وتجاوزت البروتوكول السياسي الذي يقضي بالالتزام بالسرية حيال المواقف النقدية وقامت بإصدار التصريحات العلنية ضده بشكل صريح وواضح ومن ضمنهم رئيس بلدية ديربورن العربي المدينة التي تتصدر الموقع الأول في عدد العرب الأمريكيين. كما برزت حملتان رئيستان في هذه الولاية الهامة خططت لدعوة الناخبين في انتخابات الحزب الديمقراطي الداخلية لاختيار مرشحة في انتخابات الرئاسة المقبلة في نوفمبر يوم 27 شباط/ فبراير 2024.

الحملة الأولى والتي تمتد على عموم الولايات المتحدة دعت الناخبين رسمياً للتخلي عن بايدن (Abandon Biden) وللتأكيد على جدية موقفها بدأت تستقبل المرشحين المستقلين عن الحزبين الجمهوري والديمقراطي كاليسارية جيل ستاين (Jill Stein) التي كانت مرشحة حركة الخضر في الانتخابات السابقة وأستاذ دراسة الدين والحركات السوداء كورنيل ويست (Cornel West) الذي رفضت جامعة هارفارد قبل عدة سنوات منحه عقد الديمومة الأكاديمية بسبب مواقفه المؤيدة لفلسطين وتوقيعه على حملة المقاطعة (BDS) وتسمي الحملة الثانية نفسها اصغوا لميشيغان (Listen to Michigan) والتي طالبت الناخبين في الحزب الديمقراطي بكتابة «غير ملتزم» (uncommitted) بدلاً من اختيار اسم مرشح الحزب للرئاسة وهو بالأساس بايدن. ويجدر بالذكر أن إحدى صحف ميشيغان، ديترويت مترو تايمز أعلنت تأييدها لهذه الحملة وحتى حلفاء بايدن من أعضاء مجلس النواب مثل النائب رو خانا (Ro Khanna) والذي رغم أنه يمثل ولاية كاليفورنيا ولكن الحزب الديمقراطي أرسله إلى ولاية ميشيغان لتلطيف الأجواء مع العرب والمسلمين وحلفاءهم. فقام بعقد اجتماعاً مفتوحاً في جامعة ميشيغان في مدينة آن آربر بعنوان «وقف إطلاق النار». والجدير بالذكر ان خانا ينتمي إلى مجموعة من النواب الذين يؤيدون وقف إطلاق النار وينتقدون سياسيات بايدن المنحازة لإسرائيل وشارك سابقا فى مهرجان سياسي مع رشيدة طليب العضوة الفلسطينية الوحيدة في الكونغرس إلا أن إعلاناته لم تذكر مطلقاً بأنه من مؤيدي الرئيس الأمريكي جو بايدن وذلك لمنع مقاطعة طلاب الجامعة لاجتماعه.

وكذلك فقد عضو الكونغرس العريق من ولاية ميشغان اندي ليفين اليهودي الأصل والذي كان والده وعمه أيضاً عضوان تاريخيين في الكونغرس فقد انتقد سياسات بايدن وأبدى تعاطفه مع الجاليات العربية والفلسطينية ومعارضته للسياسات بايدن العدوانية. وهنا أيضا نؤكد على مؤشرات التغييرات النوعية التي أشرنا لها في عدد الهدف السنوي والتي تشير إلى مؤشرات التغيير النوعية. بينما كانت الدوائر الرسمية وصناع القرار بالسابق إما أن تهمل تماما مشاعر ومواقف الجاليات العربية والمسلمة أو تستهتر بها بشكل عنصري وإسلاموفوبيا واستشراقي. ولكن هذا لم يعد ممكناً الآن في ظل المجازر المستمرة في غزة التي يراها الناخب الأمريكي يوما بعد يوم على شاشات التلفزيون والسوشيال ميديا إضافة إلى نضج النضال العربي والمسلم الأمريكي وتعاطف شرائح واسعة من فئات الشعب الامريكي الاخرى ورفض الرواية الصهيونية التي كانت مهيمنة على مدى عقود من السياسة الأمريكية المنحازة للمشروع الصهيوني والاستهتار بعدالة القضية الفلسطينية والإقرار بحق الشعب الفلسطيني بالنضال بكافة الأشكال للتحرير والعودة وتقرير المصير.

لكن لا يعني ذلك بأن هناك نفوس ضعيفة في أوساط جالياتنا ربما لا تتعدى أصابع اليد الواحدة خرقت المقاطعة لبايدن والتقت معه بشكل سري ولكنهم ووجهوا بحملة انتقاد واسعة ونبذ بعد اكتشاف اسماءهم. ولهذا أستطيع المحاججة بأننا لم نشهد ثورة كهذه في مواقف مؤسسات الجالية الرئيسية. هذا لا يعني إن شريحة من الجالية ترفض التعامل معه وتطبيع سياسته الدموية ولكن يعني ذلك أنه في مأزق حقيقي لأن المؤسسات الجلوية الرئيسية العربية والمسلمة الأميركي والفلسطينية أصدرت بيانات في هذا الموضوع وأعلنت أنها لن تصوت له. فهناك تغيرات نوعية وبالتأكيد ليست بالشكل السريع اللازم لوقف شلال الدم لتفرض نفسها لتعكس تغيرات نوعيه ليست لفلسطين فحسب لفلسطين، وهذا ليس استثناء لفلسطين لكن لكافة السياسات، الحكومية، بما فيها الصناعات الحربية الضرائب وتخفيض أقساط الجامعة والتعليم والمناهج الأكاديمية، والمهاجرين وجدار الموت بينهم وبين المكسيك، فالقضية الفلسطينية أضحت بحق وحقيق جزء من الأجندة التقدمية وجزء لا يتجزأ من الأجندة العادلة والأجندة التقدمية.

هل يعني ذلك أن العرب والمسلمون سيصوتون لصالح الجمهوريين؟ لا أعتقد أن هذا وارد لسببين. أولاً لأن هناك مجموعات عرب وفلسطينيين ومسلمين تصوت تاريخياً للجمهوريين، لأن مصالحهم تلتقي. هذه مسألة بديهية فليس كل فلسطيني وطني وكذلك فليس كل أعضاء جالياتنا قلقين على مصالح شعوبنا والمصالح التقدمية، وإنما ترتبط مصالحهم ماديا، وسياسيا مع المصالح الجمهورية الرجعية، اليمينية، العنصرية، الفاشية، ولكن بالمقابل فان التقدميين لن يصوتوا لترامب. وهناك مجموعة كبرى ومن بينهم كاتبة هذا المقال تعتقد بأنه لا يوجد فرق جذري بين ترامب وبايدن. فبالتأكيد أن بايدن مواقفه بشكل أنعم وألطف ولكن جوهر السياسات في نهاية الأمر لا تستهدف تصفية القضية الفلسطينية فحسب وإنما تتضمن الوعود التي تعهد بها أصلا خلال حملته الانتخابية ولم يقم بتنفيذ أيا منها وإنما استخدمها للاستهلاك الإعلامي.

مفاجأة «طوفان الأقصى» والمأزق الوجودي للاحتلال

◄ إبراهيم أبو ليل
كاتب سياسي فلسطيني ـ سورية

تتواصل جرائم الإبادة الجماعية بحق أبناء قطاع غزة، التي لم تتوقف منذ بداية العدوان الصهيوني على القطاع، في أعقاب عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها كتائب القسام رداً على اقتحامات المستوطنين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك، والتي شكلت مفاجأة أذهلت جميع المراقبين، بوصفها عملية غير مسبوقة لم يشهدها الكيان الصهيوني منذ إقامته واغتصابه لفلسطين عام 8491، وشكلت تحدياً استراتيجياً يهدد المستقبل الوجودي لـ«إسرائيل» والصهيونية في المنطقة. وجاءت عملية «طوفان الأقصى» لتبدد الأوهام التي سادت في الأوساط الإسرائيلية، وخصوصاً في المستويين السياسي والعسكري اللذين اعتقدا أن الحكومة الإسرائيلية تخلصت من المخاطر الاستراتيجية في الملف الفلسطيني، وأنها حصّنت المستعمرات التي أنفقت عليها أموالاً ضخمة، وأوجدت بنى تحتية ومنظومة إنذار مبكر كي تحمي نفسها، وطمأنت جمهورها بأنها حققت له الأمن والأمان، وأن معظم الأنظمة العربية قد قبلوها شريكاً لهم في المنطقة، ما يساعدها على مواصلة مخططاتها الاستيطانية والتهويدية، واستباحة حقوق الفلسطينيين دون أي رادع، وأن الأمور تتجه نحو تحقيق الهدوء والازدهار وتنفيذ المشاريع التي تصل حدودها إلى عواصم عربية بعيدة.

دلالات عملية طوفان الأقصى

تنطوي عملية «طوفان الأقصى» الجريئة على دلالات كثيرة أمنية وعسكرية وثقافية، إذ أكدت هشاشة الكيان الصهيوني وضعف منظومته العسكرية والأمنية، وأعادت حسابات المستوطنين الصهاينة الذين جاؤوا من مختلف بلدان العالم بناء على دعوات المفكرين والحاخامات اليهود، من أجل الذهاب إلى المدينة المقدسة والتحريض على هدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة هيكلهم المزعوم. فقد تحطمت كل المرتكزات التي بنى المستوطنون أوهامهم عليها، وانهارت الأسطورة الخرافية والأوهام التي ينطلق منها قادة المشروع الاستيطاني بأن أرض فلسطين لهم وانهم ينتمون لتاريخ هذه المنطقة.

فعلى الصعيد الأمني أخفقت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في كشف مجموعات المقاتلين الذين دخلوا إلى مستعمرات غلاف غزة، رغم القدرات التكنولوجية وأجهزة الإنذار المبكر التي يمتلكها الكيان الصهيوني، وتتباهى سلطات الاحتلال بأنها تمتلك تقنيات الرصد المتقدمة وأجهزة التنصت والتجسس المتميزة في المنطقة. وقد استطاع المقاومون اجتياز ما يسميه الإسرائيليون «الجدار الذكي» الذي يتكون من أجهزة الكترونية، ولم تمنعهم العوائق التي تعتبرها سلطات الاحتلال أنها عصية على الاختراق، وتمكنوا من الانتقال عشرات الكيلو مترات والوصول إلى المستعمرات الاستيطانية المتاخمة لحدود قطاع غزة بكل ثقة واطمئنان، كما لو أنهم في رحلة ترفيهية. هذه المجموعات المقاومة لم تخترق المستعمرات فحسب بل استولت على معدات ووسائل قتالية وأخذت جنوداً إسرائيليين أسرى، محدثة ضربة في الصميم للمنظومة الأمنية الإسرائيلية، بحسب اعترافات القائد السابق لشعبتي العمليات والتخطيط في الجيش الإسرائيلي، غيورا آيلاند، الذي تولى في الماضي منصب رئيس مجلس الأمن القومي، والذي قال: «إن عدم وصول قوات الاحتلال إلى غلاف غزة في أعقاب الهجوم مباشرة ولا بعد ساعات طويلة منه، سببه أن منظومة القيادة والسيطرة للجيش الإسرائيلي كلّها انهارت».

وعلى الصعيد العسكري حطمت العملية ادعاءات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، وأثبتت أن هذا الجيش «نمر من ورق» وهزت عقيدته القتالية التي يستند عليها في شن عدوانه ضد شعوب المنطقة، ولم يعد بمقدوره إدامة السيطرة والاحتفاظ بالأراضي التي يحتلها بالقوة. كما أن الجيش الإسرائيلي الذي يحرص على عدم خوض معارك في المناطق التي يحتلها، وينقلها دائماً إلى أراضي الخصم، باغتته المقاومة في معاقله ولاحقته في قلب مستعمراته، مسجلة سابقة لم يعهدها من قبل. ففي عملية طوفان الأقصى تلقى الجيش الإسرائيلي إهانة شديدة وتهشمت صورته أمام الجمهور الإسرائيلي، وفقد ثقة المستوطنين الإسرائيليين الذين يساورهم الشك في جهوزية الجيش وقدرته على حمايتهم، وربما أدرك المستوطنون أخيراً أن العيش على أرض ليست لهم ولا ينتمون لتاريخها، لن يجلب لهم الراحة والهدوء، ولن يجعلهم آمنين أبداً.

لقد اندفع نتنياهو للعدوان وارتكاب المجازر بشكل جنوني هروباً للأمام، في محاولة للتغطية على الأزمة الداخلية والخروج من المأزق الذي دخله منذ تشكيل حكومته الأخيرة تحت سيطرة الصهيونية الدينية وعتاة المتطرفين اليهود. ولأنه لم يتمكن من الوصول إلى أية أهداف عسكرية تعادل الضربة التي تلقاها في عملية طوفان الأقصى، فقد ذهب إلى استهداف المدنيين العزل وهدم المنازل على رؤوس ساكنيها، واستهداف المستشفيات والمدارس التي تحولت إلى مراكز لإيواء الأطفال والنساء الذين لاذوا إليها من قصف الطائرات الإسرائيلية. واستهدف أيضاً المساجد والكنائس والمؤسسات الإعلامية والاجتماعية، في ظل حصار شديد على قطاع غزة، وقطع الكهرباء والانترنت وتعطيل شبكات التواصل التي عزلت القطاع عن العالم، في الوقت الذي يمنع دخول المساعدات من وقود وأدوية وأغذية، ما أدى إلى تعطيل المستشفيات وخروجها عن الخدمة، الأمر الذي زاد عدد الشهداء من الجرحى والمصابين.

مأزق الجيش الإسرائيلي والتوغل البري

يواجه الجيش الإسرائيلي تصاعداً متنامياً للمقاومة التي فرضت عليه شروطاً جديدة في المواجهة لم تكن في حسابات القيادة الإسرائيلية، وبرزت تساؤلات تراود أذهان قيادة الجيش الإسرائيلي حول مدى كفاءة القوات البرية في تحقيق «الحسم» حال الدخول في المعركة البرية، حيث إنهم يعلمون أن «الحسم» الحقيقي في المعارك يتم من خلال الهجوم البري ودخول القوات البرية إلى أرض الخصم وطرده، وليس عن طريق النيران بالطائرات الحربية والمدفعية بعيدة المدى. فالاعتماد الكبير على قصف الطائرات أثار الريبة في نفوس قيادة الجيش الإسرائيلي، حول قدرته على احتلال مساحات من الأرض مكتظة بالسكان كقطاع غزة حالما يتم تحييد هذه الطائرات، وتحولت هذه الريبة مع الوقت إلى شيء أشبه بالعقدة النفسية لدى الجيش الإسرائيلي، لا سيما في ظل تطور القدرات القتالية للمقاومين الفلسطينيين في الميدان، وهذه حقيقة أكدها جنود الاحتلال الذين شاركوا في عدوان عام 4102، حيث قالوا: «إن أشرس المقاتلين على الأرض موجودون في قطاع غزة»، بالإضافة إلى تصريح مفوض شكاوي الجنود لدى الجيش اللواء احتياط «يتسحاق بريك» حينما قال «إن المقاتلين في غزة أكثر كفاءة وجرأة من مقاتلينا». فالطائرات الحربية لدى الجيش الإسرائيلي تعدت كونها سلاح دعم ناري للقوات على الأرض، وإنما باتت السلاح الرئيسي والعمود الفقري للجيش الإسرائيلي بخلاف باقي جيوش العالم، ويبقى هذا الأمر أحد التحديات الرئيسية أمام الجيش الإسرائيلي، إذ واصل اعتماده بدرجة كبيرة على استخدام النيران كعنصر حاسم.

لقد أجل نتنياهو الدخول في المعركة البرية لعدم يقينه من قدرة جيش الاحتلال على المواجهة وعدم ثقته بتحقيق أهداف العدوان. وتحت ضغط الجمهور الإسرائيلي الذي يطالبه باستعادة الأسرى الإسرائيليين الذين احتجزتهم المقاومة، وعدم قدرة الجنود الإسرائيليين على البقاء والانتظار لمدة طويلة على حدود القطاع من أجل الدخول في المعركة البرية، فقد لجأ إلى إطالة فترة القصف الجوي وارتكاب المزيد من الجرائم والمجازر المروعة، واعتماد سياسة الدخول البطيء والتدريجي داخل قطاع غزة تحت قصف مكثف من النيران، لكي لا يوحي أنه بدأ بالمعركة البرية ويخلق مبررات لتوسيع نطاق المعركة، ولكي يحافظ على الأسرى بناء على طلب الإدارة الأمريكية. ومن جهة أخرى لكي يوحي للجنود الإسرائيليين أن بقاءهم على حدود القطاع ضروري من أجل التوغل البري. ورغم المجازر والجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي بحق أبناء قطاع غزة إلا أنه واجه مقاومة عنيفة على المحاور التي توغل فيها وتكبد خسائر فادحة. إضافة إلى الضربات التي تلقاها من حزب الله في جنوب لبنان، وقوى المقاومة في الساحات الأخرى، فقد دارت اشتباكات ضارية في الجبهة الشمالية منذ بداية المعركة بين مقاتلي حزب الله وارتقى عدد من الشهداء، فيما استهدف مقاتلو الحزب مستعمرات العدو شمال فلسطين ودمروا عدد كبير من آلياته ودباباته. وعلى صعيد الساحات الأخرى استهدفت المقاومة اليمنية المواقع الإسرائيلية في مدينة إيلات والبوارج الأمريكية في البحر الأحمر، وكذلك استهدفت المقاومة العراقية القواعد الأمريكية في العراق وشرق سورية.

وإمعاناً في الجريمة، استغل نتنياهو الدعوات الأمريكية والإسرائيلية التي تطالب بحماية الأسرى الإسرائيليين وإعطاء الأولوية لا لاستعادتهم، فذهب إلى تصعيد عمليات القصف الجوي واستهداف المدنيين وارتكاب المزيد من المجازر بشكل يومي، وهدم المنازل بشكل منظم وتدريجي وتسويتها بالأرض، وخصوصاً في منطقة شمال القطاع التي أنذر سكانها بالانتقال إلى جنوب القطاع، من أجل البدء بالتوغل البطيء إلى داخل القطاع، ثم ذهب إلى قصف المستشفيات ومراكز الإيواء التي لجأوا إليها، ولم يتمكن من الوصول إلى أي هدف عسكري أو الأماكن التي يختفي فيها المقاومون، الذين تصدوا للقوات المتوغلة واستهدفوا الدبابات والآليات الإسرائيلية ودمروا العشرات منها بمن فيها، كما لو أن هذه القوات والآليات في مصيدة، كلما تورطت في التوغل أكثر، سهل على المقاومين في القطاع الوصول إليها واستهدافها.

لقد كشفت عملية طوفان الأقصى البطولية الوجه الحقيقي للكيان الصهيوني وقيادته التي فقدت توازنها، بسبب تكبدها خسائر فادحة في الأرواح والآليات، وعجزها عن تحقيق الغاية التي خرجت للعدوان من أجلها، وباتت أحلامها في انهاء المقاومة الفلسطينية ضرباً من المستحيل، في الوقت الذي تزداد الضغوطات على نتنياهو، من أجل الحفاظ على حياة الأسرى الإسرائيليين وعودتهم إلى ذويهم، الأمر الذي جعله في سباق مع الوقت. ذلك أن العدوان المستمر على قطاع غزة دون جدوى يشكل عبئاً ثقيلاً على الإسرائيليين الذين يمضون كل الوقت في الملاجئ. كما أن الطائرات الإسرائيلية التي واصلت غاراتها واستهدفت المباني والمنشآت وأحدثت مجازر وجرائم مروعة، فقد أثارت ردود فعل شعوب المعمورة، ولم يعد أحد في العالم يحتمل مشاهد الجرائم والمجازر اليومية التي ترتكب ضد الفلسطينيين، كما كثرت الأصوات المتصاعدة من قبل المنظمات الانسانية تندد بجرائم الاحتلال، فيما شعوب العالم ملأت الشوارع في مختلف العواصم، تطالب بوقف العدوان.

إسرائيل.. سؤال السياسة وسـط الانكـشاف..!

◄ أكرم عطاالله

كاتب صحفي فلسطيني _ بريطانيا

«اسرائيل غير قادرة على حماية نفسها « هكذا استنتجت الولايات المتحدة الأميركية الراعي والضامن للدولة التي تنفق عليها لسبعة عقود ونصف ما يمكن من إنشاء أقوى منظومات الأمن في الكون لكنها ترنحت يوم السابع من أكتوبر في سابقة هي الأولى أن تهتز دولة بهذا القدر أمام قوة محلية وزاد انكشاف إسرائيل أن تلك القوة تتعرض للحصار والمراقبة منذ سبعة عشر عاما يقطع عليها كل طرق إمدادات السلاح بل وأيضا شنت اسرائيل عدد من الحروب عليها لتضرب تلك القوة المحدودة ومخازن سلاحها أكثر من مرة.

كانت الحرب المتوحشة التي شنتها على قطاع غزة تعبيراً عن فقدان الثقة بالنفس والشعور الناتج عن الرجة العنيفة التي تعرضت لها مستخدمة كل ما امتلكت من قوة وجسراً بحرياً وجوياً أميركياً لتقوم بعملية إبادة ساحقة لكل أشكال الحياة بغزة لأن الأمر بالنسبة لها وصل إلى مرحلة الشعار القديم إما نحن أو هم وهي تمتلك من العنف ما لا تمتلكه دولة في المنطقة وكان الثمن على الفلسطينيين في غزة فادحاً.

تجريف غزة هذا ما أرادته اسرائيل من حربها المسعورة لا تريد أن ترى فلسطينيا في هذه المنطقة بعد مستغلة ثلاثة عوامل توفرت لها لن تتكرر أبداً أولها توفر لحظة الضحية التي ولدها صور المدنيين في الكيبوتسات التي تم اقتحامها، والثاني تشكل رأي عام رسمي من قادة وحكومات العالم يعطي الضوء الأخضر لكل ما تفعله في غزة من إبادة وثالثها تواجد القوات الأميركية التي تضمن لحظة اتساع المعركة وتحرك أطراف يستفزها لون وحجم الدم بغزة فإن تواجد حاملات الطائرات الأميركية يشكل ضمانة وبطاقة إئتمان لاستمرار حرق غزة وقد فعلت بأقصى طاقتها ليجد الغزيين أنفسهم في العراء متناثرين في خيام بمدينة رفح الحدودية.

لم تكن من قبيل المصادفات أن يتم حشر الناس في رفح الحدودية مع مصر إلا لهدف دفعهم نحو سيناء وقد أكد ذلك عديد من السياسيين وتصريحات لوزراء في حكومة نتنياهو ولم تقتصر الأمر على إيتمار بن غفير وبتسليل سموتريتش بل تجاوزتها إلى وزراء الليكود ومراكز دراسات قدمت تصورها وما تسرب عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية من مشروع تهجير تم نقاشه في واشنطن كل تلك لم تترك مجالا للشك بالمشروع الإسرائيلي الذي يعمل على إزاحة غزة مستغلاً اللحظة التي نشأت.

ولكن مع حجم الدمار الهائل في غزة وأخطره ضرب المجتمع الفلسطيني وخلق حالة الانفلات كأساس لمشروعها لكنها على الجانب الآخر لم تسلم من حرب بدا أن لديها كل ممكنات القوة التدميرية لكن تداعيات تلك الحرب على اسرائيل لم تكن أقل ضراوة فقد كشفت الحرب اسرائيل دولة متوحشة ترتكب إبادة جماعية ومخالفة لمنظومة القيم العالمية ودولة مهتزة تحتاج إلى حاملات طائرات لحمايتها تتسع الهوة بينها وبين القيم الكونية التي تحركت في الشوارع.

أسهم إسرائيل الدولية انهارت في سوق السياسة وبعد أن قدمت نفسها كدولة مهيمنة ذات نفوذ دولي باتت بحاجة إلى مساندة الجميع ومساعدته تتلقى الضربات من كل صوب فالرأي العام الدولي يتحرك في كبرى عواصم العالم أهمها الدول الأكثر دعما في لندن وواشنطن شعوب باتت تخجل مما تفعله اسرائيل وتستنكر بشدة وتتعرض إسرائيل لمحاكمة في محكمة العدل الدولية وبصورة تتهشم كدولة تنتمي للعالم الغربي والديمقراطيات الحديثة كما كانت تقدم نفسها «الفيلا وسط الغابة كما كان يقول بنيامين نتنياهو».

أما على الصعيد الداخلي تعيش سلسلة من الأزمات العميقة تضاف إلى الشرخ الاجتماعي قبل الحرب فهي تعاني من مجموعة أزمات مركبة أزمة بين الشعب والحكومة بين أهالي المحتجزين في غزة والحكومة وأزمة اقتصادية وأزمة بين الحكومة والمعارضة وأزمة أكثر بين أعضاء مجلس الحرب بين نتنياهو والثنائي بني غانتس وإيزنكوت وبين أعضاء الحكومة نفسها بين نتنياهو من جهة وبين سموتريتش بن غفير من الجهة الأخرى الذين يشدون نتنياهو باتجاهات الصدام مع الجميع وبين رئيس الحكومة والرئيس الأميركي سلسلة من الأزمات التي دخلت بها الدولة التي قدمت نفسها على أنها مستقرة باتت تضطرب بشدة على كل النواحي.

عملت اسرائيل في السنوات والعقود القليلة الماضية على إبعاد الملف الفلسطيني عن الرأي العام والأجندة الدولية وتلك هندسة بنيامين نتنياهو الذي ينسب لنفسه إسقاط مشروع الحلول السياسية وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية هامشية ذاهباً باتجاه مشاريع اندماج في المنطقة معززة بصورة الدولة المهيمنة وفجأة تفقد تلك الصورة ويعود الملف الفلسطيني إلى الصدارة في المؤسسات الدولية محكمة العدل ومجلس الأمن والأمم المتحدة وموجة الدولة الفلسطينية والاعتراف بها بغض النظر عن المصداقية وفي الشارع فقد فرضت القضية الفلسطينية نفسها من جديد وأزاحت كل ملفات الكون بما فيها أكثرها أهمية الحرب الروسية الأوكرانية.

هنا أزمة اسرائيل التي أرادت طمس كل تساؤلات وجودها الاحتلالي فعلت كل شيئ هروبا من السياسة أغلقت مسار المفاوضات وعززت الانقسام بين الفلسطينيين استخدمت كل ما تملك من إمكانيات لإبعاد شبح التسوية والتنازل عن الاحتلال ولكنها فجأة تجد نفسها أمام سؤال اليوم التالي وماذا بعد؟ سؤالاً كبيرا بات يشغل كبريات العواصم وبات أيضاً يزيد من وطأة أزمة الداخل التي جربت كل شيء مع الفلسطينيين لتجدهم في غرفة نومها بات السؤال مطروحا من قبل شركاء نتنياهو، قوة السؤال وأهميته أنه يجيء وقد انكشفت اسرائيل كدولة أكثر هشاشة.

إسرائيل
كيان استعماري استيطاني
إلى زوال

◄ د. علي مفلح محافظة

أكاديمي وباحث سياسي ـ الأردن

من المعروف أن فكرة تجميع يهود العالم في فلسطين فكرة مسيحية بروتستانتية أنجليكانية، ظهرت في بريطانيا في القرن السادس عشر الميلادي، من أجل تسريع عودة المسيح إلى الأرض في فلسطين وتحويل اليهود إلى المسيحية تمهيدًا لاعتناق البشرية بأسرها الديانة المسيحية، وفقًا لمعتقدات هذه الطائفة الدينية. وفي عام 1800م نشر الكاتب البريطاني جيمس بتشينو James Bicheno كتابًا بعنوان «إعادة اليهود: أزمة جميع الأمم The Restauration of Jews: The Crisis of All Nations» دعا فيه إلى تجميع يهود العالم في فلسطين تحقيقًا للنبوءات التوراتية، وسعيًا إلى حل الأزمات التي تجتاح الدول المسيحية والدولة العثمانية. وعلق بتشينو آمالًا واسعة على فرنسا النابليونية لتحقيق هذا المشروع. غير أن مبادرة نابليون بجمع «مجلس أعلى» لليهود لاستغلاله كأداة سياسية منيت بالفشل. ولذا اتجهت الأنظار إلى الدول البروتستانتية (بريطانيا وبروسيا) لتحقيق هذا المشروع. ولقيت آراء بتشينو صدى واسعًا في بريطانيا، وأعيدت طباعة كتابه السابق الذكر سنة 1807.

وقد أعجب بالفكرة اللورد آشلي Lord (Anthony Ashley (1801- 1885 أحد قادة حزب التوري (المحافظين)، الذي أخذ يدعو لها في خريف سنة 1838، اعتقادًا منه أن جمع اليهود على أرض فلسطين سيكون خطوة أولى نحو تنصيرهم. كما أن استعمار فلسطين ضرورة للاقتصاد البريطاني الذي شهد آنذاك ازدهارًا وتوسعًا نتيجة للثورة الصناعية. وبضغط من آشلي قبل قريبه اللورد بالمرستون Lord Palmerston الذي تولى رئاسة الحكومة البريطانية مرتين: الأولى بين سنتي 1855 و1858، والثانية بين سنتي 1859 و1965، رعاية عودة اليهود إلى فلسطين وحماية الحكومة البريطانية للمقيمين منهم في الدولة العثمانية. وكان للورد آشلي نفوذه في الصحافة البريطانية، فقد تناولت صحيفة التايمز Times في عددها الصادر في 24 كانون الثاني عام 1839 الأفكار الرئيسية التي نادى بها آشلي وأيدت «حق اليهود في العودة إلى فلسطين»، وربطت المسألة اليهودية بالأزمة السياسية بين محمد علي باشا في مصر والسلطان العثماني. وبعثت وزارة الخارجية البريطانية بتعليماتها إلى نائب القنصل البريطاني في القدس يونغ W.T. Young في 31 كانون الثاني 1839 لبسط حمايته على جميع اليهود في فلسطين.

ونشأت في الوقت نفسه، حركة بين يهود

بريطانيا تدعو إلى استعمار فلسطين. ففي ربيع سنة 1838 زار موسى مونتفيوري Moses Montefiore اليهودي البريطاني الثري فلسطين وعرج على مصر لمفاوضة محمد علي باشا حول مشروع يرمي إلى تأجير نحو مئتي قرية في منطقة الجليل في شمال غربي فلسطين لمدة خمسين سنة مقابل أجر سنوي. وكان مشروع مونتفيوري يهدف إلى إنشاء شركة استعمارية في بريطانيا، في حال موافقة محمد علي باشا، لتشجيع يهود أوروبا على الهجرة إلى فلسطين. غير أن والي مصر رفض المشروع بحجة أنه لا يستطيع التصرف بأرض لا يملكها. واستمر مونتفيوري في مساعيه، وزار فلسطين سبع مرات بين سنتي 1827 و1875. وكان مشروعه هذا مقدمه وحافزًا للمشروع الصهيوني.

وفي بروسيا طلبت الأوساط الدينية من ملكها فريدريش فيلهلم الثالث سنة 1839 السعي لفرض الحماية البروسية على فلسطين. ولكن الملك البروسي رأى أن المسألة تستحق اهتمام المسيحية جمعاء. وتحمس الرأي العام الألماني للمبادرة البروسية. وتولت أكبر الصحف الألمانية Augusburger Allgemeine Zeitung الدعوة للمشروع الملكي البروسي، ونشرت في عددها الصادر في 1841/1/5 تحقيقًا طويلًا عن الأرض المقدسة. واقترح الكابتن في الحرس الملكي البروسي هلموت فون مولتكه Helmut von Moltke الذي كلف بين عامي 1835 و1839 بتنظيم الجيش العثماني إنشاء «مملكة القدس» لتجعل من فلسطين مركزًا متقدمًا للحضارة الأوروبية وأنموذجًا للتطور الاقتصادي في الشرق، ودولة واقية بين مصر وسوريا وجسرًا يربط أوروبا بالهند. وأن تكون مملكة القدس بغًا للتقاليد والقيم الصليبية ونصرًا معنويًا تحققه المسيحية في العالم. ونادى مولتكه بأن يكون على رأس مملكة القدس أمير ألماني يتمتع بسلطة مطلقة لفرض النظام في بلد متخلف. واقترح أحد الدبلوماسيين الألمان وضع الأماكن المسيحية المقدسة في القدس وبيت لحم والناصرة تحت الإدارة المباشرة للدول الأوروبية في 1841/2/14.

واتفقت بريطانيا وبروسيا على أنشاء أسقفية بروتستانتية مشتركة في فلسطين سنة 1841.

ودعا كريستوف هوفمان Christoff Hoffmann رئيس جمعية الهيكل الألمانية Deutsche Tempelgesellschaft التي تعود في أصولها إلى حركة الأتقياء Pietismus التي ظهرت في ألمانيا في القرن السابع عشر كحركة دينية إصلاحية في الكنيسة الإنجيلية، سنة 1854 إلى سلخ فلسطين عن الدولة العثمانية وجعلها موطنًا لشعب الله تنفيذًا لوعود الأنبياء الواردة في التوراة، وشعب الله هذا ليس الشعب اليهودي، وإنما هو الشعب المسيحي الإنجيلي. وبدأ هوفمان بجمع التبرعات لشراء الأراضي في فلسطين وإقامة مستعمرات ألمانية عليها. ونجح في إنشاء أول مستعمرة ألمانية في جبل الكرمل في حيفا سنة 1869 تلتها مستعمرة في يافا في السنة نفسها. وتمكنت هذه الجمعية الألمانية من إنشاء إحدى عشرة مستعمرة في فلسطين بين سنتي 1869 و1907.

وفي عام 1907 صدر تقرير بانرمان الذي ظل بعد صدوره طي الكتمان لسنين عدة. فقد وضع السير هنري كامبل- بانرمان Sir Henry Campbell- Bannerman رئيس وزراء بريطانيا هذا التقرير الذي يتضمن الاعتراف بأن العرب يسيطرون على أراض واسعة وغنية بالموارد الظاهرة والخفية تقع على ملتقى طرق التجارة العالمية. ويؤلفون خطرًا على أوروبا وعقبة أمام توسعها. وتعد بلادهم مهد الحضارات والديانات الإنسانية، ويوحد شعوبهم الإيمان الديني واللغة والتاريخ والآمال المشتركة، ولا تفصل بين أقطارهم حواجز طبيعية تعزل بعضها عن البعض الآخر. وإذا أتيحت الفرص لتوحيد هذه الأمة في دولة واحدة فإن مصير العالم سيكون بين يديها، وسيكون باستطاعتها أن تعزل أوروبا عن بقية العالم. وانتهى بانرمان في تقريره إلى القول إن النظرة الجدية إلى الأمور تقتضي زراعة كيان غريب في قلب هذه الأمة العربية للحيلولة دون وحدتها وإنهاك قواها في حروب لا نهاية لها. وبذلك تحقق للغرب أهدافه.

والواقع أن الغرب بدوله وقياداته السياسية ظل يعتبر العرب والمسلمين خطرًا عليه منذ خروج العرب من إسبانيا في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. ولم يتوقف الغرب عن شن هجماته المتوالية على الأقطار العربية في شمال أفريقيا طوال ثلاثة قرون من الزمن انتهت بسيطرة فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا على هذه الأقطار. ولم يتخل الغرب وقادته عن هذا الشعور بالخطر العربي الإسلامي عليه، حتى بعد هيمنته التامة على جميع الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الأولى وإخضاعهم لمختلف أشكال الهيمنة من احتلال عسكري وحماية وضم وانتداب. ناهيكم عن عمله المتواصل على تجهيل العرب، وتمزيق مجتمعاتهم، وإثارة الفتن والخلافات بينهم، وتشويه هويتهم العربية الإسلامية، وإضعافهم واستغلال ثرواتهم، وعرقلة تعاونهم، والإبقاء على تجزئتهم السياسية وتخلفهم.

لم يستجب يهود أوروبا للمشروعات الاستعمارية الغربية لتجميعهم في فلسطين طوال ثلاثة قرون من الزمن. وعلى الرغم من سعي القيادات السياسية الأوروبية إلى دمج اليهود في مجتمعاتهم ومنحهم حقوق المواطنة كاملة فيها إلا أن المشكلة اليهودية والعداء لليهود (اللاسامية) ظلت قائمة. فظهرت جمعيات «محبة صهيون» في أوروبا الشرقية وروسيا القيصرية في الأربعينات من القرن التاسع عشر التي دعت اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين والعالم الجديد هربًا من ملاحقة السلطات لهم.

ومع تأليف الصحفي النمساوي اليهودي تيودور هرتسل Theodor Herzl كتابه «دولة اليهود Der Juden Staat» سنة 1896 في أعقاب مشاهدته لإعادة محاكمة الكولونيل اليهودي في الجيش الفرنسي ألفريد دريفوس Alfred Dreyfus الذي اتهم بتسريب معلومات عن الجيش الفرنسي إلى الألمان في الحرب الألمانية الفرنسية سنة 1894، وموقف الفرنسيين المعادي لليهود في هذه المحاكمة. رأى هرتسل في كتابه أن حل المشكلة اليهودية في أوروبا هو في إقامة دولة لهم في أي مكان في العالم إذا تعذر إقامتها في فلسطين. ولقيت دعوته هذه استجابة لدى بعض يهود أوروبا الذين عقدوا أول مؤتمر لهم في مدينة بازل السويسرية، سنة 1897. وقرروا فيه العمل على تهجير يهود العالم إلى فلسطين تمهيدًا لإقامة دولتهم فيها. ونشأت منذئذ الحركة الصهيونية التي انتخبت لجنة تنفيذية لها، وأقامت هيئاتها ومؤسساتها المختلفة في السنوات التي سبقت إعلان الحرب العالمية الأولى. وسعت الحركة الصهيونية لدى دول أوروبا الكبرى (بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا) لتبني مشروعها الاستعماري ودعمه.

استجابت الدول الأوروبية لمطالب الحركة الصهيونية التي غدت هذه المطالب جزءًا مهمًا من خططها الاستعمارية في المشرق العربي. فأبرمت اتفاقية سايكس- بيكو Sykes- Picot Agreement سنة 1916 بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام الهلال الخصيب بينهما وتجزئته إلى كيانات سياسية عديدة. وبصدور تصريح آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour وزير خارجية بريطانيا سنة 1917 المتضمن تعهد الحكومة البريطانية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين التي كانت آنذاك جزءًا من الدولة العثمانية ولا سلطة لبريطانيا عليها.

ولما اجتمع المنتصرون في الحرب العالمية الأولى في باريس وضاحيتها فرساي في سنتي 1919 و1920، اعتبروا الحركة الصهيونية التي حصلت على موافقة الحلفاء (فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة) على ما جاء في تصريح بلفور، من القوى الحليفة المنتصرة، ورحبت بوجود وفد يمثلها في مؤتمر الصلح. طالب الوفد الصهيوني في هذا المؤتمر بأن يشمل الوطن القومي اليهودي فلسطين وشرقي الأردن وأجزاء من جنوبي لبنان وهضبة الجولان في سوريا. اعترف الحلفاء بما جاء في تصريح بلفور. وقد حدد بونارلو Bonar Law رئيس وزراء بريطانيا الوطن القومي اليهودي في حديثه أمام مجلس اللوردات في كانون الأول 1920 بفلسطين التاريخية غربي نهر الأردن الممتدة من دان شمالًا إلى بئر السبع جنوبًا.

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ومؤتمر الصلح الذي أعقبها احتلال بريطانيا لفلسطين بين سنتي 1917 و1922 وفرض الانتداب البريطاني عليها بين سنتي 1922 و1948. وامتد هذا الانتداب ليشمل شرقي الأردن بين سنتي 1922 و1946.

في الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت الحركة الصهيونية التحريفية على يد الزعيم الصهيوني زئيف جابوتنسكي Ze›ev Jabotinski الذي رأى أن الصهيونية ليست عودة اليهود إلى وطنهم الروحي، ولكنها غرس للحضارة الغربية في الشرق وفرع لها. وهي حليف للاستعمار الغربي. وطالب بأن تشمل الدولة اليهودية ضفتي نهر الأردن الغربية والشرقية. هذا وقد انفصلت الصهيونية التحريفية عن الوكالة اليهودية. وتحولت بعد قيام إسرائيل إلى حزب حيروت والليكود فيما بعد.

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا قد فتحت أبواب فلسطين لهجرة اليهود إليها بين سنتي 1917 و1948، وساهمت مساهمة فعالة في تجميع (650) ألف يهودي خلال هذه المدة. وبذلك هيأت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29 بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود بحيث حصل اليهود على (52) بالمئة من مساحتها. ولما أعلن عن قيام دولة إسرائيل في 15 أيار 1948 سارعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى الاعتراف بها. وسارع العرب إلى حماية شعب فلسطين الذي هاجمته عصابات الهاغانا وليحي والارغون وأجبرته على مغادرة مدنه وقراه بالقوة ودامت هذه الحرب حوالي تسعة أشهر احتلت قوات إسرائيل خلالها (78) في المئة من مساحة فلسطين. وعادت إسرائيل إلى التوسع بحكم طبيعتها العدوانية التوسعية فاحتلت كامل الأراضي الفلسطينية في حرب حزيران 1967 وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية.

كان من الطبيعي أن يقاوم شعب فلسطين العربي الهجرة اليهودية إلى بلاده، غير أنه كانت تحت الاحتلال البريطاني الذي يحمي المهاجرين اليهود ويسهل لهم الاستيطان، وتقمع قواته العسكرية كل مقاومة عربية لما كان يجري في فلسطين بالنار والحديد بين سنتي 1917 و1948. وساهمت الولايات المتحدة في بناء دولة إسرائيل اقتصاديًا وعسكريًا منذ قيامها حتى اليوم. ووفرت ألمانيا الاتحادية لإسرائيل بالتعويضات التي لم يتوقف دفعها بناء دولة عصرية في الشرق الأوسط تمتلك أحدث التكنولوجيا والقدرات العلمية والعسكرية. ولم تتوان فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة وفي ظل حكم الحزب الاشتراكي عن تزويد إسرائيل بالسلاح النووي، والاشتراك معها ومع بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر عبد الناصر سنة 1956.

لم يكن قيام دولة إسرائيل تحقيقًا لحلم صهيوني فحسب، وإنما كان مشروعًا استراتيجيًا استعماريًا كبيرًا لبريطانيا ولحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية وللغرب بعامة. ولا عجب أن يدعمها الغرب ويوفر لها عناصر القوة والتفوق. فقد اجتمع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في لندن في أيار 1950، أي بعد قيام إسرائيل بعامين، وقرروا الاعتراف بحدود إسرائيل الجديدة التي ضمت (22) في المئة من أراضي فلسطين على الأراضي التي تضمنها قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947. وقرروا أيضًا إنشاء لجنة لمراقبة تزويد الدول العربية بالأسلحة الغربية، بحيث يكون لدى إسرائيل من الأسلحة والقوات المسلحة ما يفوق ما لدى جميع الدول العربية من الأسلحة والقوات المسلحة، وما يمكنها من هزيمة الجيوش العربية مجتمعة. واستمر التقيد بهذه القرارات طوال الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي بين سنتي 1948 و1991 وحتى اليوم.

ظلت إسرائيل طوال (75) سنة عاملًا فعالًا في جميع الحروب والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط، ومثالًا ساطعًا على انتصار الاستعمار الغربي. ولم تتوان عن انتهاز الفرص للتوسع والاحتلال والضم حتى أصبحت فلسطين كلها وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان تحت سيطرتها.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 وانتهاء الحرب الباردة ظهر المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية الذين أشاعوا فكرتين هما الخطر الإسلامي أو المؤامرة الإسلامية على الغرب وصدام الحضارات. وكان أبرز منظريهم ليو شتراوس Leo Strauss وبرنارد لويس Bernard Lewis الذي كان يرى أن الشعوب المسلمة تمتد في شكل حزام من آسيا الوسطى إلى إيران وأفغانستان وباكستان والبلاد العربية في آسيا وأفريقيا سماه «الحزام الأخضر». وهو في نظره حزام خطير جدًا، وبالتالي عدو مميت للغرب ولحضارته. ولذا لا بد من بناء الحواجز بين هذه الشعوب والدول المسلمة، وتفكيك منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC. ويجب إضعاف هذه الدول المسلمة وتمزيق مجتمعاتها، وخلق كيانات مذهبية وإثنية منها، ونشر التوتر بين دولها، والقضاء على أنظمة الحكم العلمانية والوطنية فيها، وخلق الحروب الأهلية داخلها. وقد عرض لويس آراءه هذه في مقال نشره في مجلة Atlantic Monthly في أيلول 1990 بعنوان «جذور غضب المسلم The Roots if Muslim Rage» وفي كتابه «الإسلام والغرب Islam and the West» الصادر سنة 1993.

وتلاهما صامويل هنتنغتون Samuel Huntington صاحب نظرية صدام الحضارات. فهو يرى أن الصدام الراهن هو بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة اليهودية- المسيحية الغربية. وأدخل المحافظون الجدد مصطلح «محور الخير ومحور الشر» في الفكر السياسي. وعاد إلى الساحة الدولية كل من هنري كيسنجر Henry Kissinger وزبيغنيو برزنسكي Zbigniew Brzezinski مستشاري الأمن القومي الأمريكي السابقين.

بدأ تنفيذ الخطة الأمريكية لتدمير الحزام الأخضر في بداية الثمانينات من القرن العشرين في أفغانستان لإخراج القوات السوفياتية منها. وبعد أن تحقق لها ذلك سنة 1989، بدأ خلافها مع طالبان الذي أفضى إلى أحداث الحادي عشر من أيلول سنة 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان الحرب على الإرهاب الإسلامي.

فاحتلت القوات الأمريكية أفغانستان ودمرتها في السنة نفسها. واحتلت العراق سنة 2003 بحجة وجود أسلحة دمار شامل لديه، ومساندته للإرهاب الإسلامي. وتبين فيما بعد زيف هاتين الحجتين. كما احتلت شمال سوريا سنة 2011 وما زالت فيه حتى اليوم. وسارعت دول الخليج العربية إلى استقدام القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية لحمايتها من الخطر الإيراني الموهوم. وبحجة الحرب على الإرهاب الإسلامي انتشرت القوات الأمريكية في آسيا العربية. وهيأت الظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية لتطبيع الدول العربية مع إسرائيل تمهيدًا لحل نهائي للقضية الفلسطينية بتهجير الفلسطينيين في قطاع غزة إلى شبه جزيرة سيناء مقابل إعفاء مصر من الديون المتراكمة عليها، وتهجير فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن مقابل بعض الإغراءات للأردن مثل إعفائه من ديونه الخارجية وزيادة المعونة المالية الأمريكية السنوية. أي أن حل القضية الفلسطينية سيكون على حساب شعب فلسطين والدول العربية المجاورة لإسرائيل.

مهدت إسرائيل لهذا الحل بقيام حكومة يمينية متطرفة مارست أشرس وسائل العنف لاضطهاد شعب فلسطين وإكراهه على الهجرة من وطنه. وبدأت عمليات الملاحقة والقتل والإرهاب في المدن والمخيمات وزج المئات والألوف في السجون والمعتقلات.

في خضم هذا التآمر الدولي على شعب فلسطين كانت عملية «طوفان الأقصى» التي قامت بها منظمات حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية صباح السابع من تشرين الأول 2023 مفاجأة للإسرائيليين وحلفائهم الأمريكيين وأنصارهم البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين الذين سارع رؤساء دولهم وحكوماتهم إلى زيارة إسرائيل للدعم والمساندة. وشجعوا القادة الإسرائيليين على البطش بسكان قطاع غزة بذريعة الدفاع عن النفس. وأرسلوا أساطيلهم الحربية إلى شواطئ فلسطين لتزويد إسرائيل بما تحتاجه من الأسلحة والعتاد. وأرسلت الولايات المتحدة ما يربو على ألفي خبير عسكري لمساعدة الجيش الإسرائيلي في مهمته هذه. ناهيكم عن وضع أقمارها الاصطناعية في خدمة هذا الجيش. وأفشلت الولايات المتحدة، من خلال استعمالها حق الفيتو، مساعي الدول العربية والإسلامية لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لوقف العدوان على غزة. وشرعت طائرات إسرائيل الأمريكية ومدافعها وطوافاتها بقصف القطاع ليل نهار دون انقطاع أو توقف. هدمت البيوت والفنادق والمستشفيات، وأحرقت الأشجار والنباتات وجعلت الحياة في غزة وقطاعها جحيمًا لا يطاق. وعجزت الدول العربية والإسلامية عن الضغط على إسرائيل وحليفتها الكبرى الولايات المتحدة عن وقف القتال وإدخال المواد الغذائية والأدوية والوقود إلى القطاع المحاصر. كانت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي قد نقلت إلى العالم جرائم الجيش الإسرائيلي بقتل الأطفال والنساء وكبار السن وشباب غزة، فاندلعت مظاهرات الاحتجاج والتنديد في عواصم الدول الغربية والعربية والإسلامية وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية وأمام البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي.

هذا الموقف للحكومات الغربية المؤيد لفتك إسرائيل بالشعب الفلسطيني قد استدعى لدى كل عربي ومسلم في ذاكرته الحروب الصليبية، وتأكد أن الهدف الغربي من أقامة إسرائيل في قلب الوطن العربي قاعدة عسكرية متقدمة للدول الغربية. وتبين له مدى الحقد والكراهية لدى حكومات الغرب نحو العرب والمسلمين. كما تبين لكل عربي نجاح الخطط الاستعمارية في إضعاف دولنا وتفكيك مجتمعاتنا، وتمزيق نسيجنا الاجتماعي وعجزنا عن فعل أي مقاومة لما يواجهنا من أخطار وإمكانية التصدي لها.

لا شك أن العدوان الإسرائيلي الإجرامي على عزة قد أيقظ الشعوب العربية من سباتها، وولّد لديها القناعة بأن وجود إسرائيل خطر دائم وداهم يهدد كيانها ومستقبلها. وأن زوال إسرائيل هدف له الأولوية، لأنه لن تستطيع الشعوب المحيطة بفلسطين وتلك التي تساندها أن تحقق أي تقدم في حياتها أو استقرار آمن ما دامت إسرائيل قائمة بأهدافها ومخططاتها المعروفة.

لعملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول 2023 وما تلاها من ردود فعل إجرامية ارتكبتها إسرائيل دروس وعبر مهمة وخطيرة على الصعد الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الفلسطيني لقنت إخوتنا الفلسطينيين الدروس الآتية:

1- أن الكفاح المسلح والجهاد القتالي هو السبيل الوحيد لتحرير وطنهم واستعادة حقوقهم. وأن التفاوض السلمي مع العدو الإسرائيلي لا جدوى منه ومضيعة للوقت وتخدير للشعب، وتأجيل لتحرير فلسطين، واستمرار لبقائهم تحت الاحتلال.

2- إن الانقسام في حركتهم الوطنية إلى فصائل وتنظيمات يعيق سعيهم إلى التحرير وزوال دولة إسرائيل ويعطل كل جهد وطني لتحقيق ذلك.

3- إن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر ممكن ويجب الإصرار عليه منذ الآن ورفض فكرة الدولتين على أرض فلسطين.

4- لم يعد ممكنًا تنفيذ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين إلى جانب إسرائيل، ويجب التخلي عن هذا المطلب.

5- يجب أن يكون مطلب الفلسطينيين بعد السابع من تشرين الأول إقامة الدولة الفلسطينية الواحدة على أرض فلسطين بحيث تضم سكانها العرب المقيمين فيها حاليًا وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والسماح لليهود الذين يملكون وثائق عثمانية تثبت وجودهم في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى بالبقاء فيها، وإعادة بقية سكان فلسطين من اليهود إلى البلاد التي جاءوا منها.

6- على الفلسطينيين أن يعيدوا النظر جذريًا في تنظيماتهم السياسية الحالية والاتفاق على تنظيم سياسي موحد يضم جميع قواهم السياسية، والاتفاق على خطة واستراتيجية واحدة لتحرير وطنهم.

وعلى الصعيد الإسرائيلي كشفت عملية طوفان الأقصى وردّة الفعل الإسرائيلية عما يأتي:

1- ضعف بنية الكيان الإسرائيلي وجيشه الذي حظي بسمعة عالمية بأنه الجيش الذي لا يقهر، فقد استطاع ألفا مجاهد من حماس والجهاد الإسلامي أسر مئتين وخمسين جنديًا ومستوطنًا إسرائيليًا في خلال ساعات قليلة صباح السابع من تشرين الأول، دون أي مقاومة تذكر. وفشل الجيش واستخباراته في معرفة العملية وتوقيتها.

2- الانتقام من سكان قطاع غزة المدنيين بقصف بيوتهم وفنادقهم ومستشفياتهم ومساجدهم وكنائسهم وبنيتهم التحتية بوحشية قل مثيلها.

3- إثارة الخلافات بين الأحزاب والقيادات السياسية الإسرائيلية.

4- لجوء إسرائيل إلى أساليب الخداع والتزوير في سياستها الإعلامية.

5- لم تعر إسرائيل بالًا للمظاهرات الضخمة التي نظمت لإدانتها بقتل الأطفال والنساء وكبار السن في مختلف عواصم ومدن العالم الكبرى ولا سيما في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكندا.

6- عجزت إسرائيل خلال شهرين ونصف الشهر عن إلحاق الأذى بحركة حماس ولم تحقق هدفها المعلن بالعدوان على غزة وهو تحرير الأسرى الذين أسرتهم حماس والقضاء على حركة حماس.

7- ظهر تيار فكري في إسرائيل وبين يهود العالم بأن الدولة العبرية إلى زوال. وترسخ هذا الاعتقاد بين كثيرين منهم وفي مؤلفاتهم.

8- من المؤكد أن نجاح عملية طوفان الأقصى وفشل إسرائيل وقوتها المسلحة في تحرير أسراها سيدفع ما بين (10) و(20) في المئة من سكانها إلى الهجرة إلى البلاد التي جاءوا منها. وقد ذكرت الصحف العبرية أن ما يربو على (450) ألف إسرائيلي غادروا البلاد منذ 2023/10/7.

وعلى الصعيد العربي لقنت عملية طوفان الأقصى وحرب إسرائيل على غزة العرب الدروس الآتية:

1- أن وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي خطر دائم وداهم يهدد وجودهم ومستقبل أبنائهم، ولن ينعموا بالأمن والاستقرار ما دامت قائمة.

2- أن إسرائيل كيان استعماري استيطاني توسعي لا يستطيع العيش إلا بفرض الحروب الدائمة على جيرانه من الدول والشعوب العربية، ونشر الذعر والقلق والتوتر بين العرب.

3- لا أمل للعرب بالتقدم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وعلميًا وتكنولوجيًا بوجود إسرائيل في قلب وطنهم الكبير.

إن الدول الاستعمارية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة هي التي خلقت إسرائيل كقاعدة متقدمة لها في الوطن العربي لإنهاك العرب وإضعافهم وإتاحة الفرص لهذه الدول الاستعمارية في السيطرة على مقدرات العرب واستغلال ثرواتهم والحيلولة دون تضامنهم وتوحيد جهودهم، والإبقاء على تخلفهم.

إن إسرائيل كيان غريب مزروع في بيئة معادية له بحكم طبيعته وأهدافه ولا يمكن له الاستمرار إلا إذا بقيت الدول العربية المحيطة به على حالها من الضعف والتفكك والعداء. وهذه حال لا يمكن لها أن تبقى كذلك إلى الأبد.

كما أن إسرائيل كيان استعماري استيطاني عنصري مآله لزوال، كما زال الاستعمار في الجزائر وفيتنام وجنوب أفريقيا.

وما يجري حاليًا في فلسطين المحتلة من عنف شديد وقتل وإبادة يشبه ما جرى في فيتنام وفي الجزائر بعد سنة 1958 وجنوب أفريقيا في السنوات القليلة التي سبقت التحرر والاستقلال.

يؤكد عدد من المفكرين اليهود والإسرائيليين قرب نهاية إسرائيل وزوالها. وقد ألف بعضهم كتبًا تؤكد ذلك مثلما عبر بعضهم الآخر عن هذا الرأي في مقالات وأبحاث ودراسات وتصريحات كثيرة.

لم يعد حل الدولتين قائمًا ولا بد من تبني الدولة الواحدة في فلسطين التي يعيش فيها العرب واليهود الذين كانوا فيها قبل الحرب العالمية الأولى ويحملون من الوثائق ما يثبت ذلك، بالإضافة إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتعويض من لا يعود، وعودة اليهود الباقين إلى ديارهم في أوروبا وأمريكا وأفريقيا وآسيا، فمعظمهم ما زال يحمل جواز سفر بلاده التي أتى منها.

الحرب
والأهداف الصهيونية منها

◄ موسى جرادات
كاتب سياسي فلسطيني - تركيا

منذ السابع من اكتوبر ولحظة بدء الحرب وحتى هذه اللحظة، كشفت الحرب المتواصلة على غزة أن هناك لحظة انكشاف واضحة في بنية دولة الاحتلال في كل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتتجلى عملية الانكشاف بجملة من التعبيرات العامة والتي يمكن لحظها بصورة مباشرة ودون الحاجة إلى الغوص والتحليل وربط المعطيات ببعضها البعض.

فعلى الصعيد السياسي حاولت القيادة السياسية في دولة الاحتلال، توظيف الحدث في السابع من اكتوبر، خدمة لأجندات معدة مسبقا وتتعلق بالسعي الحثيث إلى التخلص من أعباء القضية الفلسطينية، تخلصا نهائياً، عبر استثمار لا متناهي، وتحت مظلة أن الحرب وجودية وتتعلق بمصير دولة الاحتلال، فكل الخطاب السياسي الذي يبرر استمرار الحرب ينطلق من هذه النقطة ويدور حولها، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي المتوحش يجد مشروعية لمبرراته خدمة لتلك الأجندة.

وعلى هذا المنوال يمكن تفسير الخطاب السياسي الصهيوني، الذي رأى بهجمات السابع من اكتوبر فرصة لا تعوض، ليس فقط التخلص من المقاومة الفلسطينية بل عبر التخلص من الشعب الفلسطيني، وذلك لتحقيق طموحاته القصوى في انجاز مهمة الحركة الصهيونية بكل أبعادها.

لكن ما يستوجب التوقف عنده، أن هذه الآمال والطموحات جاءت في ظل وجود أزمات بنيوية تعتلي النظام السياسي لدولة الاحتلال، عبرت عنه حالة الترهل السياسي والصراع الحزبي وأزمة قيادة منذ أكثر من خمس سنوات مضت، وجاءت أيضا في ظل حالة من التفكك والاستقطاب المجتمعي وبالتحديد على قضايا جوهرية تمس هوية الدولة، وفي المقابل الصراعات الهوياتية للتشكيلات المجتمعية بين علماني ومتدين وبين شرقي وغربي، ومع هذا كله تجند الكل الصهيوني وفي حالة إجماع كلي على تأييد كل ما يجري من عمليات تطهير عرقي بحق الفلسطينيين.

فهل كان هذا الإجماع القائم اليوم هو محاولة للخروج من الأزمات الداخلية؟ هذا السؤال ربما تكشف إجابته، عن الكيفية التي يسلكها صناع القرار داخل دولة الاحتلال، في تقديم التبريرات لكل هذا السلوك المتوحش والهمجي.

ومن السخف القول إن استمرار الحرب وإطالة أمدها مرتبط إلى حد بعيد بأزمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فتشخيص المسألة، يقلل إلى حد بعيد فهم الأبعاد الحقيقية الكامنة وراء هذا التغول الغير مسبوق، ونحن نجد في المقام الأول انصياعا كليا لكل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية لكل قرارات نتنياهو الماضي بها حتى النهاية، ولو كان الأمر مرتبط فعلا بأزمة شخصية، لرأينا كوابح فعلية من قبل مؤسسات الدولة، التي تمضي قدما في تنفيذ تعليماته دون توقف، صحيح أن هناك ضجيجا إعلاميا لكنه لم يصل حد الوقوف في وجه هذه السياسات.

يعني هذا أن الخطاب السياسي والسلوك على الأرض متناسقان لدرجة أن الداعم الغربي وبالتحديد الأمريكي مازال حتى هذه اللحظة يشكل حائط صد دفاعي عن دولة الاحتلال في كل المحافل الدولية، فالفعل الجرمي في غزة لم يأتي فقط من حالة انتقام لما جرى في السابع من اكتوبر، ولم يأتي أيضا من وجود أزمة لنتنياهو، أو فائض القوة لدولة الاحتلال، بل جاء في سياق تقاطع المصالح الأمريكية الغربية مع دولة الاحتلال، في سبيل إعادة تشكيل المنطقة وإخضاعها كليا، تكون فيه دولة الاحتلال المركز الأساسي والفاعل الإقليمي رقم واحد، ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تدمير المقاومة في غزة تدميرا كليا، بحيث تصبح عبرة لكل حركات المقاومة في المنطقة، وما لا تستطيع عليه دولة الاحتلال تتكفل به الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وعملية توزيع الأدوار واضحة للعيان وتجري أمام الجميع، يضاف إليه التخلص من الفائض السكاني لقطاع غزة، وإخضاع الباقي للزمن العبري، هذا المنطق الواضح، معلن ونجد في خطابات نتنياهو وقادة الاحتلال تعبيراته العملية، فالدولة الفلسطينية المزعومة والموعودة والاعتراف الغربي بها، هي مجرد مخرجات لهذا الفعل الإجرامي المفضوح والواضح بكل تجلياته، فلا وعد بسيادة، ولا وعد بحدود، ولا وعد بأي شيء قطعي وملزم .

وأمام تلك المعطيات يمضي نتنياهو وخلفه دولة الاحتلال في طريق الحرب حتى النهاية، فلا خلافات جوهرية لأهداف الحرب داخل النظام السياسي لدولة الاحتلال، ومن لا يريد قراءة هذا المشهد على هذا النحو، فهو ما يزال يعيش توهمات السلام المزعوم، الذي لم يبقى منه شيء.

انعكاسات معركة طوفان الأقصى
على اقتصاد العدو الصهيوني

◄ فهمي الكتوت
كاتب وباحث في الاقتصاد السياسي- الأردن

احتلت الملحمة البطولية لحركة المقاومة الفلسطينية؛ اهتمام العالم أجمع، ووضعت القضية الفلسطينية في سلم أولويات الرأي العام العالمي، تمكنت من حشد تضامن شعبي من أرجاء المعمورة لإحياء القضية الفلسطينية، وتركت بصماتها على الصراع العربي-الصهيوني، بفضل الدور البطولي لحركة المقاومة الفلسطينية، التي سطرت أروع عملية قتالية لم يشهدها العدو الصهيوني من قبل، في اقتحام المستوطنات وتكبيد قواته المتوغلة في قطاع غزة خسائر فادحة، كما وقف محور المقاومة في (لبنان والعراق واليمن) بدور الإسناد بشجاعة في مواجهة قوات الاحتلال.

تميز موقف الشعب الفلسطيني بالصمود الأسطوري، والانتصار العسكري، الذي شكل واقعا جديدا على صعيد الصراع مع العدو الصهيوني، ووفر مناخا أفضل من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وتقرير المصير. كشفت المعركة عن المشاركة المباشرة لقوات الناتو، في حرب الإبادة كما أظهرت تخاذل وتواطؤ وتآمر النظام العربي.

لا يعكس اقتصاد الكيان الصهيوني نموذجا لتطور اقتصاد طبيعي، ليس له خصائص قوانين التطور الاجتماعي، الانتقال من مجتمع بسيط إلى مجتمع معقد؛ أو من تشكيلة اقتصادية اجتماعية إلى اخرى. عبر تطور تدريجي بطيء على فترات زمنية طويلة، حيث يؤدي التطور الاجتماعي إلى حدوث العديد من التغييرات، اعتمادا على الحركة الدائمة الذاتية في المجتمع الذي يتطور وفق قوانين الديالكتيك، (وحدة وصراع الأضداد)، و(التراكم الكمي يؤدي إلى تغيير نوعي).

تشكل المجتمع الصهيوني من مهاجرين، تم استقدامهم من أصقاع الأرض إلى فلسطين، إذ أن أحد أهم عناصر الإنتاج التي ارتكز عليها اقتصاد العدو، الأرض الفلسطينية التي اقتلع أهلها منها بقوة السلاح ليصبحوا لاجئين في أكثر من سبعين دولة في العالم، ونحن نتحدث هنا عن كيان مصطنع ليس له جذور اقتصادية أو تاريخية في فلسطين، نشأت نواته مع سايكس بيكو ووعد بلفور.

تضخم الاقتصاد الصهيوني بشكل يفوق قدرات دولة بحجم الكيان، كما تضخمت القدرات العسكرية بفضل المساعدات الأجنبية، فقد ضخت الولايات المتحدة 260 مليار دولار للكيان الصهيوني؛ لبناء أضخم ترسانة عسكرية في المنطقة، كما ضخت رؤوس الأموال للاستثمار في مختلف جوانب الاقتصاد.

لا نقلل من أهمية استدراج كفاءات علمية من الدول المتقدمة، وخاصة من شرق أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، بتحريض وتشجيع من الحركة الصهيونية، وتقديم التسهيلات للمهاجرين اليهود على حساب ممتلكات الشعب العربي الفلسطيني، مستفيدين من إنهاء حالة الحرب مع مصر والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، ومن ثم أوسلو ووادي عربة، وانعقاد المؤتمرات السياسية والاقتصادية، تمهيدا لاختراق الاقتصادات العربية والهيمنة على ثرواتها.

أبرز الجوانب الاقتصادية للكيان الصهيوني:

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي للكيان الصهيوني 525 مليار دولار في سنة 2022، ويعتبر أكبر من الاقتصاد المصري الذي يبلغ 469 مليار دولار.

- القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية لدى العدو، الذي يشكّل نحو18.1% من الناتج المحلي الإجمالي وتقدر قيمته (78.6 مليار دولار) ويشكل هذا القطاع نحو 48.3% من إجمالي الصادرات، ويشغل 400 ألف عامل وموظف. تراجعت استثمارات هذا القطاع بنسبة 50% بسبب الحرب.

- تسبب إخلاء منطقة غلاف غزة وشمال فلسطين بخسارة العدو، نحو 30% من الزراعة

- شارف قطاع البناء على الانهيار، بعد إغلاق 50% من مشروعات البناء الذي يعاني من نقص العمالة الذي يقدر نحو 140 ألف عامل

- توقف قطاع السياحة منذ السابع من اكتوبر، علما أن دخل السياحة السنوي نحو 3.8 مليار دولار.

- تراجع التجارة الدولية في البحر الأحمر، بسبب تصدي اليمن الشقيق للبواخر المتجهة إلى ميناء ام الرشراش، في الوقت الذي نجح العدو في تأمين احتجاجاته من السلع؛ عبر جسر بري من موانئ دولة الامارات مرورا في الأراضي السعودية والأردنية.

- تراجع العجز التجاري إلى 31 مليار دولار، نتيجة التراجع في كل من الصادرات والواردات.

- توقف 760 ألف عامل عن العمل، ما يعادل 18% من القوة العاملة.

- استدعاء حكومة نتنياهو 350 ألف جندي احتياط، وهو أكبر عدد في تاريخ الكيان.

- بدأت الصادرات العسكرية في العقد الأخير تتفوق على الواردات.

- تقدر تكلفة الحرب على العدو أكثر من

58 مليار دولار.

موازنة الكيان الصهيوني:

- بلغت موازنة العدو (نحو 140 مليار دولار) لسنة 2024، بزيادة قدرها 10 مليار دولار مقارنة مع 2023 .

- بلغ الدين العام نحو 300 مليار دولار، عام 2023 بنسبة 62% من الناتج المحلي.

- قيمة الإنفاق العسكري حوالي 23.4 مليار دولار في 2022، وتشكل 4.5% من الناتج المحلي.

- من المتوقع انكماش اقتصاد العدو الصهيوني بنسبة 11% من الناتج المحلي مع تصاعد الحرب.

لقد بقيت المقاومة سيدة الموقف حتى آخر لحظة، فرضت إرادتها على العدو الذي زُرع لحماية مصالح الاحتكارات الرأسمالية، حيث كشفت المعركة الأخيرة؛ أن هذا العدو غير قادر على حماية نفسه، فالكيان الصهيوني قائم على ركائز خارجية، لا تمت بصلة إلى بنية مجتمع تطور تاريخيا وفق قوانين علم الاجتماع، وليس لديه تاريخ أو حضارة في فلسطين، فهو جسم غريب مصطنع، احتلال استيطاني.

الركيزة الأولى: ترسانة عسكرية وجيش قوي مسلح بأحدث الأسلحة في الإقليم، سقط وفشل في حماية نفسه، حيث هرعت أساطيل الناتو لحمايته، وأكدت حركة المقاومة الفلسطينية على صحة المقولة الشهيرة أن العدو لا يحتمل حرب طويلة الأمد، رغم الجسر الجوي الذي أمنه حلف الناتو، والأساطيل والبوارج المحيطة في الكيان، وتوفير مستلزمات القتل والدمار، فهو يعيش أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية وأخلاقية ناهيك أن الصهاينة في الكيان، يعيشون حالة هلع، يعانون من حالة الانكسار، التي مستهم، خاصة سكان المستوطنات الحدودية، الذين تم نقلهم إلى الفنادق وأماكن الإيواء.

الركيزة الثانية: الدعم الخارجي اللا محدود من الامبريالية العالمية، لحماية مصالحها في المنطقة، لحرمان حركة التحرر العربي من إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتحقيق المشروع العربي النهضوي التحرري الديمقراطي الوحدوي، حيث فتحت هذه المعركة تساؤلات من أوساط واسعة في أميركا؛ إلى متى سنستمر بضخ المليارات «لإسرائيل»، خاصة بعد فشل مراهنة العدو على تصفية المقاومة.

الركيزة الثالثة: ما يسمى ب، «أرض الميعاد»؛ بمعنى أنّ «إسرائيل» وليدة «الوعد الإلهي» بالمفهوم الديني- الإيديولوجي، في المجتمع الصهيوني التوراتي، التي جرى تسويقها منذ نشوء المشروع الصهيوني، حيث لم تعد هذه النظرية جاذبة أو متماسكة، بعد الانقسام الحاد في المجتمع الصهيوني، بين المتدينين والليبراليين حول «تقويض دور القضاء»، وانكشاف هشاشة المجتمع الصهيوني وعدم تجانسه، والتمييز العنصري بين اليهود أنفسهم، إضافة إلى أثر الركيزتين الأولى والثانية على تعميق أزمة الكيان الصهيوني، ومن ثم فإن تداعيات الركائز الثلاث تشكل مقدمات موضوعية لنهاية الكيان الصهيوني.

أهمية دور الجماهير في مقاومة التطبيع والتصدي للمعتدين

نجح الشعب الأردني بشكل ملموس، في مقاطعة الشركات التي تدعم العدو الصهيوني لدرجة أن معظم المطاعم والشركات الداعمة للعدو؛ توقفت عن العمل منذ بداية العدوان الصهيوني على قطاع غزة. والجدير بالذكر أن الجهات الرسمية فرضت أشكال من التطبيع القسري، بعد توقيع اتفاقية الغاز مع العدو حيث ارتفعت قيمة التجارة من 76 مليون دولار عام 2019 إلى887 مليون دولار عام 2022 منهم 765 مليون دولار مستوردات، وستواصل ارتفاعها مع صفقة الماء مقابل الكهرباء، وتحويل شريان الاقتصاد الأردني إلى رهينة لدى العدو الصهيوني.

إن مقاومة التطبيع سلاح هام ينبغي تعميمه على أرجاء الوطن العربي والدول المحبة للسلام، وشعوب الأرض الذين انتفضوا بمسيرات شعبية واسعة في مواجهة حرب الإبادة، على أن تصبح إحدى مهام حركة التحرر العربي، لإضعاف قوات الاحتلال ومعاقبة الجهات الممولة، وإعادة الاعتبار لثقافة المقاومة في مواجهة نهج الاستسلام والتفريط، ومواجهة تهافت النظام العربي على «التطبيع» مع الكيان الصهيوني الذي انفلت بشكل غير مسبوق منذ عام 2021 بعد إطلاق ما عرف ب (اتفاقيات إبراهيم) حيث ارتفعت نسبة التجارة مع العدو إلى 234 %.

إن التحديات التي تواجه الأمة تستدعي استنهاض حركة التحرر العربي للقيام بدورها في التصدي للسياسات العدوانية الصهيونية التوسعية بمشاركة دول حلف الناتو، وقد بات الخطر يهدد الوطن العربي عامة وليس فلسطين وحدها.

إن حركة التحرر العربي التي خاضت نضالا وطنيا يُشهد له في معركة الاستقلال الوطني، فقدت بريقها لأسباب متعددة لا يمكن اختزالها في الجوانب الذاتية فقط، فإن تقهقر الاستعمار القديم، ووصول أنظمة الحكم في عدد من الأقطار العربية، إلى صيغ تصالحية مع الدول الامبريالية على حساب قضايا مبدئية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، لوجود ثغرات خطيرة في بنيتها وسياساتها استثمرتها الفئات الطفيلية التي نشأت وترعرعت في ظل غياب الشفافية والديمقراطية واتساع مظاهر الفساد، وما رافقها من سياسات بوليسية وحملات اعتقال وتنكيل، استهدفت الكوادر الحزبية اليسارية والقومية بالتحالف مع الدوائر الاستعمارية، مما شكل مناخا سياسيا كافية لمصادرة الحريات العامة وتزوير إرادة الشعب وإضعاف الحياة الحزبية.

ثمة ضرورة لإجراء مراجعة موضوعية لطبيعة المرحلة في المنطقة العربية، بعد انتشار القواعد العسكرية الأميركية خاصة، ودول حلف الناتو عامة، ومشاركة العدو الصهيوني في احتلال قطاع غزة وشن حرب الإبادة والتهجير للشعب الفلسطيني، ورضوخ النظام العربي للشروط الأميركية – الصهيونية. لقد بات من أولى مهام حركة التحرر الوطني؛ النضال ضد القواعد العسكرية الأجنبية وفي المقدمة الوجود الصهيوني في فلسطين، واتخاذ خطوات ملموسة نحو التنسيق والتعاون المشترك بين فصائل التحرر الوطني، وتفعيل دور الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين والمزارعين والمهنيين والمثقفين عامة، من أجل فك التبعية والتحرر الوطني، وتحقيق الديموقراطية السياسية والاجتماعية، وإنجاز مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية.

وفي سردياتهم.. خبز ووطن وحلم

◄ أحمد علي هلال

أديب وناقد فلسطيني ـ سورية

على الرغم من التباس مصطلح أدب السجون واختلاطه بسياقات مختلفة، نتيجة لاضطراب المصطلح وعدم تحديده واستقراره الاجناسي، مع ما يشيع فيه من أفكار تتقاطع هنا أو هناك، لتؤلف سمة مشتركة لما يُكتب تحت هذا العنوان، إلا أن دلالته القصية ستشي وتحيل إلى معنى سوف يشكله الفهم المغاير لما تعنيه أدبية النص، أي: البنية الفنية والمكونات البنائية، فضلاً عن نبل القضية والموضوع، وجسارة الرمز، وقدرته على محاكاة الحياة، لا واستنباتها أيضاً في خلايا الذاكرة والوجدان والوعي، فهل يمكن لنا أن نتساءل هنا أن ما كُتب محض وثائق تاريخية فحسب، أم إنها وثائق ناهضة بأفعال الحياة، ليكون المعنى الأكثر إشراقاً ووضوحاً بعيداً عن الالتباس المعرفي –المفاهيمي- الذي طاول ما نصطلح عليه بأدب السجون، وضبابيته المفاهيمية كذلك.

هذا السياق الذي يأخذنا إلى تأمل ما أنتجه مبدعونا داخل سجون الكيان الصهيوني مؤخراً، وربطاً بما أُنتج سابقاً وهُرّب بطرائق مختلفة، ولعل المتلقي لهذه الأعمال سيقف على جوهرها وخطاب طريقتها على المستوى اللغوي والفكري ليقبض على حقيقة تجارب نصها، فنصوص الحقيقة إذن وفي برهة الإبداع الفلسطيني وبخصوصية مختلفة هي نصوص الحياة عبر متخيل اللغة والمعنى الثاوي في فكرة المقاومة عبر الأدب وأجناسه وأنواعه المختلفة.

وعلى جهة الرواية الفلسطينية وممكناتها التجريبية داخل هذا الحقل، سنقف بالكثير من الانتباه إلى حقيقة الشواغل النصية التي مكّنت أولئك المبدعين من أن يصوغوا تصوراتهم وخلجاتهم وعلاقتهم باللغة في أبنية سردية لا تتعلل فحسب بالنزوع الأيديولوجي، ولا بأقنعة اللغة داخل أسيجتها الفكرية، بل بالنماذج الحية بديناميتها داخل سرديات المقاومة –سرديات الوعي الجديد- الذي يحرر الوثيقة من راهنيتها ليطلقها في فضاءات طليقة الحلم المبرئ من عتمة الزنازين، والمذّوب لحديدها ولعل السرديات تتعاضد في أتون الدلالة مع الشعر وكافة الأجناس الأخرى لتشي بأكوانهم المتخيلة/ الواقعية، وبما تواتر من نضج أدواتهم وعلو كعب رؤيتهم.

فعندما يكتب الأسير المناضل أحمد عارضة ديوانه (خلل طفيف في السفرجل) محملاً بكل شجونه، وافتتاحيات قهره، وانغماس حلمه ليقول: (قادني للنزف دهراً/ حين يافا/ قد بدت في دائريتها/ سفرجلة صغيرة) ثمة أجنحة للتحليق تتخلق من براءة الكلام وحرارة المحكي، ليصوغ قصيدة الرؤيا مغامراً في تخوم اللامكان، ومن اللامكان إلى المكان، فالمكان/ الأيقونة سيتسع بما يكفي بأن يضرب الحلم جذوره في تربة الوعي الجديد المتطير من قسر الإرادات، ولي عنق البصيرة الذاهبة إلى استنباط الضوء على شرفات واسعة، لتتزين بزنبقها المنثور، كلمة وجملة وسياقاً وإيقاع معنى يؤلف نسيج الحكاية المستعادة، لكن بثمالة الأحلام، فهي في الجوهر حرية، وفي منطوقها وعي وإرادة وثبات، تبرع النصوص بهندسة المكان وتأثيثه بأكثر من حلم له جناح، قدَّ ريشه من ذهب الكلام، وعلى جهة السرديات بتشكيل رؤيتها أيضاً، سنذهب مع سائد سلامة إلى روايته الجديدة (للحلم بقية) بعد عمل أول كان بعنوان (العاصي)، ولا ينفك كلا العملين من أن يناددا ذاكرة الفدائي ويذهبان في إثر هذه الذاكرة / الأسطورة التي تمنح المكان شرط البقاء لتضارع بالزمن المضاعف ومن مسافة الصفر متعاليات (السجن) الذي لا يختطف الروح، بل هي متطيرة منه، وليكتب الروائي غير وثيقة تجهر بدورة الحياة وتنوعها وتاريخها، من (العاصي) إلى (للحلم بقية) نستقرئ سيرورة القضية انطلاقاً وأبداً من العلاقة مع المكان الحلمي/ الواقعي، واستنبات الهوية الوطنية المضادة لهويات قاتلة وذابحة، إذ يمكن القول في تلاحم السياقات الجمالية والفكرية بآن، وأقرب إلى ملاحمهم السردية الإبداعية أن إبداعات أسرانا الأبطال داخل زنازين

المحتل، ما تلهم التدوين بتعبيراتها الدينامية، وتطرح أسئلة الواقع الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني والخصوصية الفلسطينية، ذلك الطرح الذي يحيلنا إلى تعضيد مفهوم الالتزام، طرح يتعالق بقيمتين باهرتين هما الحلم والحرية، فهل الزمن وحده هو بطل تلك السرديات، سيما إذا أدركنا أن ثمة حوارات مع الزمن لتهدم فراغه المحتمل، ولتعيد تأسيسه من جديد في الذاكرة النوعية، التي تتعرض كما ذهب المفكر الفلسطيني محمد الزايد إلى القول: (إن الذاكرة الفلسطينية تتعرض كل دقيقة للمحو والإلغاء)، وما ينفك مدونوها من أن يعيدوا الاعتبار لها وفق مشيئة النص الأدبي، لكنهم الأكثر انتباهاً لأدواتهم وهي تتطور بفعل تراكم خبراتهم الجمالية والمعرفية، الجمالية التي تعني امتلاك مكونات البنية النصية، والمعرفية التي تعيد استقراء الصراع مع المحتل الصهيوني عبر خطاب الأدب، وتحرير المعنى في الفكرة التي يحملها ملفوظ شخصياتهم، فمن رحلة المطارد ساري والذي سيصبح عاصي، أي من مطاردة الفدائي الجسور إلى مضارعة الزمن المضاد – زمن السجن- تستمر الرواية بوصفها المدونة الكبرى التي نقف على الكثير من ثيماتها دون أن نتخفف من خطاب الأقوال، التي تجهر بثقافة المبدعين وقدراتهم البلاغية على التجاوز والتشكيل في أفق محكياتهم، إذ إن للحلم سيرورة وكيف إذا جاء بطزاجته الكاملة، من متخيل يقظ سيعني نص الحرية الأكبر الذي يصوغه وعي وحرية يشي أكثر مما يجهر ليبث ممكنات الجمال والحق المندغم بنسيج اللغة العارفة، وباستثمارها الأكثر دلالة في مناخات التأويل، ولتتسع الصورة السردية بطاقاتها التجريبية الكامنة في وعي المبدع قبل وعي النص، ولتحضر من جديد قضيتهم عبر نصوصهم التي تفترع أدب الحياة، لا –أدب السجن- وهنا ينفتح الفضاء أكثر لنقارب اشتغالاتهم بإدراك المسافة إلى الحلم بوساطة الرؤيا وممكنات الأدوات، استمراراً وتأسيساً لما كُتب في الما قبل، فهم المثقفون المشتبكون في الأزمنة المتجددة بجسارة الانتباه، وصيروراته الناجزة.

ما يعيدنا إلى تأمل -تلك التجارب- وهي تعبر إلى فضاء التلقي وبما تبثه من حيوات طازجة، وإبداعات عابرة لأزمنتها الضيقة، هو دالة المقاومة المعنى الكبير الذي تؤلفه تلك المدونات، وتؤلفه الذاكرة الفلسطينية على اتساعها، فهي المقاوِمة والمحاربة والمضارعة لزمن الاحتلال، وزمن كي الوعي، ليكتسب زمنهم شرط خلوده والبقاء، في الراهن الفلسطيني ومكونات نهوضه واستنهاضه، بحقائقه الصراعية وجذوة اشتعاله، وبالمعنى الجمعي الذي يكتب ذاكرة الحياة أبداً، إنها ثقافة الحياة حينما يستمر بتدشينها أبناء الحياة.

مـوت
يمشي فوقه الشعراء وتحته قصائد الشعراء

◄ عبد النور الهنداوي
شاعر وكاتب ـ سورية

لعل الشعر العربي اليوم، يستحضر اللحظة الكبرى المرافقة للحظة المصادفة الفذّة، التي تنفث النار.

كلّنا أخذْنا الدهشة، واخذتنا الدهشة إلى أبعد حدود الكتابة، ونحن نرى ذلك في لحظة الأسطورة ذاتها في كتابة الشعر، وإن عبقرية المشاهدة اليومية، وأيضاً القراءة اليومية هي في وعينا، لنتساءل، لماذا تكون مسافة الموت، ومن يصفها، بين الكتابة الإبداعية، وبين البحث عن أسئلة حيوية، أين هو الشعر؟!

جميعاً نعرف كيف أثينا استعادت جذوة الشعر، بقراءة أجزاء من الأوديّسا، وحاولت أن تظهر أنّ ثمّة قداسة للحياة، وإن ثمّة قلوب تدقّ وراء الصخور، أو وراء الأساطير.. وأحدهم يقرأ عن الهنيهة الدموية في مكان آخر، أو استذكار أرواح الطين، وقراءة القصائد الكبرى

كل الشعر العربي بدءاً من تدوينه الأول إلى الآن، هو مرثيات الدم، وتأبّط الأطلال، لأننا وبشكل مرعب ننظر إلى تلك الأصابع التي لطّخت عِظام الدهر، واستذكرنا كل تقنيات الحكمة، بأن تكون أرضنا، أرض الدماء، أو الأرض الوحيدة المرصّعة بالجثث

نقرأ القصائد عن المدن العربية الجميلة، والمعذّبة، لنعثر عن أوّل من أعطى معنىً فلسفياً للعبث، وها هو العبث ينطفئ في القلب.. ليتأجّج من أجل قلب آخر!

كل القصائد التي قرأناها، تحمل هاجساً غامضاً، يعيدنا

إلى بدايات عيوننا، حتى لم نعد نميّز كما يقول: نيكوس كازنتزاكي _ بين أحصنة الملح وأحصنة النار.

يبدو أن الشعر العربي، لا يجد مكاناً ملائماً له إلّا تحت قبّعة الدم، وإن شعرائنا يكتبون قصائدهم من أجل الدم.. الدم الذي صنعته أفواه الذئاب التي لطّخت الشعر، ولطّخت الرؤوس، والأيدي ايضاً، حتى صرخنا خفيةً، وعلانية: من الأفضل لنا أن نضع أرواحنا في حقائب محكمة ونغادر العالم.

ربما مشكلة الشاعر العربي، أنه يحاول، ولعلّه ينجح في تقليد الحطام، على الأقل، كي يكون للثلاجة معنى، وعلى اللغة أن تحطّم أشياء كثيرة كي نصنع من وهمنا، أشياء لا نهائية فاشلة تماماً، او أن يستجيب صديقنا سيزيف لدعواتنا، باستبدال صخرته بقطعة كبيرة من الشوكولاته

من المخيف أن تغدو كتابة الشعر ملازمة للعتمة، أو أن الوثنية الإبداعية جعلت من النص الشعري، أن ينزلق أكثر نحو اللامبالاة، فحَدَثَ ان تحوّل الشاعر إلى قضية صمّاء، او ظاهرة صمّاء مهمتها فقط، التنديّد بالكراهية، وإن الثقافة التي يمتلكها، دخلت عنوة في الفانتازيا الفارغة

أليس هذا ما يحدث الآن، خاصة وإن أكثر الشعراء يُلهبون خيالاتهم، حين تلامس قصائدهم فستان امرأة، وكأنها من كوكب المريخ

صحيح أن هناك قصائد فارغة، وسخيفة، وتافهة، وأيضاً هناك صيحات ضدّ اللامعنى في الشعر، لكن هذه النظرة تضاءلت نسبياً، حين بدأنا نفكّر أن الشاعر العربي « إنسان ناطق! « وعلينا هنا، أن نؤمّن توازناً داخلياً كي لا نكون جميعاً، ضد الحيّرة، أو أن عقولنا، كما بطوننا، وقد تحولت إلى «مستودعات» للمعلبات الفارغة، والمحاطة بعشوائية الملفوظ، وإن القدر الممكن من الإثارة، أن ندقّ على ظهور الناس، ونستمع إلى قصائد تليق بها اللغة، وتنبعث منها الضوضاء والضجيج، والشعر، كي لا نظل مثل مداخن المصانع الهرمة، نكتب عن تصورنا، بإنجاز المراثي، وتهريب السراب الذي فينا، والذي نستخدمه عادة للدفاع عن خياراتنا الرديئة.

إن كتابة الشعر، لا تزال تمارس مهنة اللهاث، يعني أننا ما زلنا نكرّر الأشياء نفسها، مع أنني أعرف أن الكتابة مهما كانت مهمتها، أن لا يتكرّر الشاعر ومعه اللغة؛ ولا أبالغ.. أن أكثر القصائد اليوم، إنما كُتبت لكي تأكلها القطط، وإن هناك قِطاً تبدو أكثر ثقافة وشاعرية، ولها قدرة على الكتابة من كثيرين من الشعراء الذين يتصدرون صفحات الأدب

الإحساس الذي ينتابني وانا أقرأ « هذه « القصائد، أنني مبتدئ جداً، في التواصل الذي يؤكّد إنني في بداية الطريق، أو إنني لم أدع الزمن يطأ قلبي الذي لا يزال على اضطرابه القديم، وأحياناً إقناع مخيلتي انني ورثت هذا القلب عن أحد القديّسين، وإن الشعر تمكّن من إيجاد بعض الأمكنة لأقدامنا ولو على الأرصفة.

قد يكون صحيحاً، إلى أي مدى يحاول الشعراء من إلغاء أنفسهم، او تجاهل بعضهم البعض، حين يصبح التفسير الفني للشعر ؛ أن تنتفي المسافة مع الآخر، لا لكي ينتفي الآخر.

لا بأس أن يكون شاعر اليوم معزولاً عن كل ما يجعله رهينة لا مجدية، ينام ويصحو على رقعة العتب، وهذا هو النموذج المرعب، كوننا نضمحلّ .. لأننا فقدنا كل أشيائنا، ولا يزال لدينا الرمق الأخير، وأيضاً لا بأس من محاولة توظيف هذا الرمق الاخير، لاستعادة البقية الباقية من « الشاعر الذي فينا».

صحيح أحياناً، أن الاضطهاد يجرف الشعر الذي يعارضه، وأحياناً يُحدث بلبلة أو إطلاق استغاثات حتى من القبور، وإن الموتى وحدهم الذين يشعرون بمسؤولياتهم، حيال هذه البربرية، وإنهاك اللغة، لا انتهاكها، ممّا يعني أننا نطارد الأفق بالحجارة، أو أننا نصنع من مادة الشعر غابات لصناعة الهراوات ؛ فمهمّة الشعر، تكثيف الداخل لا تفكيكه، لاحظوا ماذا يحلّ بنا، حين نقرأ قصائد شعرية « اليوم « كيف واحدنا يتناثر كما لو أنه زجاجة فارغة ارتطمت بالأرض.

الشاعر العربي تحديداً، ثُقبٌ في كارثة، والأفضل له أن يتحدث مع المجهول، كونه يكتب كما لو أنه يضع يده على عِظامه، وعليه أن يغسل الهواء كي لا يمتلئ بالشعر الذي خلع كل ما يحيط به، بل وخلع صفته التي صارت نكهته بنهكة الدهاليز؛ حين يكتب الشاعر، يعني عليه الصمود قبل أن ينسحب كما ينسحب الغروب!

لهذا، يشعر القارئ أحياناً، أن الشاعر يجرّ قصيدته كما يجرّ عربة فارغة، وإن كلمات قصيدته، صار لها أظافر طويلة، مهمتها تنفيذ أوامر بإعدام الخيال، وإن أماكن الأماسي الشعرية والمهرجانات، أصبحت أمكنة مشوّهة تشبه الزنازين!

ماذا تحتاج القصيدة الحديثة الجديدة كي تقف على قدميها؟

الذي حدثَ أن الشاعر لم يتحدّث مع قصيدته وكيفية قابليتها للبقاء ؟ إنه يكتب في لحظته الطاحنة، كي يتجذّر هو ذاته، في الرهان الفارغ، وكأن الكتابة الشعرية ليست أكثر من طقس ينتهي بمجرّد أن تنتهي الأشياء التي تسلّقته، وهو يعرف أن مخيلته أصبحت بساقٍ واحدة، وكأن لا أحد يقرع الطبول في الشعر!

ألم يتحدّث _ سلفادور دالي _ عن الهروب الرائع من الوعي إلى اللاوعي، والعكس تماماً، من اللاوعي إلى الوعي، فرسم للقمر مالا نهاية من الأصابع، ورسم الطاولة على إنها امرأة أرملة.. وأكّد أن الفنّ بكليته، يعني العودة إلى اقصر المسافات، والنظر مليّاً في حائط مرصّع بالحرائق، كي يظل الشاعر حين يفكّر بالكتابة، أنه سيتحدث مع المجهول ليصير معلوماً، وبذلك يضمن لقصيدته أن تكون مثل جثّة فيها جاذبية الموت والحياة على السواء!

ثم أليست لحظة الكتابة هي ابنة التاريخ؟

استذكر هنا يوليوس قيصر حين وقف على أحد التلالوقال لجنوده : «حين يا روما اكون فيك، تصبح ذراعي أقرب إلى الشمس» اللحظة التاريخية هنا، هي ترميم المقابر التي تعترض الشاعر الآن، وهو

ينصهر بنرجسية المغلقة وكأنه «بودلير» المستقبل الغامض.

هذا هو المستنقع المخملي الذي اسمه «أوروبا» الممتلئ بالفلسفة المتفسخة، والضجيج اللانهائي الذي ملأ وجوهنا .

ثمّة شيئان آخران في أوروبا : الكراهية، والوعي الذي مهمته تحطيم الآخر، والتخلّي بعدئذ عن مفهوم التيّه الذي يلفّنا.. بل المتاهة التي تعترض هذا الافتتان، وكأن فلسفة الشاعر العربي أصبحت عبارة عن جدلٍ بين السلحفاة، والعبقرية!

القصيدة العربية الحديثة، عرفتْنا على وجوه شعرية خشنة، وخادعة، ومريرة ومع ذلك فقد سعى إليها هذا الشاعر بجنون، حتى اعترف بأن زواجه من قصيدته لم يكن بسبب لغته المتلألئة، بل من الأشياء التي بدأ بها.. لنقل الأشياء التي تشبه كومة من الجثث النيّئة!

الشعرية العربية، تمرّ اليوم، مرور الكرام داخل عِظام الشعراء.. هي صفقة مع الشيطان، والسخرية من الثياب المزخرفة التي يرتديها الشعراء الجدد، ليظل هو نفسه الشاعر داخل عظامه، وإن لم تتغيّر فيه، لا الغوغائية، ولا صناعة النص الذي غالباً ما يستحق إهالة التراب على الشاعر وعلى النص؛ للإعتقاد فقط، أنّ تنسيق أبعاد الشعرية لدى الشاعر يعتمد المغالاة للوصول إلى هدف ما.

وأظن هذه الحالة، تصنع له تحفة من الطراز القديم، منشورة على شكل قصائد ذات تقاطيع رقيقة وناعمة، وتفتقر لموضوع الشعر، واستقرار اللغة الشعرية في النص.

هل الشاعر اليوم تزوج قصيدته كما يقال؟ وإن قصيدته ليست أضرحة، ولا حنطة، ولا كلاب؟ أم أنه شديد التقشّف ويعيش مع قصيدته كما يعيش الدجاج.

هناك من يقول : إنه يكتب، لأنه ينتمي إلى كلّ العالم، وإنه ضدّ ملاك الموت الذي يعترض الشعر.

لكن السؤال: لماذا الضياع بين قرع الطبول، والأسرّة الوثيرة التي استقطبت الهواء المترهل، والنساء اللواتي لهن هيئة النوافذ الفارغة، وإن العواصف الشعرية ليست غطاء لخيلاء الشعراء، إنما غطاء للدم الذي لم ينزف بعد، عند الانتهاء من خط المقبرة.

قلت لأحدهم أثناء حوار عن الشعرية: ذات يوم كنّا سعداء «وبكبرياء» لكوننا نسكن «بأرض العرب» قبل أن نكتشف أن هذه الأرض، لا تعدو كونها مشروعاً للحطام؛ والأعجوبة الإلهية، أننا لم نتحوّل إلى قطط خائرة، وحائرة، ومهزومة بنفس الوقت.!

ماذا أفعل إذا لم اكتب ؟

هذا السؤال طرحه _صموئيل بيكيت _ على نفسه . مع أن الجواب يشبه اللغز غير القابل للحل . ما دامت اللغة يمكن أن تقرّ ذلك، وإن الشاعر عندنا صار أداةً في يدِ السكين، وليس العكس.

في هذه الحالة علينا أن نتساءل : لماذا لا تمتزج قصيدة الشاعر بثقافة فيها علاقة بين الأزمنة وبينَ ما بداخلها، ورؤية اللغة وما ترمي به كي ينتج صورة، ومعنى، ودهشة.

القصائد اليوم، وما أكثرها، أو كلّها فقط للبورنو، والتعرّي، الخ الخ الخ

الم يقل بورخيس: (الوقت نهر يجرفني وأنا النهر/ إنه النار التي تأكلنا، لكنّي النار / إنه نمر يمزّقني لكني النمر) ثم يقول (لكثرة ما أحدّق في الوقت، أستحيل إلى وقت)

إذن ما جدوى من شاعر اليوم، وهو يرسم ظِلاً للظل، وأن يصاب بالذعر، عندما تضحك له امرأة، حتى لو كانت مصنوعة من السراب، أو يتوقف رهانه حين يعتقد أنّ هناك سعادة ولا بدّ ان يعثر عليها، وبذلك يضمن لقصيدته الخلود، وقد استوجب عليه إعادة أحاسيسه المنوطة باللهاث، وغيبوبة المفردات، حين ينخدع الناقد باقتناعه بكل هذه المتاهات الرمادية والبنفسجية الخاوية، وإن النقد يتحلّى في معمارية النص بكل جوانبه، ولا يعرف انه يتكلّم عن لغة تشبه كثيراً، أصوات شاحنات النقل القديمة!

طبعاً لا أحد يريد من الشاعر المستحيل، ولا الكتابة عن نرجسية ما، أو عن قِطّة ضائعة، أو حائط حديقة ؛ نريد ورقة بيضاء ممتلئة بالشعر، لا ممتلئة بالحروف الساذجة، وأن يبني رؤيته على إحداث ثغرة في النفق، وإن كان شاعر اليوم يعيش داخل الصدأ!

كيف «نقنع» شاعراً عربياً، أن الحائط خبّأ في يوم ما تحت قميصه بضعة عصافير، وإن الدموع مثلنا تتبَع الملاعق، ولم يحدث أن قلنا للذئاب إن أصابع حبيباتنا تصلح خبزاً للغابة، وإن الصلاة تحبّنا، وإن حفلات الزفاف توائمت مع المقبرة .

ثقب الشاعر الذي في السماء يريد أن يترجّل و»غرنيكا» الشعر العربي صرخت: يا آ آ آ إلهي، إنني أرقص وأنام مع القنيلة، فلنعترف أن أكتافنا من الطين، وأصابعنا من الطين، وقصائدنا وكل الشعر من الخزف.

قد نلقي اللوم على الآخرين، لأن هذا جزء لا يتجزّأ من فلسفتنا، التي تكرّس هروب لغتنا، وإبداعنا، وآفاقنا، وصياغة المعادلة الجديدة، بيننا وبين النهاية!

هل أدلكم على نهاية الشعر؟ وكيف يتم توضيب الشاعر العربي، لأدواته التي سكنت في أدبيات الغيب والغيبوبة، وإن مستقبله تمّ تصنيعه كما يتمّ تصنيع أكياس «البوشار».

يا للغرابة حين يقتات الشاعر من هذا وذاك الزمن، الذي عجز حتى عن إحداث ثقب فيهِ، لندخل في الحياة، والكتابة.. علماً بأن الحياة لا تنتظرنا أبداً!

إنها تذهب وتذهب، كي تتمتّع وجوهنا بالخجل الشديد، وشِعرنا الرائع نكتبه على دبيب الزلازل،

وأرواحنا

لا تزال على تماسٍ

مع المتعةِ

اللافتة

المحطّمة!

موت يمشي فوقه الشعراء

وتحته

قصائد الشعراء!

المثقف والسلطة
ومعركة طوفان الأقصى

◄ **محمد حسين**
كاتب سياسي فلسطيني

إن العلاقةَ بين المثقف والسلطة تتحدد وفقَ الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي تحقق فيها ووفق منطق وماهية السلطة القائمة يتحددُ موقف المثقف منها، وهنا لابدّ من الإشارة أن السلطة ليست بالضرورة أن تكون سياسية، فهناك سلطات متعددة الأوجه، منها السلطة الدينية التي تمارسُ الضغطَ على المثقف تحت ذرائعَ مختلفة(نصر حامد أبو زيد أنموذجاً)، وهناك سلطة بعض الأحزاب التي تحاول أن تسخر المثقف ليكون صدى لسياساتِها ومواقفها ويكون في خدمة القائد السياسي ومواقفه، وهناك سلطة المجتمع المبنيّ على العادات والتقاليد البائدة والطائفية والاثنية والجهوية، وهناك السلطة السياسية سلطةُ النظامِ السياسي الحاكم الأكثر قوةً لأنها تتمتع بوسائل متعددة للوقوف في وجه المثقف بدءاً من تقييد حرية التعبير وانتهاءً باعتقاله، لكن هل بالضرورة أن يصطدم المثقف بالسلطة السياسية أم أن هناك إمكانية لإيجاد تفاهم ما بلحظة ما مع هذة السلطة؟

فمثلاً عندما قادت ثورة تموز الرئيس جمال عبد الناصر إلى السلطة وقف معظم المثقفين العرب إلى جانب هذه الثورةِ والسلطة، ولم تشهدْ تلك الحقبة أزمة حقيقية بين المثقف والسلطة رغم وجود بعض الاختلافات تتعلق بكيفية تحقيق شعارات الثورة. وهذا أمرٌ طبيعي لأنه لا يمكن أن يتمَ التطابق بين المثقف والسلطة بسبب طبيعة الاثنين، وعندما وصلَ حزب البعث إلى سدةِ الحكم في سوريا عام ١٩٦٣ لم تكن هناك أزمةٌ بينهُ وبين المثقف، وهناك العديدَ من الشواهد في المنطقة العربيةِ مما يدفعنا إلى القول أن طبيعة السلطة ومشروعها هو الذي يحدد موقف المثقف منها، إن ظهورَ ظاهرةِ العلاقة التصادمية بين المثقف والسلطة في الوقت الراهن مردّها إلى عجزِ النظامِ العربيّ على التصدي للمشكلات التي يعاني منها المواطن العربيّ بدءاً من قضاياه الوطنية (غياب الديمقراطية، غياب حريةِ الصحافة والإعلامِ، انتشارُ الفساد، التنمية، التعليم، الصحة. إلخ) وصولاً إلى القضايا القوميةِ التي أصبح جزءاً كبيراً من هذا النظامِ يتآمر عليها (التطبيعُ مع العدوّ الصهيونيّ

أنموذجاً). وهنا لابد من التذكيرِ بقصةِ الفيلسوف الصينيّ كونفوشيوس) حيث وجد الأخير مع تلاميذه عجوزاً تبكي على أحد القبور في القفار، فأرسل إليها كونفوشيوس تلميذاً له يسألها عن سبب حزنها، فأجابته قائلة: إن والد زوجي قد فتكَ به نمرٌ في هذا المكان، ثم ثنى النمر بزوجي، وها هو ذا ولدي قد لقي المصير نفسه، ولما سألها عن سبب إصرارها على الإقامة في هذا المكان الخطير ،أجابته: ليس في هذا المكان حكومة ظالمة، فالتفت كونفوشيوس إلى طلابه، وقال لهم: أي أبنائي اذكروا قولها أن الحكومة الظالمة أشدّ وحشية من النمر). دائماً شكل وجود المثقف في مجتمع ما إشكالية لدى السلطة، وخاصة في دول العالم الثالث، فهناك رقابة صارمة من قبل السلطة على الفئات المثقفة لدفعها إما إلى الهجرةِ أو الاستقالة من هذه الوظيفة أو الترويضِ، فكثيرون من المثقفين هجروا بلدانهم إلى دول أخرى حفاظاً على قناعاتهم من سلطة تقوم على مجموعة من الكوابح التي تحدّ من دور المثقف، وفاعليته في المجتمع، وكثيراً من المثقفين باتوا يلهثون وراء لقمة العيش، ويكتبون ما يُطلب منهم في هذه الصحيفة أو تلك أو هذا المنتدى أو ذاك.. . إلخ. وأصبحت المعادلةُ للأسفِ الشديدِ (كلمة مزيفة.. . مقابل لقمة العيش، كلمة حرة تذهب إلى المجهول) والسؤالُ المهمُ الآن هل مات المثقف العربيّ في بلادنا موتاً سريرياً بحيث لم يعدْ قادراً على القيام بواجباته التي تحتّم عليه أن يقوم بها في ظل الأوضاع العربية الرديئة، وفي ظل الهجوم الصهيوني وحلفائه على الشعب الفلسطيني والذي يستهدف الأمة العربية من المحيط الى الخليج، وفي ظل العولمة التي تحاول اقتلاع الثقافة الوطنية والقومية والإنسانية، وعلى الرغمِ من سوداويةِ الواقع بشكلٍ عام إلا أنه مازال هناك الكثير من المثقفين العرب، والمفكرين، والصحفِ العربيةِ، وبعض القنواتِ تتحدى هذا الواقع، وتصدح بالكلمة الحرة المعبرة عن وجدان هذا الشارع العربيّ الكبير رغم كل محاولات الحصار والخناق عليهم يقول المفكرُ الأمريكيّ رايت ميلز « إن المفكر إن لم يربطْ نفسه ذهنياً بقيمة الصدق في الكفاح السياسي فلن يكون مسؤولاً على مستوى التجربة الحية بأكملها » إن المثقفَ العربي يشعرُ بأنه يمتلكُ إحساساً قومياً يفوق أقرانه إنه إحساسُ المواطن الذي امتلك الشارع بكل أبعاده بعيداً عن نزاهة البطش والمغالاة والكيل المزدوج في التعامل مع الآخرين فالمناخ الثقافيُ في الوطن العربي هو مناخ فاسد بشكل عام يدفع بالمثقف العربيّ لأن يثور على ذلك المناخ ويهاجمه بعنفٍ على الرغم من معرفته أنه سيدفع ثمن ذلكَ يقول أحدُ المثقفين العرب: (ما يحيّرني أنني أشعر بأنني مواطن عربيٌّ بالهوية فقط ولكن على أرضِ الواقع أنا خروف مكبل بقيود غير قادر على التفكير أو ممارسة حقي في الحياة أنا عدّة شخصيات مجتمعة في شخص واحد تارة يقولون عني ديمقراطياً وتارةً ليبرالياً واجتماعياً ولكنني مناضل حملت قلمي وخرجت من أجل حريتي المسلوبة حاربوني لأني تاجرُ كلمات، سرقوني مع إنني لست تاجرَ نفط، ولا أتعامل مع الدولار، ولا أملكُ سيارات فاخرة ولكني أؤمن بكلمتي وسوف أسير فيها للنهايةِ) إن العلاقةَ بين المثقف والسلطة تتوتر وقد تصلُ إلى مستوى التصادمِ وهذا يتقرر حسب طبيعة السلطة،

انطلاقاً مما تقدم كيف تعامل المثقف العربي مع عملية السابع من أكتوبر ومعركة طوفان الأقصى.

المثقف ومعركة طوفان الأقصى.

لقد شكلت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ذهولاً لدى كل المثقفين الفلسطينيين والعرب كما شكلت صدمة لكل مراكز الأبحاث الاستراتيجية في العالم بعد مضي بضعة أيام على العملية النوعية بدأ المثقفون بتحليل ودراسة هذا العبور النوعي وبعدها جاءت معركة طوفان الأقصى المستمرة منذ ما يزيد عن أربعة أشهر ونصف، يمكننا تقسيم ثلاثة أنواع من تعامل المثقف.

النوع الأول: المثقف العضوي المنتمي لقضايا شعبه وأمته، هذا المثقف المنحاز إلى نبض الشارع والذي كانت تطلق عليه تسميات متعددة على مدار العشرين سنة الماضية حيث كانت تسود ثقافة السلام والواقعية وموازين القوى ولا حول لنا ولا قوة، فكان يوصف بعبارات مثل (اللغة الخشبية، الجمل الثورية الحالمة، لغة خارج الواقع) جاءت عملية السابع من أكتوبر ومعركة طوفان الأقصى لتؤكد أن هذا المثقف هو الأشد واقعية والأشد التصاق بالواقع من خلال قراءته العميقة للعدو الصهيوني وحلفائه.

جاءت العملية لتؤكد خياراته المبنية على أن إزالة الاحتلال عبر خيار المقاومة هي لغة واقعية.

النوع الثاني: هم المثقفون المرتبطون بالسلطة سواء كانت هذه السلطة سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو إعلامية، ونتيجة لعملية السابع من أكتوبر وصمود الشعب الفلسطيني الأسطوري ومقاومته الباسلة فرض على هذا المثقف التكيف سريعاً مع مجريات الأحداث وهذا ما نلاحظه في الإعلام المقروء والمسموع والمشاهد.

لقد جاءت عملية التكيف من هذه السلطات وبالتالي تكيف مثقفيها نتيجة لعوامل ثلاث (أولاً: صمود الشعب الفلسطيني، ثانياً: استبسال المقاومة الفلسطينية في التصدي للجيش الصهيوني وتكبيده خسائر فادحة، ثالثاً: الرأي العام العربي ونزول الآلاف والملايين إلى الشارع في العواصم العربية من المحيط إلى الخليج)

النوع الثالث: مثقف التطبيع والتعايش والهرولة نحو السلام وبعض مثقفي هذا التيار يطلون برؤوسهم بين فترة وأخرى عبر مقالات مسمومة مستغلين حجم الدمار وعدد الشهداء والجرحى الذي سقط بعد عملية السابع من أكتوبر عبر طرح أسئلة الجدوى وميزان القوى وبالتالي يذهبون إلى تجريم العمل المقاوم الذي يعتبرونه عملاً يجر الويلات على الشعب الفلسطيني، هذا النمط من المثقفين سيطل برأسه بكل تأكيد عندما ينتهي العدوان على شعبنا مستغلين الأوضاع المأساوية الصعبة التي خلفها العدوان الهمجي، سيكررون نفس الأسئلة (ما الفائدة من العمل المقاوم الذي يجلب لنا الويلات ؟! فلا إمكانية لهزيمة الاحتلال فقط السلام والسلام وحده هو الذي يستعيد الحقوق الفلسطينية).

الكتابة في زمن الطوفان
تأمّلات في الاستجابات الأولى

◄ د. ثائر يوسف عودة

أكاديمي وناقد أدبي فلسطيني ـ سورية

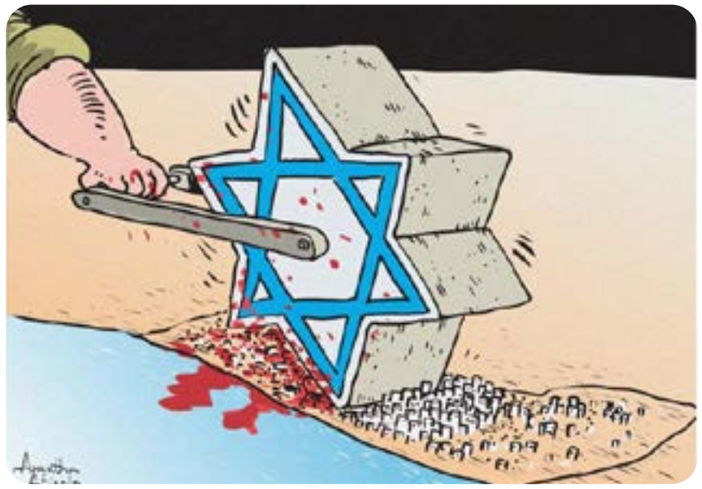

يُصاب المبدع عادة بالإرباك الفني قبالة الأحداث الكبرى أو الزلازل المهولة، ولا يدري ماذا يكتب أو كيف يكتب ولماذا يكتب؟ وتقفز أسئلة وجودية أخرى في مواجهة الحدث المرئي والمسموع، ونسمع المبدع يقول: كيف نكتب والأقفال في فمنا؟ الفدائي وحده يكتب الشعر والنثر، والناس تكتب بالدم والعدو يكتب بالنار!! ما جدوى الكتابة؟ ويصاحب هذا الإرباك الفني إرباك سيكولوجي حين يشاهد المبدع حجم الدمار والمأساة وحجم الكوارث ومشاهد المقتلة والإبادة، وهذا الإرباك يدفعه إلى رمي القلم وتمزيق الورق، ويصرخ صرخة داخلية مدوية: ما فائدة الكتابة؟؟ أشعر بأنَ ما سأكتبه لا قيمة له ولا جدوى!!

الكلمات هي الأخرى خرساء ومتشحة بالسواد فما الذي ستفعله اللغة اليوم بعد أن صارت الخطابات خائبة هزيلة؟ وانغلقت القصائد على نفسها طويلاً؟ ما الذي ستفعله اللغة في وجه المجازر والإبادة الجماعية وعمليات التطهير العرقي التي يقترفها الكيان المجرم في غزة وفلسطين؟ النيران تلتهم الجميع، إنها تحرق اللغة ذاتها، وتجعلها معادية متواطئة أيضاً؛ بأي لغة نكتب إبادة غزة؟ هل نكتب بلغة الحجيم؟

عند هذه اللحظة التاريخية بالذات يأتي المبدع الحقيقي الذي ما يزال صوته حيّاً وسط المقتلة الدامية ليدعونا إلى التوقف عن الكتابة بلغة «الندب» لأنه يدرك سرّ غزة التي لا تحبُّ النواح، وتعرف شيئاً واحداً فقط «المقاومة»؛ فالغارات التي قتلت أكثر من 60 حيّاً سكنياً لا يمكنها أن تقتل الهوية، هوية الإنسان الفلسطيني المقاوم منذ الأزل، هذه الهوية التي تحتاج من يثبّتها في الأعماق إزاء محاولات تذويبها في مياه العولمة، وعبر سياسات التغريب الهادفة إلى نزع الهوية من الفلسطيني والعربي، وهو ما انعكس بشكل سلبي على حضور القضية الفلسطينية في الكتابات الأدبية، فانزوى الأدب المقاوم بعيداً عن أعين محبي أدب الكتابة الذاتية والنصوص المفتوحة المتحررة من فكرة الأجناس الأدبية، وصار الأدب الفلسطيني المقاوم شيئاً من الماضي تماماً مثلما ينظر البعض إلى القضية الفلسطينية كشيء قديم، انتهى مع العصر الجديد، عصر التطبيع والسماوات المفتوحة والمواطن العالمي، حتى أن كلمة «الهوية» صارت «سُبّة» في وجه مَن يؤمن بها!!

وعلى الرغم مما طال الأدب المقاوم من تهميش وإقصاء إثر عمليات «السلام» التي وقعتها بعض الدول العربية مع المجرم المحتل، وما ترتب على ذلك من تقويض للقضية الفلسطينية، إلا أن سيرورة الأدب الفلسطيني والعربي زاخرة بالكثير من الأسماء الأدبية الصادقة التي كانت فلسطين الواقعة تحت الاحتلال محرّكهم صوب الكتابة، بل كانت هي روايتهم الحقيقية التي قدّم بعضهم حياته ثمناً لها.

نعود إلى غزة التي تُقصف الآن، ولأنها لا تحبُّ النواح والعويل، فعلينا أن نذهب إلى الكشف عن سرّها في نصوص حارقة تصلح لأن تكون وثائق أو معلقات على صدرها المقاوم، وأن تقدَّم غزة المقاومة المتجردة من الخطابات البلاغية الجوفاء والقصائد العصماء، غزة التي لا تعرف شيئاً سوى إحكام قبضتها على عنق المحتل؛ لأنها تريده أن يخرج من ثيابها، تريده أن يرحل وحسب، تحيط خاصرتها بالألغام وتنفجر، لا هو موت ولا هو انتحار، إنه أسلوب غزة في إعلان جدارتها بالحياة، منذ سنوات ولحم غزة يتطاير شظايا قذائف، لا هو سحر ولا هو أعجوبة، إنه سلاح غزة في الدفاع عن بقائها وفي استنزاف عدوّها.

وكلما ابتهج العدو المجرم في ذبح غزة مراهناً على الزمن الذي ربما يدفعها إلى الاستسلام تعود لتنفجر من جديد وتخدش وجه المحتل؛ لأنّ الزمن في غزة ليس عنصراً محايداً إنه لا يدفع الناس إلى

برودة التأمل ولكنه يدفعهم إلى الانفجار والارتطام بالحقيقة، الزمن هناك لا يأخذ الأطفال توّاً من الطفولة إلى الشيخوخة ولكنه يجعلهم رجالاً في أول لقاء مع العدو، ليس الزمن في غزة استرخاء، إنه اقتحام الظهيرة المشتعلة، وإن القيمة الوحيدة لمن هو تحت الاحتلال هي مقدرته على مقاومة الاحتلال، وقد أدمنت غزة هذه القيمة النبيلة القاسية، وهي لم تتعلمها من الكتب المدرسية أو تأخذها من أفواه المثقفين ولا من الأناشيد والقصائد ولكنها تعلمتها بالتجربة الحية، ولم يكن ذلك في يوم من الأيام للدعاية والتصوير، ففزة تكره الكاميرات، إنها تقدّم نفسها كما هي بلا تجميل؛ لأنها لا تعبأ بصورتها أمام أحد، ولا تتباهى بثوريتها بل تقدّم لحمها المرّ وتتصرف بإرادتها وتسكب دمها، وغزة لا تتقن الخطابة، ليس لغزة حنجرة، مَسامُ جلدها هي التي تتكلم عرقاً ودماً وحرائق، لذلك يكرهها العدو حدّ القتل ويخافها حدّ الجريمة ويسعى إلى إغراقها في البحر أو في الصحراء أو في الدم، وغزة التي لا تتقن الخطابات خالية من الشعر بل هي لا تحبّ القصائد، تلك القصائد التي جفت على الشفاه، إنّ غزة تحرر نفسها من صفاتنا ولغتنا ومن غزاتها في آن، وحين نلتقي بها - ذات حلم – ربما لن تعرفنا؛ لأنها من مواليد النار ونحن من مواليد الانتظار والبكاء على الديار.

هكذا يرى المبدع الجديد روح غزة التي يتمزق لحمها الآن وهي منكبة على الجوع والعطش والحصار والرفض دون أن تستسلم أو تنسى هدفها المتركّز في كنس المحتلّ حتى لو اقتحم أزقتها وزرع الدبابات في أحشاء أطفالها؛ وبالتالي يسخّر المبدع قلمه من أجلها ويكون في جحيم المركز لا الهامش، مثلما فعل الشهيد غسان كنفاني في ورقاته من غزة، ومثلما فعل معين بسيسو الذي يدفعنا إلى السؤال: ماذا كان سيفعل معين بسيسو لو كان بيننا الآن ورأى الحيّ الذي شهد طفولته وهو يُسوّى بالأرض، وتحت أنقاضه تلاميذ مدرسة مخيم «البريج»؟ هذا الشاعر الذي وُلِد في حي «الشجاعية» وكانت غزة كما قال محمود درويش: ملكية شخصية له والشعر عالمه الخاصّ، بدونه ستكون غزة ناقصة. ما أحوجنا اليوم لمسرحيته الشعرية «شمشون ودليلة» التي جعل فيها غزة تلوي قرني شمشوم وترغم هذا الثور الصهيوني الذي كان في عضلاته أول بذور الصهيونية على أن يجرّ طاحون معصرة الزيت الفلسطيني.

كان بسيسو شاهداً على أول غارة صهيونية على مخيم البريج في غزة منتصف الخمسينيات لإجبار اللاجئين على قبول مشروع توطينهم في شبه جزيرة سيناء، ويحكي بسيسو وقائع هذه الفترة في كتابه «دفاتر فلسطينية» فيقول: بدأ عصر الغارات الصهيونية على المخيمات في الوقت الذي اكتشف فيه قباطنة وكالة الغوث جزيرة وسط رمال سيناء تصلح لتوطين وإسكان اللاجئين في قطاع غزة، وهكذا بدأت أول غارة إسرائيلية على مخيم البريج حين توقّف بنا الباص في ذلك الصباح أمام بوابة مدرسة البريج، كانت الغارة قد تمّ تنفيذها، 26 قتيلاً وعشرات الجرحى والكثير من البيوت التي تمّ نسفها. وكان بسيسو على رأس مَن رفعوا شعار» كتبوا مشروع سينا بالحبر وسنمحو مشروع سينا بالدم» وهذا هو الشعار الذي ترفعه غزة يومياً، وأهلها يتعرضون لإبادة جماعية رافضين الخروج من أرضهم وتصفية قضيتهم.

ما يخبرنا به كلّ فلسطيني يومياً ليس جديداً على هذا الشعب الذي قاوم منذ أن كان الاستيطان مجرد فكرة، كلّ فلسطيني كتبَ ودوّنَ ما حدث في زمنه وما عانى منه شعبه أصبح الآن مؤرّخاً عظيماً، فقط لأنه وثّق حقيقة بدت عصية على التصديق في عصر التطبيع والسعي إلى «السلام» مع عدو لا يريد السلام لأي أحد، لذا إننا يجب أن نشعر بالامتنان للكتب والكتّاب الذين أسهموا في حفظ تاريخ عذاب مواطني هذه البقعة الجغرافية التي نشاهد محاولات محوها.

ما يحدث في غزة الآن حدث في فلسطين منذ نكبة 1948 بلا أي تغيير، بلا أي تهاون، واللاجئون الذين شرّدتهم النازية – كما يقول درويش- وجدوا وطناً لهم في فلسطين، واللاجئون الذين شردتهم الصهيونية أين يقيمون... أين؟ وعلى الرغم من أنّ هذا السؤال قائم منذ سنوات إلا أنه يا للغرابة ما يزال صالحاً للطرح، وفي خضم جرائم الاحتلال التي تسبب في قتل أكثر من 30 ألف فلسطيني وإصابة أضعاف هذا العدد، وتعريض حياة أكثر من مليوني روح للخطر بسبب العيش تحت سماء تُلقي عليهم كل جديد في عالم الأسلحة، ما يزال السؤال قائماً: أين يقيم الفلسطينيون إذا كانت هذه الأرض حقهم والمحتل لا يرغب سوى في إبادتهم؟ وكيف يدرك العرب الذين يدينون المقاومة أنّ هذا الاحتلال غير مسالم ولم يمرّ يوم منذ عام 1948 لم يُقتل فيه فلسطيني إلا بسبب فلسطينيته؟

كلّ الروايات والقصص والقصائد التي كُتبت وستُكتَب تحرم العدو من أن يمارس محوه ضد الذاكرة الفلسطينية، وإذا لم نكتب فما مصير الحكايات التي لا نكتبها؟ إنها تصبح مُلكاً لأعدائنا! وقد كان الأدب الفلسطيني الأكثر تأثيراً في الروح الفلسطينية إذ أسهم أكثر من أي جنس فني أو فكري في بناء هذه الروح؛ وقصائد شعراء المقاومة كان لها دور كبير في إعادة إحياء الهوية الفلسطينية ليس في فلسطين فحسب بل وفي الشتات، بل في أرجاء العالم كله، وإذا أردنا أن ندرك أهمية الأدب الفلسطيني والفنون الفلسطينية دعونا نتخيّل للحظة أنّ محمود درويش وسميح القاسم وأبو سلمى وفدوى طوقان وغسان كنفاني وسحر خليفة وجبرا إبراهيم جبرا ومحمود شقير وإبراهيم نصر الله وغيرهم غير موجودين، عندما نفترض هذه الفرضية الصعبة نعرف فقط كم نحن محظوظين بوجود كل هؤلاء.

لا تجعلوا الإبادة الوحشية اليومية في غزة ترمي الكتابة بالياس، وأن تسكننا فلسطين قبل أن نسكنها وألا ترى وطنك لا يعني أنك لا تشعر به، أنت ساكن فيه ما دام هو ساكن في داخلك، ومن هنا أعتقد أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن يقدّمها الكتّاب لفلسطين، وتاريخ الأدب يقول لنا إنّ معظم الأهوال والكوارث خلّدها الأدب وسجّلها شعراً ونثراً، ولدينا قائمة طويلة باسم أدب الحرب وأدب الإنسان في تلك الحرب.

أيها الكتّاب اكتبوا.... أيها الكتّاب ارفعوا صوت الناس في زمن الطوفان.

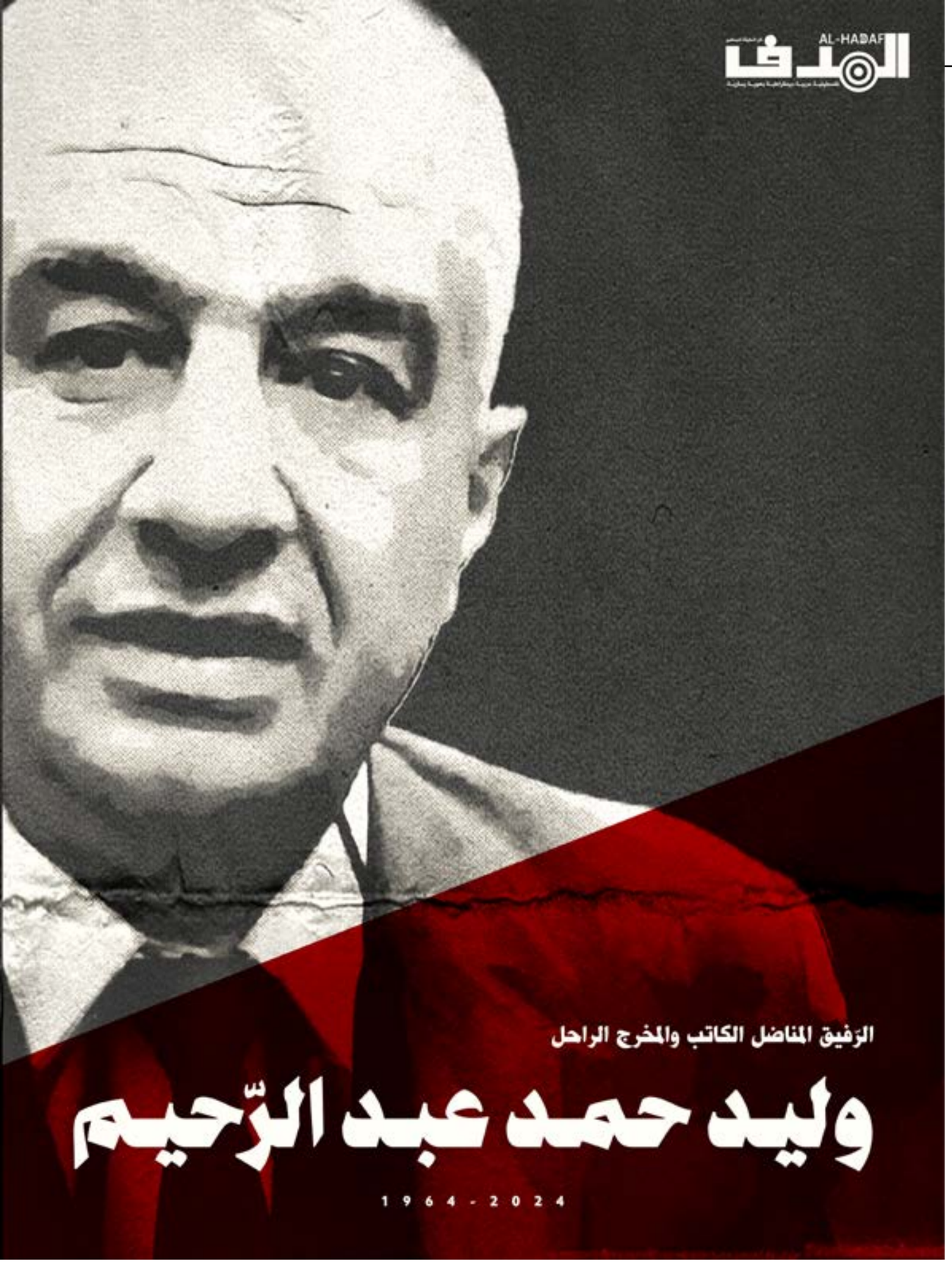

ليس للحرب وجهٌ طفولي

مروان عبد العال
روائيّ وعضو المكتب السياسيّ للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين / لبنان

كلّ ما نعرفه عن الحرب جاء من خلال "صوت الرجل"، ونحن جميعًا أسرى تصوّرات الرّجال وأحاسيسهم عن الحرب حتى لفتت الروائية البيلاروسية "سفيتلانا أليكسييفيتش" انتباهنا إلى أنّ في روايتها "ليس للحرب وجه أنثوي"، لنرى في غزة شجاعة النساء، ثم بلاغة الأطفال، فينطق: "نحن أبطال ونحن غزة .. حماك الله يا غزة"، هنا نفكر ماذا لو روى الطفل سردية الحرب؟ حكماً سيصف ويروي :

"كيف كان كل شيء رمادياً عندما فتحت عينيّ مرة أخرى، كانت السماء رمادية ، وكان لونها الأزرق مغطى بدخان رمادي بشع، كان الشيب خانقًا، منعني اللون الرمادي البغيض من رؤية الأشياء من حولي بوضوح.

شعرت بخشونة الرصيف تحت قدماي، حاولت الوقوف، لكن جسدي كان ساكنًا، كان الألم يتدفق من خلالي مع كل حركة حاولت القيام بها، لم يكن لدي القوة لأضع نفسي على قدمي، رفعت رقبتي ببطء إلى اليسار لمواجهة المنازل التي كانت تصطف في يوم من الأيام بشكل مناسب على طول المبنى في الحي الذي أسكن فيه.

كل شيء كان سليماً في غزة الجميلة صار خراباً، لم تعد رؤيتي واضحة أكثر عندما رأيت بقايا منزلي، كانت الشجرة في فناء البيت الأمامي ملقاة على الأرض مع العليق، تناثر الزهر ذابلاً في كل مكان حولها، والأرجوحة الزاهية التي استخدمتها لدفع أختي الصغيرة كانت غير متصلة ولكنها قريبة منها."

ويكتب: "أصبح منزلي الذي كان يحتوي على كل السعادة في العالم الآن مجرد كومة من القطع المحطمة، بيتي الجميل المليء بذكريات لا حصر لها من والدي وإخوتي وكلبي لم يعد موجودًا.

استعدت قليلاً من قوتي بعد أن استلقيت أعرج على الأرض لبعض الوقت، لكن عقلي كان لا يزال مشتعلًا، صوت "الزنانة" في رأسي بلا توقف، أمشي بين أكوام من الأنقاض والطوب المكسور على الرغم من أنني لم أعالج أي شيء في رأسي على الإطلاق، نظرت عيني إلى أشياء مختلفة، وأماكن مختلفة، وحتى أشخاص مختلفين، لكنني مشيت "كزومبي" طائش، وليس لدي أي رد فعل تجاه أي شيء من حولي على الإطلاق.

اليوم، وأنا أعبر ركام المباني إلى جنوب القطاع، لم أعد أعرف الشوارع ولا رائحة الأمكنة ولا... ولا أين أضع خطواتي ولا حتى نفسي، تتكرر أمامي المشاهد التي رأيتها في اليوم الذي التهمت فيه نيران الطائرات عائلتي، كلما رأيت محرقة القرن كلها تعيد الذكريات الرمادية القديمة، لكنني أتذكر أن هناك أشخاصًا مثلي هنا، هناك رجالٌ ونساءٌ وأطفالٌ جرحى، يبكون، ويحزنون على وفاة من حولهم، شاهدت ميلاد طفل جديد، لم تكن مناسَبة للاحتفال، في غزة قالوا أنّه طفلٌ آخر يخرج إلى الجحيم.

إنّ فقدان عائلتي أمرٌ لا يُحتمل، ولكن بسبب تجربتي المتغيرة في حياتي، فأنا قوي، وأنا شجاع، وأحسن حياة أولئك الذين يعانون مثلي، في الدقيقة الواحدة يتدفق إلى المستشفى عشرات الشهداء، وجدت فتاة اسمها على يدها، تحدق في وجهي بعيون حزينة، فمددت يدي برفق حتى تتمسك بها، تذكرت القتلة الذين يجلبون أطفالهم ليوقعوا على الصواريخ، ستنبت أجساد عائلتي المغروسة في كل ذرة تراب من غزة، وذات يوم، قد تؤثر على الآخرين بالطريقة التي أثرت بي وستمسك الفتاة يدي بإحكام، ونبحث معًا عن مستقبل أكثر إشراقًا حيث يمكننا مساعدة من حولنا، وتغيير العالم بدءًا من غزة.

الهدف AL-HADAF